دور الوقف فى تنمية المجتمع

دراسة تاريخية وثائقية

إعـداد

د/ حسين حسان محمد حسين

قسم التاريخ والحضارة

كلية اللغة العربية بأسيوط

جامعة الأزهر

المقدمة

"الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله"

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته .. وبعد .

نشأ نظام الوقف فى العالم الإسلامى منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد جاء هذا النظام متفقاً فى أهدافه مع مقاصد الشريعة الإسلامية السمحة، سواء بالنسبة للوقف الخيرى، الذى يحث على عمل الخبرات فى صورها المختلفة، أو بالنسبة للوقف الأهلى، الذى يهدف إلى حماية الذرية من نكبات الزمان، وتقلبات الدهر، ومن ثم فقد استحوز هذا النظام على نصيب كبير من جهد فقهاء الإسلام، الذين تناولوه بالبحث الموضوعى الرصين، حتى خرجوا من ذلك كله بنظام متكامل الأركان، متميز عن غيره، فريداً من نوعه .

ونظام الوقف سمة من سمات المجتمع الإسلامى، تمثل قيمة من أرفع القيم الإسلامية بالنسبة للتكافل الاجتماعى، الذى جعله الإسلام أساسا من أسس مجتمعه الفاضل، ومنذ أيام الرسول صلى الله عليه وسلم، برزت هذه الظاهرة الطيبة فى المجتمع الإسلامى، ونمت وتفرعت بعد ذلك، حيث كان أهل الخير والعطاء يرصدون من أموالهم - أراضى، أو عقارات - جزءاً حسب أحوالهم، وقفاً ثابتاً مؤبداً على المؤسسات الدينية، والخيرية، وعلى طلاب

العلم، وأهل الحاجة، بجانب الوقف على الأهل، إذ بلغت بهم العاطفة الدينية والإنسانية حدا يفوق كل تصور فى عالمنا المعاصر .

ونتيجة لهذا الاتجاه الإسلامى المحمود، وجد فى مصر الكثير من الأوقاف، شملت الأراضى الزراعية، والعقارات المبنية الموقوفة على المؤسسات الدينية، والاجتماعية، والعلمية، وعلى طلاب العلم، والفقراء، والمحتاجين، وغير ذلك من الوجوه الخيرية، التى قامت الأوقاف فى مصر بدعمها .

وكانت هذه الأوقاف تمثل ثروة قومية ثابتة، ودائمة الدخل للإنفاق منها على المؤسسات الدينية، والاجتماعية، والعلمية، وعلى طلاب العلم، وغير ذلك ممن شملتهم الأوقاف بالعناية والرعاية .

وللوقف وظيفة اجتماعية، قد تبدو ضرورية فى بعض المجتمعات والظروف التى تمر بها الأمم، فلقد شاء الله أن يجعل الناس مختلفين فى الصفات، متباينين فى الطاقة والقدرة، وهذا يؤدى بالطبع أن يكون فى المجتمع الغنى بجانب الفقير، والقوى إلى جانب الضعيف، وكان ولابد للشارع الحكيم - تفضلا منه وتكرما - وهو بصدد تنظيم الحياة، أن يأمر الغنى بملاحظة الفقير، والقوى بإعانة الضعيف، وهكذا كانت الحياة فى المجتمع الإسلامى متكافلة متعاونة، إلا أن أوجه الإنفاق إذا كانت كثيرة متنوعة، فإن أفضلها ما كان منظما، مضمون البقاء، ويقوم على أساس، أو ينشأ من أجل هدف محدد، ويهدف إلى غاية خيرة، وهكذا يكون الوقف الذى

يحفظ الكثير من الجهات العامة، فالوقف يكون لمصالح خيرة لا توجد فى سائر الصدقات، فالإنسان ربما ينفق فى سبيل الله مالا كثيراً، ويفنى هذا المال فى مصالح من وزع عليهم من الفقراء، ويحتاج هؤلاء الفقراء، فلا أحسن، ولا أبقى لهم من أن يكون هناك شئ حقاً للفقراء وغيرهم من أصحاب الحاجات، ينفق عليهم من منافعه، ويبقى أصله، وهو الوقف .

وأغراض الوقف فى الإسلام ليست قاصرة على الفقراء وحدهم، أو دور العبادة، بل تتعدى إلى أهداف اجتماعية كثيرة، وأغراض خيرية شاملة، حيث تناولت دور العلم، ومعاهد الدراسة، وطلبة العلوم الإسلامية القائمين على شريعة الله تعالى، فكان للوقف جامعات علمية، ومؤسسات ثقافية، نشرت نور العلم، وحملت رسالة الإسلام إلى الناس .

وللوقف أهداف عديدة، فقد يكون الدافع دينياً، رغبة فى الثواب الدائم، وقد يكون الدافع اجتماعياً، رغبة فى الشعور بالمسئولية، والمشاركة الفعلية فى المجتمع، وقد يكون الدافع عائلياً، فيدفع الواقف إلى أن يرصد لعائلته وذريته مورداً ثابتاً، ضماناً لمستقبلهم، وصيانة لهم عن الحاجة والعوز، وكل هذه الدوافع تحث على عمل الخير، والتصدق فى وجوه البر، ومن هنا كانت أهمية الوقف .

وميزة الوقف أنه ملك ثابت مؤبد، لا يجوز تبديده، ضمانا للوجوه التى أوقف من أجلها، وإن كان يجوز استبداله، وإحلال غيره محله، ليبقى ريعه

متى كان فى ذلك مصلحة لهدف الواقف، كما يجوز تغيير جهة الإنفاق، إذا وجد أن غيرها أولى بالرعاية منها فى إفادة المجتمع .

وهذا البحث الذى أعده الباحث، وعنوانه "دور الوقف فى تنمية المجتمع" اعتمد على الكثير من الوثائق غير المنشورة، المودعة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة الخاصة بالأوقاف، وكذلك وثائق دفتر خانة الشهر العقارى - أرشيف المحكمة الشرعية - بالقاهرة، ووثائق وزارة الأوقاف، وهى: سجلات الوقفيات التابعة لقلم المحاسبة والأوقاف بوزارة الأوقاف، علاوة على الوثائق المنشورة، كما اعتمد هذا البحث على أوثق المصادر المطبوعة، التى يرقى بعضها إلى منزلة الوثائق، وقد تمثلت فى كتابات العلماء والمؤرخين، الذين كتبوا فى هذا المجال .

أما الوثائق الخاصة بالأوقاف، التى مودعة فى دار الوثائق القومية بالقاهرة، وأفاد منها هذا البحث، فهى: سجلات أذونات ووقفيات الأزهر، وسجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر (سجلات أروقة الأزهر) وسجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم فى الأزهر، وسجلات ملخصات ابتدائية لبعض وقفيات الأزهر، وسجلات قيد قرارات قضايا الأوقاف الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية، وسجلات مضابط الوقف الصادرة من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية، وسجلات الميزانية والمصروفات والإيرادات لديوان عموم الأوقاف، بالإضافة إلى محافظ الأبحاث التى ضمت

موضوع الأوقاف، ومحافظ الأزهر الشريف، ومحافظ عابدين، ومحفوظات مجلس الوزراء التى شملت نظارة الأوقاف .

أما وثائق دفتر خانة الشهر العقارى - أرشيف المحكمة الشرعية - بالقاهرة، فهى: سجلات تقارير النظر، التى بينت لنا مدى حرص شعب مصر على بقاء الأوقاف الخيرية، وإنعاشها، والإكثار منها، بعد أن أصابها التدهور فى عهد محمد على باشا .

أما وثائق وزارة الأوقاف التى أفاد منها هذا البحث، فهى: سجلات الوقفيات التابعة لقلم المحاسبة والأوقاف بالوزارة، وهى على ثلاثة أنواع: سجلات الوقفيات التى صدرت من المحاكم الشرعية بالقاهرة، ويطلق عليها سجلات مصر . وتحتوى على الإشهادات الشرعية بالأوقاف الخيرية، والأهلية، والمشتركة (خيرية، وأهلية)، والتغيير والبدل وغير ذلك، بما يتعلق بإشهادات الوقف، سواء أكانت الأعيان الموقوفة بالقاهرة، أم بالأقاليم الأخرى، وسجلات الوقفيات التى صدرت من المحاكم الشرعية بأقاليم الوجه البحرى، ويطلق عليها سجلات بحرى، وتحتوى على الإشهادات الشرعية للأوقاف بكل أنواعها، سواء أكانت الأعيان الموقوفة بأقاليم الوجه البحرى، أو فى القاهرة، أو فى أقاليم الوجه القبلى، وسجلات الوقفيات التى صدرت من المحاكم الشرعية بأقاليم الوجه القبلى، ويطلق عليها سجلات قبلى،

وتحتوى على الإشهادات الشرعية للأوقاف المذكورة سابقاً، سواء أكانت الأعيان الموقوفة بأقاليم الوجه القبلى، أو بالقاهرة، أو بأقاليم الوجه البحرى .

وهذه السجلات بها مادة علمية كثيرة، ورصينة، أوضحت لنا مدى ارتباط شعب مصر بنظام الوقف، والإكثار منه، إدراكاً منهم لقيمة الدور الذى يقوم به نظام الوقف فى تنمية المجتمع، ودعم التكافل الإجتماعى بين طبقات المجتمع فى مصر، كما بينت هذه السجلات أن الأوقاف فى مصر ظلت حلقة متصلة بما قبلها من الأوقاف السابقة عبر العصور، والأزمان .

وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب، والحمد لله رب العالمين .

الباحث

حسين حسان محمد حسين

التعريف بالوقف

الوقف فى اللغة معناه الحبس، والمنع، تقول: وقفت الدابة، أو السيارة إذا حبستها، ومنعتها عن السير، وتقول: وقفت الدار، إذا منعتها من التمليك بالبيع، والهبة، والإرث، وغيرهما، وفى القرآن الكريم "وقفوهم إنهم مسئولون"، أى احبسوهم، وامنعوهم من السير حتى يسألوا عما ارتكبوا من الجرائم[١].

وفى الإصطلاح هو حبس العين، أو منع التصرف فى رقبة العين التى يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداء أو "انتهاء"[٢]، فإذا وقف شخص عقاره على مسجد، أو على المحتاجين من أقاربه، كان محتبسا لهذا العقار، ومانعا له من أن يتملك بالبيع، أو الهبة، أو الإرث، وكان متبرعا بريعه[٣]، لصالح المسجد،

---

(١) جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، طبع القاهرة، د.ت. ، المجلد ٦ ، مادة وقف ص ٤٨٩٨ - ٤٩٠٠ .

(٢) برهان الدين إبراهيم الطّرابلسى الحنفى: كتاب الإسعاف فى أحكام الأوقاف، طبع القاهرة، ١٢٩٢هـ/١٨٧٥، ص٣، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، طبع القاهرة، ١٩٢٩، ص٩٨ .

(٣) الريع: ما ينتج من العين كالزرع، والثمرة، واللبن، والصوف، وما يدل على النماء، والزيادة والكثرة، والجودة، أنظر: ابن منظور، مصدر سبق ذكره، المجلد ٣، مادة ريع ص١٧٩٣ - ١٧٩٤ .

أو للمحتاجين من أقاربه[١] .

والوقف خيرى، وأهلى، ومشترك: فإذا كان التبرع بمنفعة العين لجهة البر فهو خيرى، كالوقف على المساجد، أو المستشفيات، أو الملاجئ، والمؤسسات الخيرية، أو الفقراء، والمساكين، وهو ما يعرف بالوقف الخيرى، ومن أمثلة هذه الأوقاف الخيرية من وقت إنشائها وقف: محمد أفندى[٢] صادق بن محمد أفندى نجيب، فقد أوقف خمسة أفدنة، وخمسة عشر قيراطاً واثنا عشر سهماً الكائنة بمديرية الغربية، وجعله وقفاً خيرياً بنفق ريعه على زاوية الواقف، وما تحتاج إليه من الإصلاح، والترميم وإقامة الشعائر الدينية فيها، وعلى كتاب الأطفال الذى أعده الواقف لتعليم القرآن الكريم، وترميم، وصيانة العشرة قبور التى أعدت لدفن الموتى من المسلمين، وكذلك على مقابر عائلة الواقف، والسبيل الذى بجوار مقبرة الواقف، وملئه بالماء العذب، وغير ذلك من المبرات، والخيرات، والصدقات التى خصصها الواقف لتوزع فى أيام المواسم، والأعياد على الفقراء والمساكين[٣] .

---

(١) د. عبدالمجيد محمود مطلوب: أحكام الوصية والوقف فى الفقه الإسلامى والقانون طبع القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م ص٢١٤ .

(٢) أفندى: أطلقها الأتراك العثمانيون على الرجل الذى يقرأ، ويكتب، ولقبا لكبار الموظفين، ولمزيد من المعلومات عن كلمة أفندى، أنظر: د.أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتى من الدخيل، طبع القاهرة ١٩٧٩، ص٢٠ - ٢٣ .

(٣) وزارة الأوقاف: قلم المحاسبة والأوقاف، سجلات الوقفيات، السجل ٢٦ مصر، مسلسلة ٢٥٢٥، ص٥٤-١٥٦، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل محمد أفندى صادق ابن المرحوم محمد أفندى نجيب، بتاريخ ٣ من جماد الأول ١٣٣٢هـ الموافق ٣٠ من مارس ١٩١٤م)، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: مصدر سبق ذكره، ص٩٨، والشيخ محمد أبوزهرة: محاضرات فى الوقف، طبع القاهرة ١٩٧٢ ص٣ .

والوقف الأهلى هو الذى جعل من بدايته على شخص معين، أو على أشخاص معينين، ومن بعدهم على جهة من جهات البر. كأن يجعل الواقف أرضه أو داره وقفاً على أولاده، وأولاد أولاده، ومن بعدهم على مسجد، أو للفقراء، والمساكين، ومن هذه الأوقاف، وقف: على عبدالكريم الخضرى، ابن عبدالكريم بن يس، فقد أوقف منزله الكائن بشارع بستان الشعبى فى السكاكينى بالقاهرة، على نفسه فى أيام حياته، ثم على أولاده ذكوراً وإناثاً، ثم على أولاد أولاده، ثم على ذريتهم، ونسلهم، وعقبهم طبقة بعد طبقة إلى حين انقراضهم جميعا يؤول ذلك الوقف ريعه إلى طلبة العلم المجاورين بالجامع الأزهر[1].

وأيضا الوقف الذى أوقفه حامد أفندى على بن على أفندى شلبى أحمد، حيث أنه أوقف أرض وبناء المنزل الكائن بقسم السيدة زينب، على نفسه فى أيام حياته، ثم من بعده على أولاده، ثم على أولاد أولاده .. وقد شرط الواقف أنه من بعد انقراضهم يكون ذلك الوقف وقفا ينفق ريعه على مصالح، وإقامة الشعائر الدينية فى الحرمين الشريفين (حرم مكة المكرمة، وحرم المدينة المنورة)، فإن تعذر الإنفاق على أحدهما أنفق ذلك الريع على الحرم الآخر،

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٢٥، مسلسلة ٢٣٧٠، ص١-٢، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل على عبدالكريم الخضرى ابن عبدالكريم ابن يس، بتاريخ ٢١ من ذى الحجة ١٣٣١هـ الموافق ٢٠ من نوفمبر ١٩١٣م) و د. عبدالمجيد محمود مطلوب مرجع سبق ذكره ص٢١٥.

كما شرط الواقف إن تعذر الإنفاق عليهما - والعياذ بالله - ينفق ذلك الريع على الفقراء والمساكين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا[1] .

أما الوقف المشترك بين الأهلى والخيرى، وهو بأن يشترط الواقف عند وقفه أن ينفق جزء من الريع على أولاده، وأقاربه، والجزء الآخر ينفق ريعه على جهة خيرية، مثل: قراءة القرآن الكريم، أو مسجد، أو غير ذلك من المؤسسات الخيرية، ومن أمثلة هذه الأوقاف، الوقف الصادر من عبدالجواد بك[2] سليمان بلبل، فقد أوقف جميع الأطيان التى عددها واحد وستين فدانا، وواحد وعشرين قيراطا، واثنا عشر سهما، الكائنة بناحية بنى سويف، إذ خصص الواقف من وقفه السابق فدانا، وثلاثة وعشرين قيراطا، وثمانية أسهم لشخص متعلم يقرأ الأحاديث النبوية الشريفة، ويدرسها، ويعلمها للناس على الدوام والاستمرار فى كل ليلة يوم الاثنين، بمنزل الواقف، أو بمنزل ناظر الوقف، أو فى أحد المساجد ببنى سويف، وما يلزم أثناء القراءة حسب العرف والعادة (توزيع بعض المشروبات، أو الأطعمة، أو الفاكهة)، وشرط الواقف إن تعذر إنفاق الريع على قراءة الأحاديث النبوية الشريفة، ينفق

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٢٤ مصر، مسلسلة ٢٢٩٧، ص٩-١١، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل حامد أنفدى على ابن على أفندى شلبى أحمد، بتاريخ ٢١ من رجب ١٣٣١هـ الموافق ٢٦ يونية ١٩١٣م) .

(٢) بك: كلمة تركية معناها لقب، وأمير، ورتبة عسكرية، وحاكم، ورئيس أنظر: محمد على الآنسى: الدرارى اللامعات فى اللغة العثمانية، طبع بيروت ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ،ص١١٥ .

الريع على الفقراء والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا. أما بقية الوقف فجعله الواقف على أهله وأقاربه[١].

ويتضح مما سبق أن الوقف سواء أكان خيرى، أو أهلى، أو مشترك بين الأهلى والخيرى، شمل جميع الصدقات، والمبرات على الفقراء، المحتاجين، سواء أكانوا من أهل الواقف، أو غيرهم من أبناء المسلمين، مما يعد نوعا من أنواع التكافل الاجتماعى بين الناس، وتقوية الروابط الاجتماعية، والإنسانية، والإحساس بالآخرين ذوى الحاجات فى المجتمع .

بداية نظام الوقف فى مصر:

منذ بداية العصر الإسلامى فى مصر، عندما أفتتحت فى سنة ٢٠هـ/٦٤٠م على يد المسلمين، بدأت تعرف نظام الوقف، وأول وقف فى مصر الإسلامية كان جامع عمرو بن العاص، تصدق به قيسبة بن كلثوم التحبيبى[٢]. بعد عودته من فتح الاسكندرية سنة ٢١هـ/٦٤١م، حينما تشاور المسلمون أين

---

(١) وزارة الأوقاف مصدر سبق ذكره، السجل ٢١ قبلى، مسلسلة ٢٠١١، ص١٦٥-١٦٨، (صورة وقفية صادرة من محكمة بنى سويف الجزئية الشرعية، من قبل عبدالجواد بك سليمان بلبل ابن المرحوم الحاج سليمان بلبل، بتاريخ ٢٢ من شعبان ١٣٣٣هـ الموافق ٥ من يوليو ١٩١٥م)

(٢) قيسبة بن كلثوم: هو أحد بنى سوم، وفد من الشام إلى مصر مع عمرو بن العاص. فدخلها فى مائة راحلة وخمسين عبدا، وثلاثين فرسا. فنظر قيسبة فرأى جنانا تقرب من الحصن - حصن بابليون، بناه الامبراطور الرومانى تراجان ٩٨-١١٧م. بالقرب من منف عاصمة مصر الدقيمة - فعرج إليها، وأقام بها، وجعلها دارا له ولأسرته. أنظر: على باشا مبارك. الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القيدمة والشهيرة، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٨٠ ج٤ ص١٣

يكون المسجد[١] الجامع، فرأوا أن يكون منزل قيسبة، فسأله عمرو بن العاص فى منزله أن يجعله مسجدا للمسلمين، فقال قيسبة، إنى حزت هذا المنزل، وأنى أتصدق به على المسلمين، وأرتحل منه، فبنى مسجدا فى سنة ٢١هـ/٦٤١م[٢] .

ثم تتابعت من بعد ذلك الأوقاف فى مصر، التى أوقفها المسلمون، والمعروف أن إنشاء ديوان[٣] الأحباس، أو الأوقاف فى مصر، يرجع إلى عصر الولاة الأمويين سنة ١١٨هـ/٧٣٦م، وكان القضاة هم الذين يشرفون عليه، وأول قاضى بمصر وضع يده على الأحباس هو توبة بن نمر الحضرمى ١١٥-

---

(١) المسجد: أعظم المبانى الدينية الإسلامية، وكانت المساجد الاولى عبارة عن قطعة أرض متسعة مربعة تقريبا، تحيط به أربعة جدران، أو خندق، وفى جهة القبلة سقيفة محمولة على عمد من جذوع النخل، أو عمد منقولة، ولم يكن للمساجد الأولى مآذن، وأصبح هذا التخطيط الذى تطور أساسا لجميع المساجد الإسلامية، ومعظم المساجد لها جزء أوسط يسمى الصحن، ويكون سماويا، أو مسقوفا، تحيط به أربعة أروقة محمولة على عمد، أو أكتاف، ويكون أوسعها رواق القبلة، وفيه المحراب، وللمسجد مأذنة أو أكثر، ومنذ القرن الحادى عشر الميلادى استحدث نظام جديد للاستفادة من المساجد كمدارس، وعدل تخطيط المساجد التى خصصت لهذا الغرض بما يتناسب مع احتياجات تدريس المذاهب الفقهية الإسلامية، وإيواء الطلبة والأساتذة، فأصبح تخطيط هذه المدارس عبارة عن صحن مكشوف تحيط به إيوانات أربعة متعامدة، مع إضافة أدوار علوية لسكنى الطلبة والأساتذة، وعلى الرغم من الختلاف طراز المسجد فى كل إقليم، فإن هناك طابعا مشتركا يميزها عن المبانى الأخرى، أنظر: الأستاذ محمد شفيق غربال: الموسوعة العربية الميسرة، طبع بيروت ١٩٦٥، المجلد ٢، ص١٦٩٥-١٦٩٦ .

(٢) على مبارك: مصدر سبق ذكره، ج٤ ، ص١٣ .

(٣) ديوان: كلمة فارسية معناها مجلس، أو وزارة، أنظر: د.أحمد السعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص٦١، وص١٩٩-٢٠٠ .

١٢٠هـ/٧٣٣-٧٣٨م، ولم يمت توبة، حتى صار للأحباس ديوانا عظيما، وكانت الأحباس قبل ذلك فى أيدى أهلها، وفى أيدى أوصيائهم[١] .

وقد انتشر نظام الوقف، وأقبل عليه الناس، إما بدافع من التقوى، لأجل القيام بالمشروعات الخيرية، كبناء المساجد، والمدراس، والمستشفيات، والأسبلة، وغير ذلك من المؤسسات الخيرية، وضمان الإنفاق عليها، وعلى صيانتها من بعد وفاة المؤسس، ،وإما لضمان عدم تجزئة الثروة، والتصرف فيها بالبيع، أو غير ذلك من الوسائل الأخرى .

وأصبح حجم الأوقاف كبيرا جدا فى مصر منذ العصر الفاطمى، ثم أخذت هذه الأوقاف فى الازدياد بعد ذلك، حتى أصبحت معظم مبانى مصر، والأراضى الزراعية فى القطر المصرى فى عصر المماليك موقوفة[٢] .

موقف السلطان سليم الأول من الأوقاف فى مصر:

وبعد الغزو العثمانى لمصر سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م، كانت أراضى الأوقاف تمثل عشرة قراريط من أراضى مصر — لأن المساحة الكلية كانت تقدر بأربعة وعشرين قيراطا - فإن السلطان سليم الأول أبقى على هذه الأوقاف على ما كانت عليه، على الرغم من أن بعض وزرائه صرح له بمدى الآثار التى سوف تترتب على إبقاء أوقاف الجراكسة، سواء على الجانب الاقتصادى، وما يتعلق

---

(١) أبو عمر محمد بن يوسف الكندى: كتاب الولاه وكتاب القضاة، طبع بيروت ١٩٠٨، ص٣٤٦ .

(٢) د. محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م، دراسة تاريخية وثائقية، طبع القاهرة ١٩٨٠ ، ص٥٩ - ١٣٠ .

به من النقص الذى سيصيب إيرادات الخزانة من الخراج، أو على الجانب السياسى، إذ أن أوقاف الجراكسة بعد صدور العفو عنهم من السلطان سليم الأول، سيزيد من قوتهم مستقبلا، الأمر الذى يمثل خطور على الدولة فيما بعد .

ولكن سياسة السلطان سليم الأول كانت قائمة على إبقاء الأمور على ما كانت عليها، دون إحداث تغييرات جوهرية فى المعاملات التى تعارف عليها الناس، طالما أنها لا تتعارض مع بقاء سلطته العليا، وتبعية الولاية للدولة، وحتى لا تسبب حدوث قلاقل فى بداية العهد الجديد، ولذلك أمر السلطان سليم الأول بضرب عنق وزيره، الذى صرح له بخطورة الإبقاء على أوقاف الجراكسة[1]، ومن هذه الأوقاف: أوقاف المحمل الشريف، وأوقاف الدشيشة الكبرى[2]. وأوقاف السلاطين. والأمراء، التى كانت منتشرة فى القليوبية، والمنوفية، والغربية والبحيرة، والدقهلية، والجيزة، وغير ذلك من الأوقاف

---

(١) محمد عبدالمعطى الإسحاقى: كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، طبع القاهرة، ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م ، ص٢٠٨-٢٠٩ ، وبهامش الكتاب السابق، كتاب: تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، للشيخ عبدالله الشرقاوى .

(٢) المحمل الشريف: يطلق فى الأصل على الجمل الذى يحمل الهدايا إلى الكعبة المشرفة، أما الدشيشة فى الأصل حسو يعمل من القمح ويطبخ بزيت، أو دهن، وكان يطلق على أوقاف الحرمين الشريفين فى مصر أوقاف المحمل الشريف، أو الدشايش، على الرغم من أن هذه الأوقاف كانت لإطعام أهالى الحرمين الشريفين، أنظر: د. مصطفى محمد رمضان: مصادر تاريخ مصر الحديث، طبع القاهرة ١٩٨٣ ص٧٢ .

التى كانت منتشرة فى جميع أنحاء القطر المصرى[١] .

موقف محمد على باشا من الأوقاف فى مصر:

وفى سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م بلغت مساحة أراضى الأوقاف ستمائة ألف فدان، إلى جانب أراضى الرزقة[٢]، وهى بقايا إقطاعات[٣]، كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين رزقة بلا مال، وأن أصحاب هذه الأراضى كانوا يمتلكونها كملكية كاملة، ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادى كان معظمها تحول إلى أوقاف، وبلغت فى سنة ١٢٣٠هـ/١٨١٤م ثمانية عشر ألف فدان، وأربعمائة وأربعة وستين فدانا، وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب[٤]، وكان الجزء الأكبر من عائد هذه الأوقاف يذهب إلى نظام الأوقاف، وجلهم من

---

(١) الإسحاقى: مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩ - ٢١٤ ، ولمزيد من المعلومات عن الأوقاف فى مصر إبان العصر العثمانى، أنظر: د. محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، طبع القاهرة ١٩٩١ .

(٢) الرزقة: أرض توهب باسم السلطان، ويأخذ الوهوب له من ديوان الروزنامة حجة تثبت ملكيته المطلقة لهذه الأراضى، وأنها معفاة من الضرائب، وتعرف أيضا بأنها الأراضى التى توقف على المساجد وجهات الصدقات، أنظر: د. أحمد سعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١١٤ .

(٣) الإقطاع: ابتداؤه أن السلطان كان يمنح أرضا زراعية لأفراد من سلاح الفرسان، أو الخيالة، ويستقرون فيها، ويشرفون على زراعتها، بمساعدة الفلاحين الذين يتولون زراعتها بصفتهم مستأجرين، وكانت هذه الأراضى تسمى إقطاعات، وكان يطلق على الفرسان الذين يحصل عليهم الجيش عن طريق الحربى، اسم السباهية الإقطاعية، ولمزيد من المعلومات عن نظام الإقطاع، أنظر: د.عبدالعزيز محمد الشناوى: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، طبع القاهرة، ١٩٨٠، ج١ ، ص١٣٠-١٤٠ .

(٤) عبدالرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، طبع القاهرة، ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م، ج٤، ص٢٢٣، وجرجس حنين: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، طبع القاهرة، ١٩٠٤، ص١٩٥، ود.على بركات: تطور الملكية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤، وأثره على الحركة السياسية، طبع القاهرة ١٩٧٧، ص١٥-١٦.

العلماء والباقى يتبدد بسبب الإهمال، ومع بداية القرن التاسع عشر الميلادى أصبحت أراضى الأوقاف عرضة للسلب، فكثير من الناس كانوا يضعون أيديهم على أراضى الرزق، والأوقاف، دون أن يكون لهم حق قانونى فيها، بالإضافة إلى ذلك أنهم كثيرا ما كانوا يحولون العائدات عن مخصصاتها الأصلية، مما أدى إلى تدهور المؤسسات الدينية، وانهيار الأعمال الخيرية بسبب نقص الموارد، كما أن حقوق المستحقين الأصليين كثيرا ما تعرضت للتجاهل والنسيان من قبل الرجال الذين حصلوا على حق إستغلال أراضى الأوقاف بإيجارات قليلة، ويماطلون فى الوفاء بالتزاماتهم، ويستأثرون لأنفسهم بكل العائد[١] .

ولعل هذه الأسباب هى التى جعلت محمد على باشا، فى سنة ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م يقرر مساواة أراضى الأوقاف بغيرها من الأراضى فى دفع الضريبة لحكومته، وكانت أراضى الأوقاف معفاة من الضرائب[٢]، ومما سبق يتضح أن أطماع البعض من نظار الأوقاف فى ريع الوقف، وإيثار أنفسهم بفائض الريع، وتجاهل المستحقين، وخراب أعيان

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٥، وزارة الأوقاف، (إرادة إلى حضرة برهان باشا ناظر الأوقاف، رقم ١٢، بتاريخ ١١ من رجب ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م) ، والجبرتى: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص٢٢٣-٢٢٤ ، وهيلين آن رينفيلين: الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة د. أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخر، طبع القاهرة، ١٩٦٨، ص٥٩ .

(٢) الجبرتى: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص٢٢٣، د.مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩، طبع القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٤٠٧ .

الوقف، وكذلك تدهور المؤسسات الخيرية، هى التى جعلت محمد على باشا يفرض ضريبة على أراضى الأوقاف، ومساواتها بغيرها من الأراضى .

واستتبع تقرير الضريبة على الأوقاف فحص حجج الأوقاف، حيث طلب محمد على باشا هذه الحجج، ممن يتولون النظارة على الأوقاف، وطلب منهم تجديدها، وأرسل إلى حكام الأقاليم أمرا بالاستيلاء على تلك الأطيان، إذا لم يقدم أصحابها حجج الوقف إلى الديوان فى خلال أربعين يوما[1] .

وأثارت هذه الإجراءات نظار الأوقاف، والعلماء، ودفعتهم للنهوض فى مواجهته - محمد على باشا - الذى أبان لهم بما لا يدع مجالا للشك أنه يريد بإجراءاته هذه الانتقاص من حقوقهم، فثاروا عليه فى يوم السابع عشر من جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م، إذ حضر الكثير من المتظاهرين إلى ساحة الأزهر احتجاجا على إجراءات محمد على باشا، وعطلوا الدراسة فى الأزهر، فاجتمع العلماء، واستقر رأيهم فى اليوم التالى الثامن عشر من جمادى الأولى ١٢٢٤هـ/١٨٠٩م، أن يقفوا أمام الباشا ويرفضوا تنفيذ إجراءاته، فإذا أصر على مظالمه، فإنهم يكتبون إلى الباب العالى لإنزاله عن كرسيه[2] .

ولكن الحوادث، وسياسة محمد على باشا، أثبتت أنه أقوى من العلماء، إذ لجأ إلى التفريق بينهم، ونصرة فريق على آخر، فلم يقف أمامه أحد منهم،

---

(١) الجبرتى: مصدر سبق ذكره، ج٣، ص٣٣٦ - ٣٣٧ .

(٢) د. مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩، مرجع سبق ذكره، ص٤٠٩ .

ففى سنة ١٢٢٧هـ/١٨١٢م استولى على أراضى الأوقاف الخيرية كلها، وكذلك الأوقاف الأهلية، وأصدر أمره بإحصاء هذه الأراضى بالبلاد، فبلغ إحصاؤها ستمائة ألف فدان، فضج أصحاب الأوقاف ونظارها بالشكوى، وحضر الكثير منهم إلى الجامع الأزهر يستغيثون بالعلماء، فذهب العلماء إلى محمد على باشا بالقلعة وذكروا له أن هذا الإجراء يترتب عليه خراب المساجد، والمدارس، فقال لهم: وأين المساجد العامرة؟، ثم أراد أن يعرف المعارض منهم، فقال لهم بأسلوب التهديد والإرهاب: الذى لم يرض يرفع يده، فلم يتجاسر أحد منهم على رفع يده، وإبداء المعارضة، ثم قال لهم: أنا أعمر المساجد المتخربة، وأرتب لها ما يكفيها، وذكرهم بأن إيرادات هذه الأوقاف تستخدم لشن الحرب فى الحجاز ضد الوهابيين، وأن تصرف الدولة فيها يجب أن يكون له الأولوية فى استخدامها فى غير ذلك من الأغراض الدينية، وأوضح لهم أن الدخول الضخمة التى خصصت للمؤسسات الدينية، قد تحولت فى الواقع إلى جيوب النظار - نظار الأوقاف - والمشرفين على الأوقاف، وأصبحت معظم المؤسسات الدينية نهبا للخراب، وأن هذه الأوضاع غير لائقة، لم يعد من الممكن السكوت عليها[1].

وبهذا أبعد محمد على باشا، علماء الأزهر عن التدخل فى الشؤون العامة، حتى أنهم لم يستطيعوا المحافظة على الأوقاف، التى كانت مرصودة

---

(١) الجبرتى: مصدر سبق ذكره، ج٤، ص١٥١ ، وهيلين ريفيلين: مرجع سبق ذكره، ص٨١ .

على الأزهر فى سائر العصور، فقد تعمد محمد على باشا أن يصادر كثيرا من الأراضى الموقوفة على الأزهر، فأدى هذا إلى الإضرارا بالطلبة والأساتذة[١] .

ويبدو من خلال ذلك أن محمد على باشا، أراد وضع يده على هذه الأراضى بدلا من العلماء، بقصد تنظيم هذه الأراضى وإصلاحها، لتستمر إقامة الشعائر الدينية، وحلقات العلم فى المساجد، والمدراس، فإذا سيطر محمد على باشا على هذه الأراضى، أمكنه أن ينفق من دخلها جزءا فى الوجه الموقوف عليه، ويأخذ الفائض بدلا من العلماء المنتظرين وغيرهم .

وكان محمد على باشا لا يقدم على أمر إلا إذا مهد له أسبابه، لهذا أخذ يجمع بعض وقائع تدين نظار الوقف، وتكشف أطماعهم، ومن امثلة ذلك تلك الرسالة التى بعث بها إلى محمود بك حاكم الغربية فى الثالث عشر من جمادى الأولى ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م ، يستفسر منه عما إذا كان صحيحا ما ذكره بعض المجاورين فى الأزهر، من أن ناظر الوقف لا يصرف لهم ما هو موقوف عليهم بموجب شروط الوقف، بل يتصرف فيه كيف يشاء[٢] .

بيد أن الضرر الذى لحق بالأزهر من سيطرة محمد على باشا على الوقف، كان أعظم من ضرر النظار، ولقد عبر الإمام محمد عبده عن هذا الضرر الذى لحق بالأزهر بسبب سيطرة محمد على باشا على أموال الوقف، فقال

---

(١) الأمانة العامة للأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، طبع القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ص٤٨-٤٩ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: البطاقات، درج ٢٤ ، الأزهر .

"نعم أن محمد على أخذ ما كان للمساجد من الرزق، وأبدلها بشئ من النقد يسمى فائض روزنامة[١]، لا يساوى جزءا من الألف من إيرادها، وأخذ من أوقاف الجامع الأزهر ما لو بقى له اليوم، لكانت غلته لا تقل عن نصف مليون جنيه فى السنة (١٣١٠هـ/١٩٠٢)، وقرر له بدل ذلك ما يساوى نحو أربعة آلاف جنيه فى السنة، وقصارى أمره فى الدين أنه كان يستميل بعض العلماء بالخلع، أو إجلاسهم على الموائد، لينفى من يريد منهم إذا اقتضت الحال ذلك، وأفاضل العلماء كانوا عليه فى سخط ماتوا عليه"[٢].

ويمكن القول بأن سيطرة محمد على باشا على الأوقاف المرصدة على الجامع الأزهر، أدت بالفعل إلى قلة دخول العلماء، هذا جعلهم يلتمسون من محمد على باشا، إصدار أمر للروزنامة لتعطيهم رواتب[٣].

وهكذا أدت سيطرة محمد على باشا على الأوقاف، إلى ضعف نفوذ العلماء من ناحية، ومن ناحية أخرى أضرت بالطلبة، وبسير نظام التعليم المعهود فى

---

(١) الروزنامة: فى الفارسية، روز بمعنى يوم، ونامة بمعنى كتاب (كتاب اليومية)، أى دفتر وديوان الروزنامة فى مصر ديوان مالى يجبى الضرائب، ويتولى الإنفاق على بعض جهات البر، كتشغيل الكسوة الشريفة، ونفقات قلاع الحجاز ومرتبات مجاورى الحرمين الشريفين، وبعض أعيان استانبول، وطلبة الأزهر، والعتقاء، والقضاة، وقد ألحق هذا الديوان بنظارة المالية سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، أنظر: د. أحمد السعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١١٧ .

(٢) طاهر الطناحى: مذكرات الإمام محمد عبده، طبع القاهرة، د.ت. ، ص٤٤ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: البطاقات، درج ٢٤ الأزهر، وثيقة بتاريخ ١٣ من رمضان ١٢٥١هـ (١٨٣٥م)، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى .

الأزهر، وغيره، فقل عدد الطلاب، وأخذوا يتقدمون بالشكوى من وقت إلى آخر، فعلى سبيل المثال رفع المشايخ فى التاسع عشر من شوال ١٢٧١هـ (١٨٥٤هـ) إلى عباس باشا الأول مذكرة بأن الجراية التى تصرف لهم غير كافية[١].

وفى السابع والعشرين من شعبان ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م) رفع طلبة الأزهر المجاورون مذكرة أخرى، يطلبون فيها زياد جرايتهم المرتبة لهم نظرا لعدم كفايتها، حيث أنهم منقطعون لطلب العلم لا عمل لهم غيره، وقد أيد هذا الطلب جمع من علماء الأزهر، وشيوخ الأروقة[٢].

وقد تسببت قلة المصادر المالية لطلبة الأزهر فى قلة أعدادهم، وقد لاحظ المستشرق لين[٣] ذلك، فقال "ولا يدفع الطلبة للدراسة أجر، إذ أن أغلبهم فقراء، ويتناول أغلب الأجانب الذين لهم أروقة خاصة راتبا من الطعام يوميا، يصرف لهم من إيرادات العقارات الموقوفة عليهم، والعادة أن يتناول طلبة

---

(١) المصدر السابق: البطاقات، درج ٢٤ الأزهر.

(٢) المصدر السابق: المحفظة ١٣، معية تركى، الوثيقة ٤٥٤، بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م).

(٣) لين: هو المستشرق الإنجليزى إدوارد وليم لين، زار القاهرة ثلاث مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى، وتظاهر باعتناق الإسلام، وتسمى باسم منصور أفندى، وعاش بحى السيدة زينب، ودرس فى الجامع الأزهر على طائفة من أساتذته، وله كتاب (المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر)، أنظر: إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر، ترجمة عدلى طاهر نور طبع القاهرة، ١٩٥٠، والأستاذ محمد عبدالله عنان: تاريخ الجامع الأزهر، طبع القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ص٢٤١-٢٤٢.

القاهرة وما جاورها مثل هذا الراتب، إلا أنهم لا يتمتعون بذلك طويلا، خلاف شهر رمضان، لأن محمد على استولى على جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على المساجد، ففقد الأزهر معظم ما وقف عليه، ولا تنفق الحكومة غير نفقات الصيانة اللازمة، وأجور المستخدمين الرئيسيين، ولا يتناول المدرسون أجرا، وليس لهم وسيلة منظمة لكسب معيشتهم غير التدريس فى المنازل، ونسخ الكتب، إلا إذا ورثوا ملكا أو كان لهم أقارب يعولونهم، ويتبع الطلبة غالبا طريقة المدرسين لكسب معاشهم، أو يتلون القرآن الكريم فى المنازل، أو على القبور، أو فى مكان آخر، وعندما يتقدم الطلبة فى دروسهم التقدم الكافى، يدخل بعضهم فى القضاء، أو الإفتاء، أو فى إمامة المساجد، أو التدريس فى قراهم، أو مدنهم، أو فى القاهرة، ويحترف البعض حرفة التجارة، وقد يستمر بعضهم طول حياته يتلقى العلم مبتغيا الوصول إلى مصاف كبار العلماء، وقد نقص عدد هؤلاء الطلبة الذين لا رواق لهم كثيرا منذ الاستيلاء على الأراضى الموقوفة على الأزهر، ويبلغ عدد الطلبة فى الأزهر ما خلا العميان حوالى ألف وخمسمائة، كما أخبرنى أحد المدرسين"[1] .

وجدير بالذكر أن هذا المستشرق لين حضر إلى القاهرة ثلاث مرات ومكث بها كثيرا، وكان على صلة قوية، وصداقة ببعض علماء الأزهر، وظل بالقاهرة فى المرة الثالثة إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى، فمما سبق نعلم أن

---

(١) إدوارد وليم لين: مصدر سبق ذكره، ص١٤٤-١٤٥ .

محمد على باشا، لما استولى على أرض الوقف، حرم الأزهر من مورد مالى عظيم، كان سببا فى إقبال كثيرين من الطلبة على حلقاته العلمية، فكان من الطبيعى أن يقل عدد طلابه بعد ذلك ويتضاءل .

وعلى الرغم من استيلاء محمد على باشا على أراضى الأوقاف، فإنه لم يتعرض لمبدأ الوقف فى ذاته، ثم رأى بعد ذلك أنه لزيادة عمران البلاد، أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة، وهى التى تسمى بـ "الأبعاديات" ، لأنها كانت بعيدة عن مساحة فك الزمام سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م وأن يعفيهم من دفع الضرائب عليها، تشجيعا لهم على إصلاحها واستغلالها[١]، فمنذ سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م توالت إنعاماته بهذه الأراضى، ومنها: أنه فى التاسع والعشرين من صفر ١٢٤٢هـ الموافق الرابع من سبتمبر ١٨٢٦م، منح محمد ماهر بك مساحة اثنا وستين فدانا، بناحية قليوب، ثم تلتها منحة أخرى بمساحة ألف فدان من أبعادية الأقاليم الوسطى بمديريتى بنى سويف، والمنيا، إلى قوجة أحمد أغا[٢] كبير بوابين محمد على باشا، بأمر صدر فى الثالث والعشرين من جمادى الثانية ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م)[٣]، كما أنه أصدر أمرا عاليا فى الرابع من ذى الحجة ١٢٤٥هـ (١٨٢٩م) منح به جورجى

---

(١) محمد على علوبة باشا: مبادئ فى السياسة المصرية، طبع القاهرة ١٩٩٠ ، ص٢٩٤ .

(٢) أغا: كلمة تركية تطلق على الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلة، وعلى الخادم الخصى، الذى يؤذن له بدخول غرف النساء، أنظر: د. أحمد السعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١٧ .

(٣) د. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص٣٤ .

ولى الدين أغا مائة فدان بلا مال من الأطيان بناحية شلقان بمديرية القليوبية[١]، وكل هذه الأراضى كانت تمنح - رزقة بلا مال - معفاة من الضرائب[٢] ، وصار هذا النوع من الأراضى ملكا مطلقا لأربابه، يتصرفون فيه كما شاءوا، وهو الذى أطلق عليه فيما بعد باسم الأطيان "العشورية"، أو "العشرية"[٣]، وقد تصرف كثيرا من أصحاب هذه الأطيان فيها بوقفها، واتسع نطاق الوقف مرة أخرى[٤] .

ولما كثرت هذه الأوقاف جعلت محمد على باشا ينشئ فى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٥م ديوانا للأوقاف، لمراقبة الأوقاف بكل أنواعها، وأسند نظارة هذا الديوان إلى (حسين بك) مفتش الأقاليم الوسطى، ولكن هذا الديوان ألغى بعد ثلاث سنوات، لأنه لم يرجع بفائدة تعود إلى الحكومة، ثم أعيد هذا الديوان مرة أخرى فى سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م، فى عهد عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م)[٥] .

---

(١) محمد على علوبة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٤ ٢٩٥

(٢) د. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص٣٥

(٣) الأطيان العشورية: هى الأراضى التى وجدت خالية من الزراعة ولم تدخل فى مساحة الأطيان . سنة ١٢٢٨هـ/١٨١٣م، ولم تثبت فى سجلات الترابيع وتعرف باسم الأبعادية، ولمزيد من المعلومات عن الأطيان العشورية، أنظر. د. أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، طبع القاهرة، ١٩٦٧، ص٧٩ وص٩٥، ود. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص٣٣

(٤) محمد على علوبة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، موضوعات مختلفة الملف ٧، ترجمة الوثيقة ٤٩١، بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٢٦٨هـ/١٨٥١م. (أمر خديو إلى حضرة الباشا الكتخدا)، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: مصدر سبق ذكره، ص٩٨

وعلى الرغم من ذلك فإن محمد على باشا تضرر من اتساع الأوقاف مرة أخرى، فعرض الأمر فى سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م على مفتى الاسكندرية الشيخ الجزايرلى، فى الاستفتاء عن السؤال التالى "ما قولكم فيما إذا ورد أمر أميرى بمنع إيقاف الأماكن المملوكة لأهلها سدا لذريعة ما غلب على العامة من التوسل به لأغراض فاسدة من حرمان بعض الورثة والمماطلة بالديون فى الحياة، وتعريضه للتلف بعد الممات، هل يجوز له ذلك ويجب امتثال أمره أم كيف الحال؟ أفيدوا" .

ويتضح من مضمون السؤال أن محمد على باشا أحتج على نظام الوقف، بأنه فرار من الديون، وعدم سدادها، وأن الأعيان الموقوفة عرضة للخراب والتلف، وعلاوة على ذلك أن البعض يتخذه وسيلة لحرمان بعض الورثة .

وقد أجابه مفتى الاسكندرية الشيخ الجزايرلى بالجواب، بناء على فهمه من رأى أبى حنيفة، وهو عدم جواز الوقف، فقال "الوقف من الأمور التى وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد، فإن، منهم من وسع فيه، كأبى يوسف، فإنه قال بصحته ولزومه بمجرد القول، ومنهم من توسط كمحمد بن الحسن، فإنه شرط لتمامه ولزومه تسليمه إلى متول، كما بسط بيان ذلك مع بقية شروطه فى معتبرات المذهب .

وأما الإمام "أبو حنيفة" فذكر الإمام "محمد بن الحسن" أن الوقف باطل عند أبى حنيفة، سواء كان مؤبدا أو غير مؤبد، وذكر شمس الأئمة الحلوانى

"شرحه على المبسوط"، أن ظاهر الرواية عند أبى حنيفة باطل، سواء وقفه فى صحته، أو فى مرضه، إلا أن يوصى به بعد وفاته فيجوز فى الثلث .

ووجه قوله ببطلانه ذهابه إلى أنه كان مشروعا فى أول الأمر، ثم نسخ بآيات الميرات، لما جاء برواية ابن عباس رضى الله عنهما، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال "لا حبس عن فرائض الله" وعن شريح أنه قال "جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحبس" .

وجمع من المشايخ على أنه جائز عند أبى حنيفة، لكنه غير لازم، فيجوز له أن يرجع عنه فى حياته، ويكون ميراثا عنه بعد وفاته، كما بين فى مطولات المذهب، وقد ذكر جمع من أرباب المعتبرات، ومنهم صاحب الدر المختار، أن أمر الأمير متى صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ أمره، أى وجب امتثاله، والامتناع عن مخالفته، وإذا عرف هذا فإذا ورد أمر من ولى الأمر بمنع العامة من وقف أملاكهم، وتحبيسها فيما يستقبل من الزمان، سدا لذريعة أغراضهم الفاسدة، كما ذكر جاز له ذلك، لأنه مما تقتضيه السياسة الشرعية استنادا لما حكينا عن إمام المذهب، رضى الله عنه، ولزم امتثال أمره، والحذر من مخالفته، والله ولى التوفيق .

حرره الفقير محمد بن محمود الجزايرلى مفتى الحنفية بالاسكندرية"[1].

وعلى الرغم من أن الشيخ محمود الجزايرلى قرر بناء على فهمه من رأى الإمام أبى حنيفة عدم جواز الوقف، ولكن بالرجوع إلى كتب الفقه تحقق أن

---

(١) محمد على علوبة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٥ - ٢٩٦ .

الوقف جائز عند الإمام أبى حنيفة وأصحابه، ولكن الخلاف بينهم فى اللزوم، وعدم اللزوم، والإمام أبى حنيفة يرى عدم لزوم الوقف، وهو عنده بمنزلة العارية، والعارية جائزة غير لازمة، أما أبو يوسف، ومحمد، وبقية أئمة المذهب فهم يرون لزوم الوقف من وقت إنشائه[١] .

وعقب صدور الفتوى السابقة، أصدر محمد على باشا إرادة سنية فى التاسع من رجب ١٢٦٢هـ (١٨٤٥م) بمنع الأوقاف منذ ذلك التاريخ وفى المستقبل[٢]. ونصها "إن أرباب الأغراض الذين ظهروا فى زماننا هذا، كل منهم مضر لعمار الملك، وتشبثوا بدسائس وحيل مغايرة، ومخالفة لصيانة الأهالى والرعايا،

---

(١) ولمزيد من المعلومات عن جواز الوقف عند الإمام أبى حنيفة بالأدلة التى لا يتطرق إليها الشك، أنظر: أبو بكر أحمد بن عمر الشيبانى الخصاف: كتاب أحكام الأوقاف طبع القاهرة، ١٩٠٤، ص٦-١٨، والطرابلسى: مصدر سبق ذكره، ص٣-٨ والشيخ محمد بخيت المطيعى: المحاضرة فى نظام الوقف، طبع القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م ، (وهى المحاضرة التى ألقاها الشيخ بخيت المطيعى فى يوم الخميس ٨ من شعبان ١٣٤٥هـ الموافق ١٠ من فبراير ١٩٢٧م ، ورد بها على المحاضرة التى ألقاها محمد على علوبة باشا وزير الأوقاف سابقاً عندما عبر عن رأيه فيها فى نظام الوقف، وكذلك المحاضرة الثانية التى القاها الشيخ بخيث المطيعى بتاريخ ٢٧ من رجب ١٣٤٦هـ الموافق ٢٠ من يناير ١٩٢٨م، طبع القاهرة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، ورد بها أيضاً على المحاضرة الثانية التى ألقاها محمد على علوبة باشا)، والشيخ محمد السيد الدفتار الحنفى الأحمدى: رسالة فى الوقف ومشروعيته: طبع القاهرة ١٣٤٧هـ-١٩٢٨م، ص٣ ومابعدها، والشيخ أبو زهرة: مرجع سبق ذكره، ص٢٤ وهامش رقم ١، وص٣٩-٤٨، ود. عبدالمجيد محمود مطلوب: مرجع سبق ذكره ص٢١٤ - ٢٢٣ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، موضوعات مختلفة الملف ٧، (إفادة بتاريخ ٢٨ من رجب ١٢٦٢هـ/١٨٤٥م لوكيل الديوان الخديوى المتلعق بمنع الوقف) والشيخ محمد أحمد فرج السنهورى: شرح قانون الوقف، طبع القاهرة ١٩٤٦م ، ص٨ - ٩ .

ولاسيما بعض من الناس يماطلوا ويتساوفوا فى ديونهم، وبزعمهم إبطال ونزيف المطلوبات العايدة (العائدة) إلى الميرى، وإحرام ورثاهم بوقفهم أملاكهم وعقاراتهم - كما هو معلوم - وعلى هذا الوجه يضر الملك والملة، كما هو ظاهر .

ومن كون من أخص آمالى، وأقصى ما فى بالى، عمار الملك، وسد، ورد خصوص محل أغراضهم الفاسدة، وأفكارهم الكاسدة، بموجب الشريعة الغراء، وأجراها، فقد استفتينا عن الكيفية من جهة الشريعة المطهرة، واستحصلنا فتوتين شريفة شرعية، ممهورين من طرف فضيلتو مفتى أفندى اسكندرية حالا، بخصوص مجوزات منع الأوقاف فيما بعد، ولأجل الإجراء بموجبهم ومقتضاهم أرسلنا فتوى إلى زكى أفندى مدير ديوانى بالاسكندرية، والثانية أيضا مرسولة لف أمرى هذا لصوب نجابتكم، فعند وصول الفتوى الشريفة المذكورة تتخذوا مضمون شريفها دستور العمل، ويصير الإعلان،

والإشعار إلى من يجب بأن الوقف ممنوع من الحكومة المصرية من الآن، بمقتضى الفتوى الشريفة، كما هو مأمولى يا ولدنا" محمد على[1] .

وعلى الرغم من أن محمد على باشا قد ظل طوال حكمه يعارض فكرة اخراج الأراضى الزراعية من دائرة الحياة الاقتصادية لتتحول إلى أوقاف، فإنه كان أول من تخلى عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الأراضى إلى أوقاف[2]، فنجده

---

(١) محمد على علوبة: مرجع سبق ذكره، ص٢٩٦-٢٩٧ .

(٢) الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى: مصدر سبق ذكره، ص٩ .

عند تحديد الجفالك[١]، خصص أطياناً للمساجد، والزوايا، والأضرحة فى البلاد التى تحولت إلى جفالك، للإنفاق منها بدل ما كان مخصصاً لهذه المساجد من أموال ديوان الروزنامة، فخصص بأمر صدر منه فى السادس والعشرين من المحرم ١٢٦١هـ (١٨٤٥م) لمساجد وأضرحة ناحية نوب طريف بالدقهلية، واحد وعشرين فداناً، وثلث فدان، بدل مبلغ مائتان وثمانية وثمانين قرشاً، كانت مخصصة للإنفاق عليها من الروزنامة[٢]، كذلك أصدر محمد على باشا أمراً فى الثانى عشر من صفر ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)، بوقف عشرة آلاف فدان، وسبعمائة واثنين وأربعين فداناً، من أطيان الجفالك فى كفر الشيخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية قولة[٣]، التى تضم مكتباً، ومكتبة، ومدرسة، وصدرت بهم وقفية فى الخامس من شوال ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)[٤]، كما أنه أوقف ألفين وثمانمائة وسبعة وسبعين فداناً، بناحيتى رأس الخليج والسوالم بمديرية الغربية وقفاً

---

(١) الجفالك: أصلها كلمة فارسية دخلت إلى التركية، واستعملت بمعنى حقل بزرع، وفى مصر أطلقت على الأراضى الواسعة التى منحها محمد على باشا لنفسه ولأفراد أسرته، فكانوا يتمتعون بها ويملكونها ملكية تامة، ولمزيد من المعلومات عن الجفالك أنظر: هيلين ريفيلين: مرجع سبق ذكره، ص٩٩و٤٣٠، ود. أمين مصطفى عفيفى عبدالله: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، طبع القاهرة، ١٩٥٤، ص١٢٩، ود. أحمد أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص٨١-٨٢، ود. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص٣٥ .

(٢) د. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص١٣٧ .

(٣) قولة: مدينة فى اليونان، ولد بها محمد على باشا فى سنة ١١٨٣هـ/١٧٦٩م، أنظر: الأستاذ عبدالرحمن الرافعى: تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، طبع القاهرة ج٢، ص٢٨٦ .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢١، (صورة الأمر الكريم رقم ٢ الصادر إلى الأوقاف بتاريخ ١٣ من جمادى الأولى١٢٨٢هـ/١٨٦٥م،ود. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص١٣٧-١٣٨.

خيريا على تكيتى مكة المكرمة، والمدينة والمنورة، وذلك فى الثانى والعشرين من صفر ١٢٦٠هـ (١٨٤٤م)[١] .

يتضح أن ما قام به محمد على باشا، من فرض الضريبة على أراضى الأوقاف، ثم الاستيلاء عليها بعد ذلك، كان من أجل تنظيمها، والإشراف عليها، بواسطة إدارة منظمة تابعة لحكومته مباشرة، والحد من تصرفات نظار الاوقاف غير اللائقة، التى أدت إلى خراب بعض المؤسسات الدينية، وتدهور أعيان الوقف .

ازدهار الأوقاف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى

وحينما تولى عباس باشا الأول حكم مصر فى سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، ألغى أمر جده محمد على باشا، بمنع الوقف، بإرادة صادرة منه إلى الكتخدا[٢]، فى الخامس والعشرين من رمضان ١٢٦٥هـ(١٨٤٩م)، أجاز فيها للناس وقف أملاكهم[٣] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأوقاف، المحفظة ٢/أ، موضوعات مختلفة، (١٠/٥/١٨٨٠-١٩٢٣/٣/٤)، الوثيقة: ملخص فى قضية أطيان ناحيتى رأس الخليج والسوالم غربية وقف تكية مكة المكرمة، ومحافظ عابدين، المحفظة ٦١٤، ديوان خديوى، أوقاف، (١٩٠١/١/٣٠-١٩٠٤/١٢/٢٢)، الوثيقة: مذكرة مرفوعة لمجلس الأوقاف الأعلى فى خصوص تعيينات فقراء تكية المدينة المنورة .

(٢) الكتخدا: أصلها كلمة فارسية، بمعنى الرب والصاحب، ويطلقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك، ويطلقها الأتراك على الموظف المسئول، والوكيل المعتمد، والأمين أنظر: د. أحمد السعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١٧٦ .

(٣) جاء فى هذه الإرادة "كانت صدرت إرادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم، ولكن ظهر أن هذا الأمر جائر، وتعد على حقوق الناس، لذلك أمرنا بصرف النظر عن اتباع حكم هذه الإرادة، ليكون كل شخص حرا فى وقف أملاكه حسب حكم الشرع الشريف المحمدى، ولا يتعرض له أحد ولا يمنعه، وقد أصدرنا أمرنا هذا لتعلنوه للمقامات اللازمة، أنظر: أمين سامى: تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا، طبع القاهرة ١٩٣٦، ج١،م١، ص٢٤ .

وبعد صدور الأمر السابق من عباس باشا الأول، توالت الأوقاف فى النماء والزيادة مرة أخرى، مما جعله فى سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م يعيد افتتاح ديوان الأوقاف مرة ثانية، بعد أن ألغاه جده محمد على باشا[١] .

فقد أوقف عباس باشا الأول، وسعيد باشا، وقفا خيريا، وخصصا ريعه للإنفاق منه على جامع القلعة، والقبور الحكومية بمصر، والأسكندرية، وتولى ديوان الأوقاف الإشراف على هذا الوقف[٢]، كما أوقف سعيد باشا فى العشرين من شعبان ١٢٧٢هـ (١٨٥٥م) أربعة آلاف فدان، وسبعمائة وواحد وخمسين فدانا من أطيان الخزان بمديرية البحيرة على تكية المدينة المنورة[٣]، كما أوقف سعيد باشا أيضا ثلاثة آلاف فدان، ومائتنان وخمسة وعشرين فدانا، على بعض أتباعه وقد شرط أن تؤول هذه الاوقاف من بعد انقراضهم، وذريتهم لمدافن والدته عين الحياة هانم، ومسجد الأباصيرى، كما أوقفت والدة عباس باشا الأول، أحد عشر فدانا، وخمسمائة وتسعة وسبعين فدانا،

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، موضوعات مختلفة، الملف ٧، (ترجمة الوثيقة رقم ٤٩١ بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، أمر خديوى إلى حضرة الباشا الكتخدا)، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، مصدر سبق ذكره، ص٩٨ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، موضوعات مختلفة الملف ٧، (صورة الأمر الكريم رقم ١٣ بتاريخ ١٦ من شعبان ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، إلى ناظر الأوقاف المصرية) .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ٦١٤، ديوان خديوى، أوقاف (١٩٠١/١/٣٠ - ١٩٠٤/١٢/٢٢)، الوثيقة: ملخص أطيان الخزان وقف المرحوم سعيد باشا والى مصر كان بوقفية تاريخها ٢٠ من شعبان ١٢٧٢هـ - ١٨٥٥م . والمحفظة ٦١٥، ديوان خديوى، أوقاف (١٩٠٥/١/٤ - ١٩١٤/١/١٠)، الوثيقة: مذكرة مرفوعة إلى مجلس الأوقاف الأعلى عن وقف المرحوم محمد سعيد باشا .

على نفسها فى سنة ١٢٧٦هـ/٥٩-١٨٦٠م، وسنة ١٢٨٦هـ/٦٩-١٨٧٠م، وهو الوقف الذى آل فيما بعد إلى بنات إلهامى، كما أوقفت والدة إلهامى باشا فى سنة ١٢٧٩هـ/٦٢-١٨٦٣م خمسة آلاف فدانا، من جفالك مديرية الشرقية، كما أوقفت أنجى هانم زوجة سعيد باشا، ستة آلاف وثلاثمائة وعشرة أفدنة، الكائنة بمديرية الغربية على نفسها فى حياتها، ثم من بعدها على جواريها، وأتباعها، كما أوقف سليمان أغا السلحدار[1]، ثلاثمائة وخمسة وستين فدانا بنواحى إمبابة، وميت عقبة، وميت كردك، وتاج الدول بمديرية الجيزة على بعض المساجد، والأضرحة[2]، كما أوقفت خديجة هانم الفروجية والدة عباس باشا الأول، من الرضاعة، فى الرابع عشر من رمضان ١٢٦٥هـ (١٨٥٨م)، ألفى ومائتين وستين فدانا، وثمان قراريط، وثمانية أسهم، بناحيتى ميت السراج ومحلة القصب بمديرية الغربية، وقفا مشتركا خيريا، وأهليا[3]، كما أوقفت زينب هانم كريمة محمد على باشا، فى الرابع عشر من شوال ١٢٧٧هـ (١٨٦٠م) أعيانا،

---

(١) السلحدار: منصب، ومن أهم أعماله أنه يحافظ على سيف السلطان، وبندقيته، وقوسه، ودرعه، وكان يخرج فى المواكب الرسمية حاملا سيف السلطان على كتفه الأيمن، وعلى رأسه قلنسوة من القطيفة الحمراء، ويصاحب السلطان أثناء خروجه ولمزيد من المعلومات عن السلحدار، أنظر: د.أحمد السعيد سليمان مرجع سبق ذكره، ص٢٧ .

(٢) د. على بركات مرجع سبق ذكره، ص١٣٨ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين المحفظة ١٦٧ أوقاف (١٨٩٦/٣/٩-١٩٥٢/١/١٧)، الوثيقة التماس بتاريخ ٤ من يوليه ١٩١٥م، مقدم من حسن حلمى، مستحق ووكيل إلى السلطان حسين كامل

منها: عشرة آلاف فدانا، ومائتين وتسعة وتسعين فدانا، بمديرية الدقهلية، على عدة جهات خيرية، ومرتبات ثمن خبز للعلماء الأحناف بالأزهر،[١] كما أوقف الخديو إسماعيل باشا، عشرة آلاف فدانا بنواحى متفرقة فى الأقاليم المصرية، خصصها للإنفاق منها على المساجد والأضرحة، والمبرات الأخرى[٢] كذلك أوقف فى سنة ١٢٨٣هـ/١٨٧٦م اثنين وعشرين ألف فدانا، من أطيان جفالك الوادى، وجعلها وقفا خيريا لدعم المدارس، التى قرر مجلس شورى النواب فى سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٧م إنشائها فى الأقاليم المصرية، لأجل زيادة التعليم فى المدن والقرى ورقى البلاد[٣]، كما أوقفت جميلة هانم كريمة الخديو إسماعيل ووالدتها نوجهان، فى الخامس عشر من ربيع الثانى ١٣٠٢هـ الموافق الحادى والعشرين من يونيو ١٩٠٢م، الأراضى العشورية

---

(١) المصدر السابق: المحفظة ١٦٨، أوقاف (٢٣/١٠/١٩٠٨-٣١/٣/١٩٠٢)، الوثيقة: مذكرة عن وقف المرحومة زينب هانم كريمة، بتاريخ ٩ من صفر ١٣٣٣هـ الموافق ٢٦ من ديسمبر ١٩١٤م، من المستشار القضائى بوزارة الأوقاف، والمصدر السابق: الأزهر الشريف، سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم، السجل ٤ حديث، ٧ قديم (١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٨٨٧-١٨٠٩م)، ص٢٩، (ملخص وقفية صادرة من الست المرحومة زينب هانم كريمة محمد على باشا والى مصر).

(٢) ديوان عموم الأوقاف المصرية: حجة وقف العشرة آلاف فدان الموقوفة من قبل المغفور له الخديو السابق، طبع ديوان الأوقاف المصرية، ١٣١٧هـ/١٨٨٩م.

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأوقاف، المحفظة ٢/جـ، موضوعات مختلفة، (١٩/١/١٨٨٠-١٣/١١/١٩٢٣) الوثيقة (صورة الأمر العالى الصادر بتاريخ ٩ من رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ١٥ من يناير ١٨٦٧م، رقم ٧٦، بإيجاد مدارس بالأقاليم وإيقاف شغلك الوادى عليها).

واخراجية[١]، التى مساحتها ألف وأربعمائة وتسعة وثمانين فدناً، وثلاثة وعشرين قيراطاً، من فدان نواحى قمن العروس، وبنى غنيم وكوم أدريجة، والميمون بمديرية بنى سويف، وقد خصصنا الواقفتان من ريع هذا الوقف جانباً كبيراً للعلماء والطلبة بالأزهر، كان يوزع عليهم فى صورة جراية[٢].

وإلى جانب أوقاف أفراد أسرة محمد على باشا، نجد الكثير من الأوقاف التى تمت خلال فترة النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، منها وقف خليل بك، الذى كان عضوا بمجلس الأحكام فى نهاية عهد سعيد باشا، فقد أوقف على نفسه، وعلى بناته، ألف فدان بنواحى مديرية المنيا، كما بلغت أوقاف اسماعيل صديق المفتش - وزير المالية فى عهد الخديو اسماعيل تسعمائة وخمسة وسبعين فدانا، فى مديريتى الشرقية، والغربية، كما أوقف راتب باشا فى سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م، وسنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م، ألفى فدان فى مديريتى الشرقية، وجرجا، كما أوقف موسى باشا، الذى تولى منصب

---

(١) الأراضى الخراجية: هى الأطيان الأميرية المثبتة باسم شخص ما، وله فيها أثر وهو حق منفعة الزراعة فقط، دون حق الرقبة فيها، ويزرعها أصحابها مقابل دفع الضرائب عنها، أنظر: د.أحمد أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص ٧١ - ٧٦ .

(٢) دفترخانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظر سنة ١٩٠٢م (١٣٢٠هـ)، السجل ٣٣، المادة ١٠٦، ص٧٠، ودار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، سجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر، السجل ٢٤٣ (١٢٧٥-١٣٢٠هـ/١٨٥٣-١٩٠٢م)، ص٢-١٥٨، وقد ورد بهذا السجل أسماء الطلبة المجاورين الذين لهم استحقاق فى جراية هذا الوقف،ومحب الدين الخطيب: الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة إلى إصلاحه، طبع القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، وحسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، طبع القاهرة، ١٣٦٥هـ/١٩٤٥م،ج١،ص٦٠ .

حكمدار السودان فى عهد محمد علـى باشا، وزوجتـه ألفى فدان وثلاثمائـة وتسعة وأربعين فدانا، فى مديريات الغربيـة، وجرجـا، وقنـا، كذلـك بلغـت الاوقاف التى أوقفها حسن بك الهجين التاجر بمصر ألـف وخمسمائة فـدان، وستة أفدنة، أوقفها خلال عهد الخديو إسماعيل باشا[1].

كما أوقف حسن باشـا سـرى، وأخـوه رسـتم أفنـدى فـى سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، أربعمائة فدان فى مديرية القليوبيـة، بنـاحيتى منيـة كنانـة ونـوى والمرصد ريعه على طلبة العلم فى الأزهر[2]، كما أوقف الحاج موسى عمدة كفر القفاعى، ومن الأعيان بمديرية المنيا، فى سـنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، مائـة فـدان وقفا خيريا، وخصص ريعه للعلماء والطلبة فى الأزهر[3]، كذلك أوقف محمـد باشا سلطان، كبير أعيان مديرية المنيا، الذى خصصه للإنفاق منـه علـى ثلاثـة مساجد، ومدرسة، ومضيفة بجهـة بـلاد الواقـف بالمنيـا، وجعـل منـها مائـة وخمسين فدانا، ينفق ريعها علـى طلبـة العلـم برواقـى الصعـايدة، والفشـنية بـالأزهر[4]، كما أوقـف حسين أفندى غيـة فى سنـة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، واحـد

---

(١) د. على بركات: مرجع سبق ذكره، ص١٣٩ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتـهم وشـهاداتهم، السجل ٤ حديث، ٧ قديم، (١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٨٨٧-١٨٩٠م) ص٩٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه: ص١٢-١٤، (ملخص لصورة وقفية الحاج موسى عمدة القفاعى بمديرية المنيا على رواق الصعايدة بالأزهر) .

(٤) المصدر السابق نفسه: ص٦٦-٦٨، (ملخص وقفية المرحوم محمد باشا سلطان) .

وثلاثين فداناً، وقفاً خيرياً على طلبة العلم بالرواق العباسى فى الأزهر[١] .

كما أوقف المهندس محمد أفندى الشوبكى فى سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، مائة فدان، وفدان، من أراضى الحسانية، وقفها التابعتين لمركز قليوب- فى ذلك الوقت - وقفاً خيرياً على طلبة العلم الشافعية فى الأزهر[٢]، كذلك أوقاف الحاج عبده سلامة، من بلدة كوم النورن بمديرية الدقهلية المشتملة على ستة وثمانين فداناً من الأراضى الزراعية، وما بها من سواقى الماء، فى ميت غمر، بالدقهلية، وناحية كفر الشيخ، ومنية يعيش، وكفر يوسف رزق، الصادرة فى سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م، المخصص ريعها للطلبة والعلماء المدرسين بالأزهر[٣] .

كذلك أوقف أحمد بك الشريف، من أبيار بمديرية الغربية، ومساحته مائتين وستة وثمانين فدانا، بمركز الدلنجات، بحيرة المخصص ريعه وقفا على المشتغلين بالعلم فى الأزهر الشريف من مديريتى الغربية والبحيرة[٤] .

---

(١) المصدر السابق: ملخصات ابتدائية لبعض وقفيات الأزهر، السجل ٥، ص٢٦، (وقفية مستخرجة من وقفية حسين أفندى فهمى بتاريخ ٤ من ربيع الأول ١٣١٤هـ الموافق ١٣ من أغسطس ١٨٩٦م) .

(٢) المصدر السابق: سجلات الأذونات والوقفيات، السجل ٣ حديث، ٣١٥ قديم، (١٣١٣-١٣١٩هـ/١٨٩٥ -١٩٠١م) ص٤٧ - ٥١ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، سجلات الميزانية والمصروفات والإيرادات، السجل ٣(١٣٠٨-١٣١٣هـ/١٨٩٠-١٨٩٥م) ص٢٤-٢٥ .

(٤) المصدر السابق: سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم، السجل ٤ حديث، ٧ قديم، (١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٨٨٧-١٨٩٠م) ص٩٥ .

كما أوقفت الحاجة هنومة بنت السيد ياسين القانى جميع الأراضى العشورية، والتى مساحتها خمسة عشر فداناً، بناحية بريم بمديرية البحيرة، والحصة التى قيمتها سبعة عشر قيراطاً فى الجمالية بمصر، وقد شرطت الواقفة أن يخصص ريع هذا الوقف من بعد حياتها للإنفاق منه على السادة العلماء، والطلبة المجاورين برواق البحاروة فى الأزهر[1].

كما أوقف عثمان باشا ماهر، مائتين وخمسين فداناً، وما احتوت عليه من البناء، وآلات الزراعة، والمواشى، والغلال، وهذه الأراضى فى ناحية دسيا بمديرية البحيرة، ثم ألحق بوقفه هذا فى الثانى عشر من المحرم ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) أحد عشر فداناً، بالمنطقة نفسها، وقد خصص ريع هذا الوقف للإنفاق منه على طلبة العلم المجاورين برواق الأتراك فى الأزهر[2].

ومن خلال العرض السابق لبعض نماذج من الأوقاف التى أرصدت إبان فترة النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، التى يتضح منها نماء الأوقاف، وكثرتها مرة أخرى، بعد أن أصابها التدهور، والفتور فى عهد محمد على باشا . وحينما اتسعت هذه الأوقاف، أمر الخديو إسماعيل فى سنة

---

(١) المصدر السابق: سجلات الأوذنات والوقفيات، السجل ٣ حديث، ٣١٥ قديم (١٣١٣-١٣١٩هـ/١٨٩٥-١٩٠١م) ، ص٣١ .

(٢) المصدر السابق نفسه: ص٣٢، (ملخص حجة وقف المرحوم عثمان باشا ماهر، على رواق السادة الأتراك محررة من محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٠٢هـ)، ودفتر خانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظار سنة ١٩٠٣م، السجل ٣٦، المادة ٩٦، ص٣٤ .

١٢٨٠هـ/١٨٦٤م بأن يتولى ديوان الأوقاف نظارة جميع الاوقاف الخيرية، وكل وقف يتوفى ناظره، أو يعزل لأى سبب من الأسباب التى فيها مخالفة لقواعد وشروط الوقف[١]، وقد حول الديوان إلى نظارة، حينما تشكل مجلس للنظار فى أغسطس ١٨٧٨م (١٢٩٥هـ)، وكان المتبع منذ ان تشكل مجلس النظار (الوزراء) فى سنة ١٨٧٨م (١٢٩٥هـ) أن يرأس نظارتا المعارف والأوقاف ناظراً واحداً، يطلق عليه ناظر المعارف والأوقاف[٢].

ولعل من الأسباب التى جعلت أن نظارة المعارف والأوقاف تتبع ناظراً واحداً، لأن الأوقاف فى ذلك الوقت كانت تقوم بدور كبير فى دعم الكتاتيب الأهلية، والحكومية، والمدارس التى كانت منتشرة فى مصر وأقاليمها[٣].

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، الملف ٧، الوثيقة (صورة الأمر الكريم رقم ١٣ بتاريخ ١٦ من شعبان ١٢٨٠هـ، إلى ناظر الأوقاف المصرية)، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، مصدر سبق ذكره، ص٩٨-٩٩ .

(٢) المصدر السابق نفسه، وحسن محمد درويش: الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية، طبع القاهرة، ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م، ج١، ص٣٢ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأوقاف، المحفظة ٢/جـ (١٩/١/١٨٨٥-١٣/١١/١٩٢٣)، الوثيقة (مذكرة من وزير الأوقاف بتاريخ نوفمبر ١٩٢٣ إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص المبلغ المربوط بميزانية الأوقاف سنة ١٩٢٣ المالية لهذه المكاتب التى تديرها وزارة المعارف و(صورة قرار مجلس الأوقاف الأعلى رقم ٦٨/١/٤ تاريخ ٢٨ من مايو ١٩١١م)، و(تقرير بخصوص ما قرره مجلس الأوقاف الأعلى فى ٢٨ من مايو ١٩١١م بشأن مدارس ومكاتب الأوقاف الأهلية)، والمحفظة ٣ متفرقات (٨/٦/١٨٨٠-١/١/١٩١٦)، الوثيقة (صورة التقرير المقدم لرياسة مجلس النظار من القومسيون المشكل للنظر فى حالة الأوقاف بتاريخ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ الموافق يناير ١٨٨٩م، من مدير عموم الأوقاف ورئيس القومسيون محمد حمدى إلى رئيس مجلس النظار) .

ولكن فى مارس ١٨٨٤م (١٣٠٢هـ) انفصلت نظارة الأوقاف عن الحكومة، وأصبحت إدارة قائمة بذاتها، مستقلة عن بقية النظارات الأخرى، يطلق عليه ديوان عموم الأوقاف، ويطلق على مديره: مدير عموم الأوقاف، يعين بأمر عال، ويستمد سلطته من الخديو مباشرة، واستمر هذا النظام إلى نوفمبر ١٩١٣م (١٣٣١هـ)[١].

ولعل من الأسباب التى جعلت الخديو توفيق باشا، يلغى نظارة الأوقاف فى سنة ١٣٠٢هـ/١٨٨٤م، ويجعلها ديواناً مستقلا تابعاً له، لأنه عندما تمكن الاحتلال الانجليزى من مصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، وقبض على الأمور، وسيطر على كل شئ، ولم يبق بعيداً عن سيطرة الإنجليز سوى الأزهر، والأوقاف والمحاكم الشرعية، لأن هذه الهيئات الثلاث إسلامية محضة، وقد تركها الإنجليز لحساسيتها الدينية، حتى لا تؤدى إلى تذمر الشعب مرة أخرى ضد الحكومة، خاصة أن الوقت كان قريباً من أحداث الثورة العرابية[٢].

وقد كانت سياسة ديوان عموم الأوقاف فى ذلك الوقت تهدف إلى زيادة أعيان الأوقاف التى يديرها، من خلال استثمار فائض الدخل فى شراء أراضى

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأوقاف، المحفظة ١/أ، شئون موظفين (١٨٧٩/٤/٨-١٩٢٣/٦/٢٠)، الوثيقة (صورة الإرادة السنية الصادرة من الحضرة الخديوية إلى صاحب الدولة نوبار باشا رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٥ من ربيع الأول ١٣٠١هـ الموافق ٢٣ من يناير ١٨٨٤م).

(٢) د. مصطفى محمد رمضان: تاريخ الإصلاح فى الأزهر فى العصر الحديث ١٨٧٢-١٩٦١، طبع القاهرة ١٩٨، ص٢٠.

جديدة، تنطبق عليها مواصفات الجودة، التى يتم من خلالها تحقيق ريع أفضل للأوقاف، وبيع الأراضى البور، والأراضى التى انخفضت جودتها، والأراضى التى اقتضت المنافع العامة اخذها من الأوقاف، لأجل إقامة بعض المنشآت العامة عليها .

وقد تكونت فى ديوان عموم الأوقاف لجنة، لأجل هذا الغرض، للقيام بمشاهدة هذه الأراضى الزراعية فى أماكنها التى يرغب الديوان فى شرائها، ومن الأمثلة على ذلك فقد قررت اللجنة فى الثامن عشر من جمادى الثانية ١٣٠٧هـ الموافق الثامن من فبراير ١٨٩٠م، شراء ألف وستمائة واثنين وثمانين فداناً وكسور، بعد ثبوت جودتها، وما اشتملت عليه من الوابورات، والآلات الزراعية، والمواشى والمبانى، بمديرية البحيرة، من أملاك فاطمة هانم كريمة فاضل باشا[1]، كما قررت اللجنة أيضاً فى الثامن عشر من جمادى الثانية ١٣٠٧هـ الموافق التاسع من فبراير ١٨٩٠م، شراء خمسمائة وواحد وخمسين فداناً، وكسور، وما اشتملت عليه من آلات الزراعة، والأشجار، والمبانى، والمواشى، بناحية شرنوب، بمديرية البحيرة، من أملاك السيدة توحيد هانم كريمة أحمد باشا يكن[2] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الأوقاف المحفظة ٢/جـ، موضوعات مختلفة، (١٨٨٥/١/١٩-١٩٢٣/١١/١٣)، الوثيقة (مذكرة من رئيس القومسيون مدير عموم الأوقاف محمد حمدى إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٠ من جمادى الثانية ١٣٠٧هـ الموافق ١٠ من فبراير ١٨٩٠م) .

(٢) المصدر السابق نفسه .

كما قررت اللجنة فى الثامن والعشرين من يونيه ١٨٩٠م (١٣٠٧هـ)، بيع أربعة آلاف وأربعمائة وثمانية وثلاثين فدانا، وكسور، من الأراضى التابعة لديوان الأوقاف، لأنها كانت ذات مساحات صغيرة، وموزعة فى جهات متفرقة، الأمر الذى كان يمثل صعوبة لموظفى الأوقاف، عند قيامهم بتحصيل إيرادات هذه الأطيان، والتنقل من جهة إلى أخرى، مما كان يكلف الديوان مصروفات كثيرة، كما كانت تمثل صعوبة، ومشقة وقت تأجيرها[١].

كما قررت اللجنة فى السادس من ربيع الثانى ١٣٠٨هـ الموافق الثامن عشر من نوفمبر ١٨٩٠م، شراء ستمائة وتسعة وتسعين فدانا، وكسور بناحية طوخ القرموس، بمديرية الشرقية، من أملاك البرنس داود باشا[٢].

هذه بعض نماذج من دور ديوان الأوقاف، التى قام بها لاستبدال أعيان الأوقاف، لأجل زيادة أعيان الوقف، وتحسين حالتها، التى يتضح من خلالها، ومن الوقفيات التى سبق ذكرها، نماء وازدهار الأوقاف إبان ذلك الوقت، كما أن زيادتها، بعد أن تقلصت فى عهد محمد على باشا، يدل بوضوح أن نظام الوقف من النظم العريقة، التى أخذ بها المجتمع المصرى منذ دخول الإسلام فى مصر.

---

(١) المصدر السابق: الوثيقة (مذكرة رقم ٩ بتاريخ ١٩ من يونيه ١٨٩٠م من رئيس الديوان الخديوى إلى مجلس النظارة).

(٢) المصدر السابق: الوثيقة (مذكرة من رئيس القومسيون ومدير عموم الأوقاف محمد حمدى بتاريخ ٧ من ربيع الثانى ١٣٠٨هـ الموافق ١٨ من نوفمبر ١٨٩٠م إلى رئيس مجلس النظار).

وقد ظلت أراضى الأوقاف تزداد، منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، حتى بلغت مساحة الأراضى الزراعية التابعة لديوان عموم الأوقاف بنوعيها الخيرية، والأهلية فى سنة ١٩١٧م (١٣٣٦هـ) مائة وثلاثين ألف فدان، وأربعمائة وسبعة وثمانين فداناً، وأحد عشر قيراطاً، وستة أسهم [1]، علاوة على الاوقاف الكثيرة التى كانت خارج إدارة ديوان الأوقاف، التى كانت تدار بواسطة نظار الأوقاف حسب شروط الواقفين .

ولما كانت هذه الأوقاف تمثل ثروة قومية ثابتة، ودائمة الدخل، للإنفاق منها على الكثير من المؤسسات الدينية، والاجتماعية، والعلمية، وعلى طلاب العلم، وغير ذلك ممن شملتهم الأوقاف بالعناية والرعاية فى المجتمع، إذ قامت هذه الأوقاف بدور كبير فى دعم التعليم، عقب الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م .

السياسة التعليمية فى عهد الاحتلال الإنجليزى

احتل الإنجليز مصر عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، بعد فشل الثورة العرابية، التى قامت ضد السيطرة التركية، والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد، ولذلك قامت سلطات الاحتلال الإنجليزى بتصفية هذه الثورة بكل أبعادها، فحاكمت عرابى، وزملاءه، وانتهى الأمر بالنفى، أو بالسجن بعد تجردهم من رتبهم

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٦٨، أوقاف (٢٣/١٠/١٩٠٨-٣١/٣/١٩٥٢)، الوثيقة (فهرست ببيان الأطيان التابعة لوزارة الأوقاف لحد ديسمبر ١٩١٧) .

العسكرية وامتيازاتهم[١]، ثم قضت سلطات الاحتلال على الاتجاه الديمقراطى القائم على مجلس شورى النواب، وأنشأت بدلا منه بعض المجالس، والهيئات التشريعية، ومجالس البلديات، التى كان رأيها استشاريا، وأصبح المعتمد البريطانى هو الحاكم الفعلى لمصر، يسير الأمور كما يشاء لمصلحة بريطانيا، على الرغم من وجود الخديو توفيق، ووزارة إسمية مصرية، وهكذا بدأت السيطرة الإنجليزية تظهر فى الإشراف على كل نواحى الحياة المصرية، فأصبح لكل وزارة مستشارا إنجليزيا، كما زاد عدد الموظفين الإنجليز، وتولوا المراكز القيادية الرئيسية بإدارات الحكومة و الوزارات المختلفة، كما ألغت الرقابة الثنائية على مالية البلاد، وخصصت الجزء الأكبر من مالية البلاد لسداد أقساط ديون الخديو إسماعيل[٢]، كذلك اتسمت السياسة التعليمية فى عهد الاحتلال بالحرص على عدم التوسع فى التعليم، ويتجلى ذلك واضحا من الميزانية الضئيلة، التى كانت مخصصة للإنفاق منها على التعليم، فقد تراوحت هذه الميزانية فى عهد الاحتلال بين ثلاثة وأربعين من مائة فى المائة، إلى اثنين فى المائة من ميزانية الدولة، ولم يزد عدد التلاميذ بالمدارس طوال عهد الاحتلال على عشر من هم فى سن التعليم من أبناء البلاد، كما أن

---

(١) د. مصطفى محمد رمضان: تاريخ الحركة الوطنية وجذور النضال المصرى، طبع القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ص٢٥٩-٢٦١ ، ص٣١٨-٣١٩ .

(٢) د. علية على على فرج: التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية والحكومية، طبع القاهرة، ١٩٧٦، ص١٠٧ - ١٠٨ .

نسبة الأمية لم تنخفض خلال خمسة وثلاثين عاما، من أيام الاحتلال أكثر من أربعة من عشرة فى المائة، كذلك اتسمت سياسة الاحتلال الإنجليزى تجاه التعليم بتشجيع وبث الثنائية فى المرحلة الأولى، فقرر المصروفات المدرسية على التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية، وبذلك أصبحت هذه المدارس قاصرة على الطبقة القادرة على تحمل هذه المصروفات، كما أن هذه المدارس كان التوسع فى إنشائها محدودا بقدر حاجة الحكومة إلى موظفين، فقد كان الطريق المرسوم للتلميذ الذى يلتحق بالمدرسة الابتدائية، أن يتابع الدراسة بالمدرسة الثانوية التى تعده إلى التعليم العالى، الذى يعده بدوره إلى شغل إحدى الوظائف الحكومية، وإمعانا فى التمييز بين التعليم الابتدائى الحكومى، وتعليم المرحلة الأولى الشعبى الأهلى، عملت سلطات الاحتلال على إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية، وجعلتها لغة التعليم والتدريس فى المدارس الابتدائية الحكومية، والمدارس الثانوية الحكومية أيضا[1] .

ويتضح مما سبق، أنه منذ احتلال الإنجليز لمصر، وتدخلهم فى مختلف شئون الحياة المصرية، وسيطرتهم على الوزارات، والمصالح الحكومية، انعكس هذا على الناحية العلمية والتعليمية، وأدى إلى تأخرها، بسبب فرضهم المصروفات على التعليم وقصره على طبقة معينة من أفراد الشعب، وإحلال اللغة الأجنبية محل اللغة العربية فى المدارس، وتقليص ميزانية

---

(١) د. علية على على فرج: مرجع سبق ذكره، ص ١١٧ - ١١٨ .

التعليم، وكان الاحتلال الإنجليزى يهدف من وراء ذلك عدم إعداد أجيال وطنية واعية، تطالب بحقوق بلادها، وتطردهم من البلاد، وتتولى هى إدارة مصالح بلادها بدلا منه .

الجهود الأهلية فى التعليم

لما اتسم التعليم الحكومى بأهداف معينة، تساير سياسة الاحتلال الإنجليزى فى مصر لخدمة أغراضه، وانحراف هذه الأهداف عن تحقيق المصالح القومية للبلاد، الأمر الذى دفع الأهالى إلى الإسهام فى النشاط التعليمى بنصيب كبير، ومن العوامل التى ساعدت الأهالى على ذلك، استمرار أهداف التعليم الحكومى من أجل الالتحاق بالوظائف الحكومية، كما اتبعت الحكومة سياسة التشدد فى الامتحانات، وإحاطتها بجو من الرهبة، ساعية من وراء ذلك إلى تضييق فرصة التعليم أمام أبناء الشعب، وقد انعكست سياسة التشدد هذه على نتائج الامتحانات، مما جعل نسبة النجاح تنخفض من سنة إلى أخرى، كما أن فرض المصروفات الباهظة، قد حرم الغالبية غير القادرة على دفع المصروفات المدرسية من حق التعليم الواجب على الدولة، مما خلق نوعا من الطبقية فى التعليم[1] .

وعلى الرغم من ذلك، فإن فرض المصروفات على التلعيم، قد أدى فى الواقع إلى قيام جهود وطنية أهلية، ساعدت فى دعم التعليم الأهلى، سواء

---

(١) د. علية على على فرج: مرجع سبق ذكره ص١٣١ .

أكانت هذه الجهود فى شكل أوقاف، ترصد على التعليم، ينفق من ايراداتها على تعليم أبناء الفقراء، أم فى شكل مدارس وطنية أهلية، تنشؤها مؤسسات خيرية، أو دينية بقصد نشر التعليم فى البلاد .

الأوقاف ودعم التعليم فى الكتاتيب[١] الأهلية

منذ أن تشكلت أول نظارة (وزارة) فى مصر سنة ١٢٩٥هـ/١٨٧٨م، فقد كان يرأس نظارتا المعارف والأوقاف ناظرا واحدا، يطلق عليه ناظر المعارف والأوقاف[٢]، لأن الأوقاف الخيرية فى ذلك الوقت هى التى كانت تتولى الإنفاق ودعم الكتاتيب الأهلية والحكومية، وكذلك المدارس التى كانت منتشرة فى مصر وأقاليمها، باعتبار أن التعليم من الأعمال الخيرية التى تحتاج إليها الأمة فى رقيها ونهضتها[٣] .

---

(١) الكتاتيب: مفردها كتاب، وهو المكان الأول لتعليم الأطفال القراءة والكتابة، والحساب، وحفظ القرآن الكريم، وقد عنى المسلمون بتعليم الأطفال وتربيتهم فى تلك الكتاتيب، التى كان يشرف عليها الفقهاء، لما تقوم به من نشر التعليم الأول فى مختلف أنحاء البلاد، أنظر: د. مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩، مرجع سبق ذكره، ص٤٩٦-٤٩٧، ود. محمد محمد عبدالقادر الخطيب: تاريخ التربية الإسلامية، طبع القاهرة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص١٢-١٣ .

(٢) قلم نشر المطبوعات الحكومية: تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨-٩٩، وحسن محمد درويش: مرجع سبق ذكره ج١، ص٣٢ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين المحفظة ١٦٩، أوقاف (١٢/٤/١٨٩٦-٢٨/١٠/١٩٤٤)، الوثيقة (تقرير عن مدارس الأوقاف الخصوصية الملكية فى عشر سنوات ١٩١٨-١٩٢٨)، ومحفوظات مجلس الوزراء: نظارة الأوقاف المحفظة ٢جـ (١٩/١/١٨٨٥-١٣/١١/١٩٢٣)، الوثيقة (مذكرة من وزير الأوقاف فى نوفمبر ١٩٢٣، إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، بخصوص المبلغ المربوط بميزانية الأوقاف سنة ١٩٢٣ السالية للمكاتب التى تديرها وزارة المعارف)، و(صورة قرار مجلس الأوقاف الأعلى رقم ٦٨/١/٤، بتاريخ ٢٨ من مايو ١٩١١م)، و(تقرير بخصوص ما قرره مجلس الأوقاف الأعلى فى ٢٨ من مايو ١٩١١م، بشأن مدارس ومكاتب الأوقاف بما فيها المكاتب الأهلية) .

وعلى الرغم من أن الاحتلال الإنجليزى لمصر سنة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م، ألغى مجانية التعليم الحكومى، وقصره على أقلية من القادرين على مصروفاته، وبمناهج لا تستهدف سوى تخريج موظفين للحكومة، دون اهتمام بالغرض القومى لمصلحة البلاد، أو غرس القيم والتربية الإسلامية، فإن هذا الأمر قد دفع الجهود الأهلية المخلصة للقيام برسالتها فى محو أمية الشعب المصرى، وتعليم أبنائه القراءة والكتابة، ومبادئ العلوم، وذلك من خلال الكتاتيب، التى أنشأها أهل الخير والبر، وأرصدوا عليها أوقافا تدعمها لتعليم الأطفال، وأبناء الفقراء، والأيتام علاوة على الرواتب التى خصصت للمعلمين بهذه الكتاتيب، وما تحتاج إليه هذه الكتاتيب من وسائل لأجل انتظام مسيرة التعليم فيها دون توقف، وقد أوضحت وثائق وحجج الأوقاف أن التعليم فى هذه الكتاتيب الأهلية، قد وجد اهتماما وعناية من أهل الخير، فأرصدوا عليه أوقافا كثيرة، أدت إلى نهضته وازدهاره فى مصر وأقاليمها، ومن هذه الأوقاف التى أرصدت لدعم التعليم فى الكتاتيب وقف الشيخ إسماعيل حماد، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، وقيمته ثلاثة أفدنة بأراضى منشأة جنزور بمركز طنطا، مديرية الغربية، لينفق ريعه على الكتاب الكائن بناحية منشأة جنزور، مركز طنطا[1].

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محكمة طنطا الابتدائية الشرعية، سجلات قيد قرارات قضايا، الأوقاف، السجل ٢٦ (١٣٤٩-١٣٥١هـ/١٩٣١-١٩٣٣م)، ص٣٩ الوثيقة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٣١/٦/١٥ (١٣٤٩هـ).

ووقف السيد يوسف على العبد، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م ومساحته تسع أفدنة، بمديرية الغربية، وقد شرط الواقف أن ينفق ريع هذا الوقف على مصالح الكتاب الكائن بناحية الكفر الغربى بطنطا[١] .

ووقف الشيخ يوسف أحمد سعيد، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، وعدده فدانان، من الأطيان الزراعية الكائنة بناحية الكوم الطويل بمركز كفر الشيخ وأرصده الواقف وقفا خيريا ينفق ريعه على الكتاب الذى أنشئ بناحية الكوم الطويل، لتعليم الأطفال القرآن الكريم، ومبادئ أصول الدين، وأركانه، وسيرة النبى صلى الله عليه وسلم، والخط العربى والإملاء[٢]

ووقف على على شاهين، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، وقيمته فدانا واحدا، من الأطيان الزراعية، بناحية كوم التعالب، مركز المنصورة، بمديرية الدقهلية، وقد أرصده الواقف وقفا خيريا، لينفق ريعه على الكتاب الذى أنشأه الواقف، وآخرين من أهالى كوم التعالب، لتعليم البنين، والبنات القرآن الكريم، والخط، والحساب، والإنشاء، ومبادئ الدين الإسلامى[٣] .

ووقف الحسينى يوسف فراج، عمدة ناحية البدالة، بمديرية الدقهلية،

---

(١) المصدر السابق: السجل ٣٠، (١٣٥٧-١٣٥٩هـ/١٩٣٨-١٩٤٠م)، ص١٢٠-١٢١، الوثيقة رقم٢٥، بتاريخ ١٠ من يناير ١٩٣٩م (١٣٥٨هـ) .

(٢) المصدر السابق: محافظ عابدين، المحفظة ١٨١، أوقاف (١٩١٨-١٩١٩)، قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ١٨٦، من قسم محاسبة النظار، بتاريخ أبريل ١٩١٩، (النظر فى إقامة ناظر على وقف المرحوم الشيخ يوسف أحمد سعيد).

(٣) المصدر السابق: المذكرة رقم ١٨٩، من قسم المحاسبة، بتاريخ ٣١ من مارس ١٩١٩م (١٣٣٨هـ) .

الذى أرصده فى سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، وقيمته نصف فدان من الأطيان الخراجية، بناحية البدالة، بمديرية الدقهلية، وقد جعله الواقف وقفا خيريا لينفق ريعه على مصالح الكتاب، الذى أنشأه الواقف بناحية البدالة، لتعليم البنين والبنات القرآن الكريم، والخط، والحساب، والإنشاء، ومبادئ الدين الإسلامى، على حسب ما يجرى تعليمه فى الكتاتيب الأخرى[١] .

ووقف على محمد أغا، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، وقيمته واحد وعشرون قيراطا، من الأطيان الزراعية، بناحية طنامل، بمديرية الغربية، وقد جعله الواقف وقفا خيريا، لينفق ريعه على مصالح الكتاب الكائن بناحية طنامل، المعد لتعليم البنين، والبنات القرآن الكريم، وتعاليم الدين الإسلامى[٢] .

كذلك من الأوقاف التى أسهمت فى دعم الكتاتيب، وقف السيدة فاطمة على أغا بكياشى، ومساحته ثمانية أفدنة من الأطيان الزراعية بناحية تزمنت الزوايا، بمديرية بنى سويف، وقد أرصدته الواقفة من بعد مماتها وقفا خيريا، ينفق ريعه على المسجد، والسبيل والكتاب المجاور لهما، الكائن بناحية تزمنت الزوايا، وقد شرطت الواقفة على ناظر وقفها أن يخصص ربع

---

(١) المصدر السابق: المحفظة ١٨٢، أوقاف (١٩١٩/٧/١٦-١٩١٩/١٢/٠٠)، قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ٦١٢، من قسم محاسبة النظار، بتاريخ ١٦ من سبتمبر ١٩١٩م (١٣٣٨هـ) .

(٢) المصدر السابق: المحفظة ١٨٣، أوقاف (١٩٢٠/٢/١-١٩٢١/١٢/٠٠)، قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ٩٣٨، من قلم محاسبة النظار، بتاريخ ٢٠ من فبراير ١٩٢١م (١٣٤٠هـ) .

ريع الوقف سنويا لعمارة وصيانة المسجد، والسبيل والكتاب لأجل المحافظة عليهم، واستمرار نفعهم على الدوام[١] .

ومن الأوقاف أيضا التى أسهمت فى إنشاء ودعم الكتاتيب، وقف الحاج محمود محمد عبدالله المقاول، الذى خصص من ريع وقفه الخيرى ثلاثمائة جنيها، تحجز لمدة خمس سنوات ليشترى بها قطعة أرض بناحية شبرا مصر، يبنى عليها مسجدا، وكتابا، بأسفلهما حوانيت، وقد شرط الواقف أن ينفق من ريع هذه الحوانيت على مصالح المسجد، والكتاب، وأجر المعلم، الذى يقوم بالتعليم فى الكتاب، كما شرط الواقف أن يكون الكتاب معدا لتعليم الأطفال الفقراء من أولاد المسلمين مجانا، لحفظ القرآن الكريم، وتعليم الخط، والحساب، واللغة العربية، والقواعد، ومبادئ الدين الإسلامى، وغير ذلك من العلوم التى يرى الناظر على هذا الوقف تعليمها لهؤلاء الأطفال[٢] .

كذلك وقف محمد أفندى صادق، وقفا عدده خمسة أفدنة، وخمسة عشر قيراطا، واثنا عشر سهما، من الأطيان الزراعية، بناحية صروة، مركز دسوق، بمديرية الغربية – فى ذلك الوقت – وقد شرط الواقف أن ينفق من

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٢٧، مصر ، مسلسلة ٢٥٩٦، ص ١١٩-١٢٠، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل الست فاطمة كريمة على أغا بكباشى، بتاريخ ٩ من شعبان ١٣٢٧هـ الموافق ٢٥ من أغسطس ١٩٠٩م) .

(٢) المصدر السابق: السجل ٢٤ مصر. مسلسلة ٢٣٦٥، ص١٩٢-١٩٥، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل الحاج محمود محمد عبدالله المقاول، بتاريخ ٢٠ من ذى الحجة ١٣٣١هـ الموافق ١٩ من نوفمبر ١٩١٣م) .

ريع هذا الوقف على الكتاب، الذى أنشأه الواقف، بناحية صروة، لتعليم القرآن الكريم، والعلوم الأخرى[١] .

كذلك من الأوقاف التى اعتنت بإنشاء الكتاتيب ودعمها، وقف كاظم أغا الحبشى، ومساحته ستين فدانا، من الأطيان الزراعية الكائنة بناحية الحضارية بكفور نجم، بمديرية الشرقية، كما وقف قطعة الأرض الكائنة بسراى القبة، لبناء كتاب، ومسجد، ومرافق أخرى لهما، وقد شرط الواقف أن يكون الكتاب معدا لتعيم أولاد المسلمين الفقراء، القراءة والكتابة، والحساب، والجغرافيا، والعلوم الأخرى، التى لا يمنع الدين الإسلامى تعلمها، كما شرط الواقف أن ينفق من ريع الستين فدان، على إصلاح وعمارة المسجد والكتاب، لأجل استمرار نفعهما على الدوام، دون انقطاع[٢] .

كما أن البعض من أهل الخير، الذين أرصدوا أوقافهم لإنشاء الكتاتيب، قد خصصوا رواتب نقدية تعطى من ريع هذه الأوقاف للمعلمين، الذين يقومون بالتعليم فى هذه الكتاتيب، كما خصصوا من ريع أوقافهم ثمن الكتب، والأدوات الكتابية، التى يحتاج إليها الكتاب، لمسيرة التعليم فيه دون

---

(١) المصدر السابق: السجل ٢٦، مصر، مسلسلة ٢٥٢٥، ص١٥٤-١٥٦ ، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل محمد أفندى صادق، بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٣٣٢هـ الموافق ٣٠ من مارس ١٩١٤م) .

(٢) المصدر السابق: السجل ٢٦، مصر، مسلسلة ٢٤٧٩، ص٥٨-٦٢، (صورة حجة تغيير، ووقف محررة من محكمة مصر الشرعية من قبل كاظم أغا الحبشى الشهير، بتاريخ ٢٥ من جمادى الأولى ١٣٣٢هـ الموافق ٢١ من أبريل ١٩١٤م) .

انقطاع، ومن هذه الأوقاف، وقف الشيخ عبدالكريم أبو شنب، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، ومساحته ثلاثة أفدنة، بناحية الخانكة كما أوقف حصة عددها أربعة قراريط فى ساقية الهواء بجهة الخانكة أيضا، وقد شرط الواقف أن ينفق ريع هذا الوقف على مصالح الكتاب، الذى جدده الواقف، مع باقى الواقفين، الذين أسهموا فى دعم هذا الكتاب الذى أعده لتعليم القرآن الكريم، ومبادئ الدين الإسلامى، والحساب، وما يتبع ذلك من العلوم التى يحتاج إليها لتربية وتعليم البنين والبنات، كما شرط الواقفون بأن ينفق من ريع هذا الوقف على أجور المعلمين بهذا الكتاب، وثمن الكتب، والأدوات الكتابية، التى يحتاج إليها هذا الكتاب[1].

وعلاوة على الرواتب المالية، التى كانت تعطى للمعلمين بهذه الكتاتيب والإنفاق على شراء الكتب، والأدوات الكتابية، التى يحتاج إليها الكتاب، فقد حرص البعض من أهل الخير والبر، الذين أرصدوا أوقافهم لإنشاء الكتاتيب ودعمها، على توزيع الملابس على التلاميذ فى المواسم والأعياد، ومن هذه الأوقاف، وقف الدكتور السيد عيسى باشا حمدى، الذى أرصده فى سنة ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، ومساحته تسعة أفدنة، واثنا عشر قيراطا، وستة عشر سهما، ووقفه الثانى الذى أرصده فى سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، ومساحته عشرين

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٨٣، أوقاف (١/٢/١٩٢٠ -٠٠/١٢/١٩٢١)، قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ١٠٢٦ من قسم القضايا ومحاسبة النظار، بتاريخ ١٦ من مارس ١٩٢١م.

فدانا، وستة عشر قيراطا، واثنا عشر سهما، من الأراضى الزراعيـة، بناحيـة كفر شبراهور، مركز السنبلاوين، بمديرية الدقهلية، كما وقف مـنزلا بمصـر الجديدة، وقد شرط الواقف أن ينفق من ريع هذه الأوقاف على مصالح الكتاب، الذى أنشأه الواقف بناحيـة كفـر شـبراهور، بمديريـة الدقهليـة، وأن يعطـى راتبا شهريا قيمته مائة وخمسين قرشا، لمعلم الكتـاب، كمـا شـرط الواقـف أن يوزع من ريع هذه الأوقاف لكل تمليذ من تلاميـذ الكتـاب: قميـص، ولبـاس، وصديرى من القماش، وحذاء وطربوش فى كل عيد فطر[1] .

كما خصص البعض الآخر مـن الذيـن أرصـدوا أوقافـهم لإنشـاء الكتـاتيب ودعمها، مكافآت مالية تعطى للتلاميذ، الذين يتمون حفظ القرآن الكريم، ومن هذه الأوقاف، وقف الحاج سليمان بن سليمان بن حسانين، الـذى أرصـده فـى سنة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م، ومساحته تسعة أفدنة، وخمسة قراريط، بناحيـة كفـر طنبول، مركز أجا، بمديرية الدقهلية، وقد خصص الواقـف مـن هـذا الوقـف خمسة أفدنة، ينفـق ريعـها علـى بنـاء كتـاب بناحيـة طنبـول، مركـز أجـا، بمديرية الدقهلية لتعليم القـرآن الكريـم ومبـادئ الأصـول الدينيـة، والخـط، والحساب، ولضمان مسيرة التعليم فى هذا الكتاب، فقد شرط الواقف أن يعطى من ريع هذا الوقف رواتب الفقهاء (المعلمين)، الذين يقومون بالتعليم فى هـذا

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٦٥، مصر، مسلسلة ٩١٩٦ ، ص١٠٩-١١٠، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية من قبل الدكتور السيد عيسى باشا حمدى، بتاريخ ٨ مـن شـوال ١٣٤٨هـ الموافق ١٠ من مارس ١٩٣٠م) .

الكتاب، كما شرط الواقف أن يعطى من ريع هذا الوقف مكافأة قيمتها خمسة جنيهات، لمن يتم حفظ القرآن الكريم من المتعلمين بهذا الكتاب، على أن يجرى اختبار التلميذ الذى يأخذ المكافأة أمام القاضى الشرعى بالمنطقة التى بها الكتاب[1].

هذه بعض نماذج من الأوقاف الخيرية، التى أرصدها أهل الخير والعطاء، لدعم حركة التعليم فى الكتاتيب، التى يتضح منها أن هذه الأوقاف أسهمت فى إنشاء الكثير من الكتاتيب فى مصر، وأقاليمها، كما يتضح أيضاً أن الصيحات التى صدرت من الوطنيين المخلصين عقب ما فعله الاحتلال الإنجليزى من إلغاء مجانية التعليم، وقصره على فئة معينة من القادرين على دفع المصروفات وغير ذلك من العقبات الأخرى، التى وضعها الاحتلال الإنجليزى أمام تعليم أبناء البلاد، قد حظيت بالقبول والإجابة من أهل الخير، لما قاموا به من إنشاء الكتاتيب فى مدن وريف مصر لدعم حركة التعليم فى البلاد، وتعليم أبناء الفقراء، علاوة على الرواتب التى خصصت للمعلمين بهذه الكتاتيب، والمكافآت التى تعطى للبعض من تلاميذ هذه الكتاتيب، لأجل تشجيع التلاميذ على الالتحاق بهذه الكتاتيب، ومما لاشك فيه أن الكتاتيب التى أسهمت الأوقاف بدعمها وإنشائها، كان هدفها محو

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية، سجلات مضابط الوقف، حصر رقم٢ السجل ١٢، (١٣٤١-١٣٤٥هـ/١٩٢٢-١٩٢٦م) ص٤٣-٤٤، الوثيقة رقم ٣٣ .

أمية أبناء البلاد، ونشر الثقافة الدينية، ويتضح ذلك من شروط أهل الخير، الذين أرصدوا أوقافهم على هذه الكتاتيب، إذ أنهم شرطوا أن التعليم بهذه الكتاتيب هو القرآن الكريم، ومبادئ الدين الإسلامى، والخط والقراءة والكتابة، وغير ذلك من العلوم التى لا يمنع الدين الإسلامى من تعلمها، كما أن شروط مجانية التعليم فى هذه الكتاتيب، أتاحت الفرصة أمام أبناء الفقراء، وهذا مما يقوى روح التآلف والتكافل الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع الواحد، وذلك على عكس ما هو سائد فى مدارس الحكومة، إذ قصرت التعليم على أبناء القادرين، على تحمل المصروفات، مما جعل أهالى البلاد يقبلون على تعليم أولادهم فى هذه الكتاتيب، أكثر من المدارس الحكومية، وفى هذا الصدد يذكر البعض من الباحثين "واهتم المسلمون بتعليم الأطفال وتربيتهم فى تلك الكتاتيب، التى يشرف عليها الفقهاء، التى تحملت نشر التعليم الأولى فى مختلف أنحاء البلاد تعليماً شعبياً، مبنياً على دراسة آيات القرآن الكريم، وما يستتبع ذلك من تعليم القراءة والكتابة، بل إن الأهالى ترغب زيادة فى المكاتب التى يكون الإنفاق عليها بمعرفتهم، أكثر من رغبتهم فى المدارس الميرى الخاصة .. والكتاب سالف الذكر يمتاز بصيغة الديمقراطية، التى يسرت للصبيان كافة قسط من التعليم"[1] .

---

(١) السيد الشحات أحمد حسن: تطور التعليم الدينى فى مصر ١٨٠٠-١٩٢٣، رسالة ماجستير، غير منشورة ، أجيزت فى كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ص١٠٠-١٠١ .

ولقد نتج من تنشيط حركة التعليم فى ذلك الوقت، أن تحركت الهمم، واعتنى ذوو البر والعطاء، فى توسيع نطاق الكتاتيب وتحسينها، فبلغ عدد ما أنشئ منها، وما جددت معالمه، ألف وستمائة واثنا وستين كتابا، وجملة ما تبرع به المحسنون لترقيتها تسعين ألف جنيها، ومجموع ما وقفه المتبرعون على هذه الكتاتيب ألف ومائتين واثنا وعشرين فدانا من الأطيان الزراعية[1]، ولاشك فى أن هذه الكتاتيب الأهلية التى أرصدت عليها هذه الأوقاف، لدعم مسيرة التعليم فيها، قد قامت بدور كبير فى تعويض أبناء البلاد، عن قصور الجهود الحكومية فى النشاط التعليمى .

الأوقاف وإنشاء المدارس الأهلية

ولما كان الغرض من التعليم فى المدارس الحكومية تخريج الموظفين، والكتبة للعمل فى المصالح الحكومية، وتولى الوظائف، لذلك كان اهتمام المدارس الحكومية منصرفا إلى تلقين التلاميذ العلوم اللازمة لذلك، بغض النظر عن فائدة التلاميذ أنفسهم، كما علمت الحكومة عددا محدودا، وتركت باقى الأهالى محرومين حتى من تعليم القراءة والكتابة، علاوة على ذلك أن سياسة الاحتلال الإنجليزى وضعت الأسس لتحويل التعليم نحو الثقافة الإنجليزية فاستعانت الحكومة المصرية بالمعلمين الانجليز، للتدريس فى

---

(١) د. جرجس سلامة: أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢ ، طبع القاهرة ١٩٦٦، ص٢٩٨ .

المدارس الابتدائية، والثانوية وأصبحت المواد تدرس باللغة الإنجليزية، مما دعا التلاميذ إلى استظهار المواد، دون استيعابها، أو فهم الغرض منها، كما أن الكتب المقررة كانت غير ملائمة لعقلية التلاميذ، ولا الثقافة الوطنية، إذ أن أغلبها مأخوذ من الكتب الأوربية، وحرم الكثير من أبناء الشعب من الالتحاق بمدارس الحكومة بسبب القيود، والعقبات التى وضعت أمامهم، وظل أغلبهم لا يتمتعون بالتعليم، اللهم إلا حفظ القرآن الكريم، دون الدقة فى تعلم الكتابة والقراءة[1].

ولقد كان رد الفعل الوطنى إزاء انحسار مجانية التعليم فى المدارس الحكومية، مع إغلاق بعضها فى ظل الاستعمار الإنجليزى المتحكم فى نشاط المدارس التى لا تخدم سوى أغراضه، وأهدافه فى البلاد، إذ نادى البعض من الوطنيين نشر التعليم فى أنحاء البلاد، حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة، وحث الأغنياء، وأعيان البلاد على التبرعات لإنشاء المدارس فى القرى، والمدن بأقاليمهم لتعليم أبناء الشعب فيها، والإسهام فى تشغيل وإدارة هذه المدارس.

وقد تبين من خلال وثائق وحجج الأوقاف أن النداء الوطنى لإنشاء المدارس قدوجد الترحاب والقبول لدى الكثير من أهل الخير والعطاء، إذ قدموا مساحات كثيرة من أراضيهم، وأموالهم، وأرصدوها وقفا خيريا لإقامة

---

(١) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، طبع القاهرة، ١٩٤٤، ص٤١٩، وص ٥٢٥-٥٢٦ ، و د. جرجس سلامة: مرجع سبق ذكره، ص ٨-٩، وص٢٢٣، وص٢٦٣ .

المدارس عليها، والإنفاق عليها من ريع هذه الأوقاف، لدعم حركة التعليم فى المدارس، وانفتاحها أمام جميع أبناء الشعب من البنين والبنات، للتعليم فيها بالمجان، ومن هذه الأوقاف التى أرصدت لدعم المدارس، وإنشائها، وقف الشيخ أحمد بن يونس، الذى أرصده فى سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، ومساحته خمسة أفدنة، من الأطيان الزراعية، بناحية الأوسط قمولا، مركز قوص، بمديرية قنا، وقفا خيريا، ينفق ريعه على مدرسة البنات الإسلامية الخيرية، الكائنة بدرب أبى الحسن بقنا[١] .

كذلك من الأوقاف التى أسهمت فى إنشاء المدارس ودعمها أيضا، أوقاف سيد أحمد بك زعزوع، وأخوه إسماعيل، ووالدتهما، ومساحته سبعة وستين فدانا، وكسور، بنواحى مديرية بنى سويف، وقد أرصدها الواقفون وقفا خيريا لينفق ريعه على المدرسة التى أنشأها، ووقفها سيد أحمد بك زعزوع، فى سنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م ، بمديرية بنى سويف، لتعليم العلوم الدينية الإسلامية، والحساب، والخط، والقرآن الكريم، والعلوم الزراعية، والصناعية، وسائر العلوم الجارى تعلميها بالمدارس الأهلية، من اللغة العربية، واللغة الأجنبية[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٨١، أوقاف (١٨١٨-١٩١٩) قرارات مجلس الاوقاف الأعلى، المذكرة رقم ١٨٨، من قسم محاسبة النظار، بتاريخ أول أبريل ١٩١٩م .

(٢) المصدر السابق: المحفظة ١٨٠، أوقاف (يناير ١٩١٨ - سبتمبر ١٩١٨)، قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ٧٩٦، من قسم محاسبة النظار، بتاريخ يناير ١٩١٨م .

كذلك من الأوقاف الخيرية التى أسهمت فى إنشاء المدارس، ودعمها فى إقليم بنى سويف، وقف السيدة نفوسة هانم الغمراوى، التى أرصدت قطعة الأرض التى مساحتها خمسمائة وأربعة وأربعين متراً، الكائنة ببندر بنى سويف، وما احتوت عليه من البناء، وأنشأت الواقفة على هذه الأرض مدرسة، ومصلى، كذلك أوقفت جميع الأطيان الزراعية التى مساحتها ستة وعشرين فداناً، وخمسة عشر قيراطاً، الكائنة بنواحى تزمت الزوايا، وسد حنت الخيل وإهناسيا بمديرية بنى سويف، وقفاً خيرياً، وقد خصصت الواقفة المدرسة لتعليم القرآن الكريم، حفظا وتجويداً، ومبادئ العلوم الدينية الإسلامية، والخط، والحساب، والإملاء، وشرطت الواقفة أن يتعلم بهذه المدرسة البنين والبنات من أولاد الفقراء مجاناً، كذلك شرطت الواقفة تفضيل قبول العاجز من المتعلمين، والمتعلمات فى هذه المدرسة على غيرهما، كما جعلت الواقفة المصلى الملحقة بهذه المدرسة وقفاً أيضاً ليؤدى الصلاة فيها ممن يوجد بهذه المدرسة، وغيرهم، ولما كان غرض الواقفة عمل الخير، والنفع العام على الدوام والاستمرار، شرطت الواقفة إن تعسرت مسيرة هذه المدرسة لأى سبب من الأسباب، تكون هذه المدرسة ملجأ خيرياً، أو معهداً أو مأوى للفقراء والمساكين، حسبما يراه القاضى الشرعى، الذى له الولاية لتقرير ذلك، بعد أن يعرض عليه ناظر الوقف ذلك، أما الأطيان الزراعية فقد خصصت الواقفة ريعها للإنفاق منه على مصالح المدرسة، لأجل استمرار التعليم فيها

دون انقطاع، وعلى المصلى الملحقة بهذه المدرسة، كذلك شرطت الواقفة أن يعطى من ريع هذه الأطيان رواتب المعلمين، والعاملين بهذه المدرسة، وغير ذلك من الوسائل العلمية التى تمكن المدرسة من استمرار التعليم فيها[١] .

ومن الأوقاف التى اشترط أصحابها أن تسهم فى إنشاء المدارس، ببنى سويف أيضاً، وقف السيدة فهيمة محمد بك، ومساحته ثمانية وتسعين فداناً، وقيراطاً واحداً، وستة عشر سهماً، من الأطيان الزراعية بناحية منهرة، بمديرية بنى سويف، وقد جعلته الواقفة على نفسها فى حياتها، ثم من بعد مماتها، شرطت الواقفة أن يبنى من ريع هذا الوقف مدرسة للتعليم وتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، والحساب، بناحية منهرة، بمديرية بنى سويف التى بها أعيان الوقف، كما شرطت الواقفة أن يعطى من ريع هذا الوقف رواتب المعلمين الذين يقومون بالتعليم فى هذه المدرسة، كذلك شرطت أن ينفق من ريع هذا الوقف على شراء الادوات المدرسية، والإصلاحات التى تحتاج إليها هذه المدرسة، لأجل أن تعد للتعليم على الدوام دون انقطاع[٢] .

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ١٦ قبلى، مسلسلة ١٥٧٢، ص ١٨٠-١٨٣، (صورة وقفية محررة من محكمة بنى سويف الجزئية الشرعية، من قبل الست نفوسة هانم الغمراوى، بتاريخ ٢٢ من ربيع الآخر ١٣٣١هـ الموافق ٣٠ من مارس ١٩١٣م) .

(٢) المصدر السابق: السجل ٦٩، مصر، مسلسلة ١٠٩٠٢، ص١٧٥ - ١٧٨ (صورة تغيير وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من قبل الست فهيمة بنت محمد بك بتاريخ ٢٦ من المحرم ١٣٥٦هـ الموافق ٢٨ من أبريل ١٩٣٧م) .

وممن تصدى للوقف على المدارس وإنشائها أيضا السيدة فريدة هانم بنت عبدالله، التى أوقفت أرض وبناء المنزلين الكائنين شارع البحر الأعظم، بمديرية المنيا، كما أوقفت جميع الأطيان التى مساحتها اثنا وسبعين فدانا، وسبعة قراريط، وثمانية أسهم، وما اشتملت عليه هذه الأطيان من الأشجار، والنخيل، الكائنة بنواحى مديرية المنيا، وقد خصصت الواقفة أحد المنزلين، وهو المعروف بالمنزل الغربى، وجعلته مدرسة لتعليم الفقراء من أولاد المسلمين مجانا، القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، وتلاوته، ومبادئ اللغة العربية، والحساب، وغير ذلك من العلوم، ولضمان مسيرة التعليم فى هذه المدرسة، فقد خصصت الواقفة خمسة عشر فدانا من الأطيان التى أوقفتها، ينفق من ريعها ما تحتاج إليه هذه المدرسة من الأدوات التعليمية، كذلك شرطت الواقفة أن يعطى من ريع هذه الأطيان رواتب المعلمين، والمدرسين الذين يقومون بالتدريس فى هذه المدرسة، كذلك يعطى رواتب العاملين الذين يتولون المدرسة بالعناية والرعاية، مما يجعلها عامرة، ومعدة للتعليم على الدوام[1].

كذلك لم تحرم مدرسة التعاون الإنسانى لتعليم أولاد الفقراء مجانا بدمنهور من الأوقاف الخيرية التى أرصدت عليها، وعلى تلاميذها، فقد أوقفا

---

(١) المصدر السابق: السجل ٣١، مصر، مسلسلة ٢٩٩٨، ص٧٦-٨١ ، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من قبل فريده هانم بنت عبدالله، بتاريخ ٢٤ م ربيع الأول ١٣٣٤هـ الموافق ٢٩ من يناير ١٩١٦م) .

عليها قطب بك الكـاتب، وأخـوه الشيخ عبدالله الكـاتب، عشـرين فدانـا مـن الأطيان الزراعية، بناحية بشتاواى، مركز أبـو حمص، بمديريـة البحـيرة، وقفا خيريا ينفق ريعه على مصالح هذه المدرسة، كما شرطا الواقفـان أن يعطى من ريع هذا الوقف رواتب المعلمين بهذه المدرسة، وقـد فتحـت هـذه المدرسـة أبوابها أمام جميع أبناء الفقراء، الذين يرغبون فى التعليم، إذ شرطا الواقفـان أن ينفق من ريع هذا الوقف على تعليم التلاميـذ الفقـراء مـن أبنـاء المسـلمين، الذين يفدون إلى هذه المدرسـة مـن أى جهـة مـن الجـهات، بصفتـهم تلاميـذ، وأهلا للعلم، وعلى ما يتحاجون إليه من الوسائل والأدوات الكتابية[1] .

ومن أهل الخير أيضا، الذين تصدوا لبناء المدارس، وأرصدوها وقفا خيريا للتعلم فيها بالمجان، وأرصدوا عليـها أوقافا تدعمـها، الأمـير يوسف كمـال باشا، الذى أوقف فدانا، وستة قراريط، وسهما واحدا، بناحية نجع حمادى، بمديرية قنا، وما احتوت عليه هذه الأرض من بناء المدرسـة الابتدائيـة التـى أنشأها الواقف، ووقفها لتعليـم، وتدريس العلـوم، علـى غـرار العلـوم التـى تـدرس بـالمدارس الحكوميـة كالحسـاب، والخـط واللغـات الأجنبيـة، والجغرافيا، والنحو، وغير ذلك من العلوم التى فى المدارس الابتدائية التابعة للحكومة، ونظـارة المعـارف، وقـد شـرط الواقـف أن يكـون التعليـم فـى هـذه

---

(١) المصدر السابق: السجل ٣١، بحرى، مسلسلة ٣٢٤٨، ص١٧-١٨ (صـورة وقفيـة محـررة مـن محكمـة دمنهور الجزئية الشرعية، من قبل قطب بك الكاتب، وأخوه الشيخ عبدالله الكاتب، بتاريخ ١٩ من شعبان ١٣٣٢هـ الموافق ١٢ من يوليه ١٩١٤م)

المدرسة مجانا بلا أجر على الدوام، والاستمرار، كما جعل النظر على هذه المدرسة لنفسه فى حياته، ثم من بعد وفاته لمن يكون ناظرا لنظارة المعارف (التربية والتعليم)[١]، ولما كان غرض الواقف من إنشاء هذه المدرسة نشر التعليم، وإعطاء الفرصة لمن يرغب فى التعلم من أبناء هذه المنطقة، ورغبة منه فى انتظام مسيرة التعليم بهذه المدرسة دون انقطاع، فقد خصص لها الواقف من أوقافه الخيرية التى أرصدها فى سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، مبلغا من المال ترواح ألف وخمسين جنيها، إلى ألف وخمسمائة جنيها سنويا، ينفق على ما تحتاج إليه هذه المدرسة، وعلى تلاميذها على الدوام والاستمرار[٢].

ومن الأوقاف التى خصص منها حصة لإنشاء، ودعم المدارس بالقاهرة، وقف السيدة حنيفة هانم السلحدار، التى أوقفت جميع الأطيان التى مساحتها ألف وسبعمائة وثمانية عشر فدانا، وأربعة عشر قيراطا، وثمانية عشر سهما، الكائنة بمديريتى جرجا - فى ذلك الوقت وأسيوط، كما أوقفت أرض وبناء السراى الكائنة بمنطقة الرمل بالأسكندرية، وملحقاتها، وما احتوت عليه، كذلك أوقفت المنزل وما يتبعه من ملحقات، ومنافع، ثم وقفت جميع

---

(١) المصدر السابق: السجل ٢٣، مصر، مسلسلة ٢٢٧٨، ص١٥٩-١٦١ (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل الأمير يوسف كمال باشا، بتاريخ١٠ من شعبان ١٣٣١هـ الموافق ١٤من يوليه ١٩١٣م)

(٢) المصدر السابق: السجل ٥٥، مصر، مسلسلة ٦٥٧٠، ص ٥٨-٦٠ (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من قبل الأمير يوسف كمال باشا، بتاريخ ٢٦ من جماى الثانية ١٣٤٦هـ الموافق ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٧م).

الأطيان التى مساحتها خمسة وسبعين فدانا، وأحد عشر قيراطا، وثمانية أسهم، الكائنة بمديرية أسيوط، وقد جعلت الواقفة هذا الوقف على نفسها فى حياتها، ثم من بعد مماتها، جعلته وقفا خيريا، وأهليا، مقسما على أربعة وعشرين قيراطا، وقد خصصت الواقفة حصة عددها ستة قراريط ، ونصف قيراط، من جميع أعيان الوقف، ينفق ريعها على إنشاء مدرسة باسم الواقفة، بأى جهة بمصر المحروسة، لتعليم البنين من أولاد الفقراء، واليتامى من المسلمين مجانا، كما شرطت الواقفة أن يكون منهج التعليم فى هذه المدرسة حسب مناهج الدراسة بمدارس وزارة المعارف على الدوام والاستمرار، كذلك شرطت الواقفة أن ينفق من ريع هذه الحصة على الوسائل التعليمية، التى تحتاج إليها هذه المدرسة، وأن يعطى منها رواتب المعلمين، الذين يقومون بالتدريس فيها، ورواتب العمال الذين يتولون المدرسة بالعناية والنظافة، ولما كان غرض الواقفة من إنشاء هذه المدرسة تعليم أبناء الفقراء، واليتامى، ومحو أميتهم، والعناية بهم، فقد شرطت الواقفة إن تعسرت مسيرة التعليم فى هذه المدرسة، فعلى ناظر الوقف أن ينفق ريع هذه الحصة على تعليم البنين الفقراء، واليتامى من أولاد المسلمين، بأى مدرسة أخرى تقوم بتعليمهم[1] .

---

(١) المصدر السابق: السجل ٥، مصر، مسلسلة ٤٤٤٠، ص١٩٤-١٩٨ (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من وقف الست حنيفة هانم السلحدار، بتاريخ ١١ من شعبان ١٣٣٩هـ الموافق ٢٠ من أبريل ١٩٢١م) .

والجدير بالذكر أن البعض من المحسنين، وأهل الخير الذين لم يكن معهم أراضى يرصدونها وقفا على المدارس، كانوا يجمعون فيما بينهم التبرعات المالية، ويشترون بها أطيانا توقف باسم المدارس التى أرصدت عليها هذه الأوقاف، ومن أمثلة هذه الأوقاف التى اشتريت بتبرعات الاهالى، وقف مدرسة ملوى[1] الخيرية الإسلامية، ومساحته واحد وعشرين فدانا، وقيراطين، وثلاثة عشر سهما، الكائن بأراضى مركز ديروط، بمديرية أسيوط، إذ قام المحسنون، وأهل الخير من أهالى هذه المنطقة بجمع الأموال النقدية فيما بينهم، واشتروا بها الأراضى السابق ذكرها، من أملاك الحكومة التابعة لمديرية أسيوط، وأرصدوها وقفا خيريا ينفق ريعه على مدرسة ملوى الخيرية الإسلامية، وعلى ما تحتاج إليه هذه المدرسة من الوسائل التعليمية التى تيسر لها مسيرة التعليم دون انقطاع فى هذه المنطقة[2] .

كذلك من الأوقاف التى أشتريت بتبرعات الأهالى، وأرصدت وقفا باسم المدارس، وقف المدارس الصناعية و الزراعية الأهلية، بمديرية القليوبية، وقيمته خمسين فدانا، وسبعة عشر قيراطا، وثمانية أسهم، بأراضى مشتهر، مركز طوخ بمديرية القليوبية، وما احتوت عليه هذه الأراضى من البناء،

---

(١) ملوى: مركز من مراكز مديرية أسيوط سابقا، وهى الأن مركز تابع لمحافظة المنيا .

(٢) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٢١، قبلى، مسلسلة ١٩٥٤، ص٨٠-٨١ (صورة وقفية محررة من محكمة أسيوط الابتدائية الشرعية، وقف مدرسة ملوى الخيرية الإسلامية، بتاريخ ٦ من المحرم ١٣٣٤هـ الموافق ١٤ م نوفمبر ١٩١٥م) .

ومساكن المزارعين والآلات الزراعية التابعة لهذه الأطيان، إذ قامت لجنة تشجيع التعليم الأهلى بمديرية القليوبية برئاسة عبدالغنى بك شاكر مدير القليوبية سابقا، بشراء هذه الأطيان بالأموال النقدية، التى تكونت من تبرعات الأهالى من أهل الخير والعطاء بمديرية القليوبية، وأرصدوها وقفا خيريا ينفق ريعه على المدارس الصناعية والزراعية الأهلية، والجمعيات الأهلية بالمديرية، التى تعمل على نشر التعليم الأهلى فى مديرية القليوبية، وأول مدرسة تم إنشاؤها من ريع هذا الوقف، المدرسة الصناعية الزراعية ببندر طوخ[1] .

كذلك من الأوقاف التى اعتنت بالمدارس الصناعية، وقف عبدالحميد بك أبو جازية، الذى أرصده فى سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، ومساحته عشرين فدانا من الأطيان الزراعية، بناحي أكرا الحصة، مركز تلا، بمديرية المنوفية، وقد جعله الواقف وقفا خيريا ينفق ريعه مناصفة بين مدرسة النسيج الكائنة ببندر المحلة الكبرى، التابعة لمجلس مديرية الغربية، والنصف الآخر ينفق ريعه على دار الكتب التابعة لمجلس مدينة طنطا[2] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٨٣، أوقاف (١٩٢٠/٢/١ - ١٩٢١/١٢/٠٠) قرارات مجلس الأوقاف الأعلى، المذكرة رقم ٧٧٥ من قسم القضايا، بتاريخ ٢٦ من ديسمبر ١٩٢٠م .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محكمة طنطا الابتدائية الشرعية، مصدر سبق ذكره، السجل ٣٠ (١٣٥٧-١٣٥٩هـ/١٩٣٨-١٩٤٠م) ص١٠٢-١٠٤، الوثيقة رقم ١٤، بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٠م .

وعلاوة على المدارس السابق ذكرها، التى تم إنشاؤها ودعمها من الأوقاف التى أرصدها عليها المحسنون من أهل الخير والبر، فقد كان ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية ينفق على التعليم فى المدارس التابعة له، وهى: مدرسة الخديو إسماعيل الثانوية للبنين بالقاهرة ومدرسة بنباقادن الثانوية للبنين بالقاهرة، ومدرسة بنباقادن الابتدائية للبنين بالقاهرة، ومدرسة الشيخ صالح الابتدائية للبنين بالقاهرة، ومدرسة خليل أغا الابتدائية للبنين بالقاهرة، والمدرسة الحسينية الابتدائية بالقاهرة، ومدرسة محمد على الملكية الابتدائية للبنات بالقاهرة، وملحق بها روضة للأطفال، ومدرسة تحفيظ القرآن الكريم بالقاهرة، ومدرسة تحسين الخطوط العربية بالقاهرة، بالإضافة إلى مشغل الصناعات النسائية بالأسكندرية[1].

ويتضح مما سبق، أن الأوقاف قد قامت بدور كبير فى إنشاء ودعم المدارس فى مصر، وأقاليمها للإسهام فى تعليم أبناء الشعب المصرى مجانا، فى الوقت الذى كانت سياسة الاحتلال الإنجليزى فى مصر تهدف وتحاول بكل الطرق، والوسائل إبعاد المصريين عن التعليم، وعدم محو أميتهم الأمر

---

(١) المصدر السابق: محافظ عابدين، المحفظة ١٦٩، أوقاف (١٢/٤/١٨٩٦-٢٨/١٠/١٩٤٦) الوثيقة (تقرير عن مدارس الأوقاف الخصوصية الملكية فى عشر سنوات من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٨)، ومحفوظات مجلس الوزراء بعد سنة ١٩٢٣: المحفظة ٥/جـ، (مارس ١٩٢٥-١٩٢٦) وزارات الأوقاف، الزراعة، المعارف، الوثيقة (تقرير مقدم إلى وزير المعارف العمومية عن موضوع ضم مدارس ومعاهد ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية إلى وزارة المعارف، بتاريخ ٢١/٨/١٩٣٥م).

الذى أثار الرأى العام المصرى، وجعل الجميع يتسابقون ويساهمون فى إنشاء المدارس الأهلية، ودعموها بأوقافهم الخيرية التى كانت مصدرا ماليا اعتمدت عليه هذه المدارس فى مسيرتها التعليمية، كما تبين هذه الاوقاف التى أرصدت على هذه المدارس قوة التكافل الاجتماعى والترابط بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع المصرى، عندما وضعت سياسة الاحتلال الإنجليزى العقبات والقيود أمام تعليم الفقراء من أبناء الشعب بإلغاء مجانية التعليم، لذلك اتجه المصريون فرادى، وجماعات لإنشاء المدارس الأهلية فى المدن، والقرى ليعوضوا تقصير الحكومة تجاه النشاط التعليمى .

الأوقاف وإسهامها فى البعثات العلمية :

كذلك من الوسائل التى اتخذها الاحتلال الإنجليزى فى مصر لتأخر تعليم أبناء البلاد، سياسة الحد من إرسال البعثات العلمية إلى الخارج، وخفض الميزانية المالية المخصصة للبعثات، أو منعها كلية، حتى لا يعود الطلاب الذين تثقفوا ثقافة عالية، وحصلوا على الشهادات العليا فيحلوا محل الموظفين الإنجليز فى الوظائف الحكومية التى يشغلها الأجانب من الإنجليز، أو يقوموا بطردهم من البلاد .

ولما اتبع الاحتلال الإنجليزى فى مصر سياسة الحد، والتقليل فى إرسال الطلاب إلى الخارج، حتى بلغ الأمر عام ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م ، أن صدرت الأوامر

ألا يرسل إلى الخارج سنويا سوى طالبا واحدا فى العام[١]

كذلك قام الاحتلال الإنجليزى بإنشاء قلم لمراقبة الطلاب الذين يذهبون إلى الخارج على حسابهم، وخاصة فرنسا، لأن الحركة الوطنية التى كان يتزعمها مصطفى كامل إبان ذلك الوقت اتخذت من فرنسا قاعدة للدعاية للقضية المصرية، من أجل ذلك كانت تصرفات المبعوثين المصريين للدفاع عن قضيتهم فى فرنسا تضايق الإنجليز، كما كانت بعض الصحف الإنجليزية تتحامل على الطبة المصريين بباريس، لتدخلهم فى السياسة مع مصطفى كامل[٢] .

وفى هذا الصدد يروى البعض "ما عهدنا جرائد الاحتلال أشد حنقا، وأعظم غيظا من هذه الأيام، التى قامت فيها قيامتها ضد الشبيبة والشبان، فنسبت إليهم الغرور، والجنون، ولأعمالهم الطيش والخفة، ولا نعرف لهم ذنبا إلا أنهم احتفلوا مرة بعيد جلوس جلالة السلطان، وزاروا مرة أخرى جناب المسيو فينكس فور، رئيس جمهورية فرنسا، فإن القيام بمثل هذه الواجبات الأدبية يعتبر فى شرعة الإنجليز جريمة من أكبر الجرائم .. ما اقترف المصريون فى باريس حتى اهتزت الدنيا، وقام الإنجليز وتوعدوا وأرغدوا، وأزبدوا طالبين من مريض الوزارة عقابهم أشد العقاب تعذيبا لهم، وعبرة لغيرهم مما حرك العليل الشيخ إلى إصدار أمره إلى صنيعته أترين باشا،

---

(١) د. جرجس سلامة: مرجع ذكره، ص١٣٦ .

(٢) المرجع السابق: ص١٣٧ - ١٣٨ .

بتحقيق هذا الأمر، وتحقيق هذا العقاب الصارم، وماذا أتى المصريون اخواننا ضد الإنجليز، حتى يطلب المسيو بالمر الاقتصادى إلغاء الإرسالية المصرية بأسرها، وجعلها أثرا بعد عين، ثم يعود فيطلب إبقاؤها ومعاقبة المتسببين لزيارة المسيو فينكس فورا عندما علم، ويالله العجب، وطول الخجل، أن حضرات الأجلاء زبككيان ومستر وجان، ونيجران، يتعلمون فى الإرسالية على نفقة حكومتنا السنية أعزها الله"[1] .

وعلى الرغم من القيود والعقبات التى اتخذتها سياسة الاحتلال الإنجليزى فى مصر وسيلة من وسائل الحد وتقليل أعداد الطلاب الذين يذهبون إلى فرنسا فى هذه البعثات، إلا أن تيار إرسال البعثات بدأ يشتد، وخاصة الطلاب الذين يذهبون على حسابهم الخاص، وقد شجعت الحركة الوطنية فى ذلك الوقت هذا التيار، حتى بلغ عدد المبعوثين على نفقتهم الخاصة فى سنة ١٣٣١هـ/١٩١٣م ، سبعمائة وخمسين طالبا تقريبا، بينما لم يزد عدد المبعوثين على نفقة الحكومة عن اثنين وخمسين طالبا تقريبا بينما لم يزد عدد المبعوثين على نفقة الحكومة عن اثنين وخمسين طالبا[2] .

وبالإضافة إلى ما قامت به الحركة الوطنية، والجهود الأهلية، والجمعيات الخيرية، ومجالس المديريات فى تنشيط حركة البعثات العلمية،

---

(١) أحمد شفيق باشا: مذكراتى فى نصف قرن، طبع القاهرة، ١٣٣٥هـ/١٩٣٦م ، ج٢ .

(٢) د. جرجس سلامة: مرجع سبق ذكره، ص١٤٦ - ١٤٨ .

وإرسالها إلى الخارج، كرد فعل لما فعله الإنجليز، من تخفيض الميزانية المالية المخصصة لهذه البعثات، وغير ذلك من العقبات، والقيود التى وضعها أمام الطلاب، أسهمت الأوقاف التى أرصدها أهل الخير والعطاء فى دعم هذه البعثات، وسفرها إلى الخارج، والإنفاق على هؤلاء الطلاب الذين يبعثون للتعليم فى أوربا، وغيرها من البلاد الأجنبية، ومن هذه الأوقاف التى أسهمت فى هذا المجال، وقف الأميرة فاطمة هانم كريمة الخديو إسماعيل، التى أوقفت جميع الأطيان التى مساحتها ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبعة وخمسين فدانا، وأربعة عشر قيراطا، وأربعة عشر سهما، الكائنة بمديريتى الجيزة والدقهلية، كما أوقفت جميع أراضى وبناء السراى الكائنة فى بولاق الدكرور، وما احتوت عليه من الأثاث، والمفروشات، والمنافع الأخرى، والآلات الزراعية، واسطبل[1] الخيول، وقد جعلت الواقفة هذا الوقف على نفسها فى حياتها، ثم من بعد مماتها خصصت الواقفة مائة سهم من جميع الوقف، ينفق ريعها على عدة مؤسسات علمية، وبعثات ترسل إلى الخارج، وعمل المبرات الخيرية، وقد شرطت الواقفة أن ينفق من ريع المائة سهم على تعليم أربعة طلاب نابغين من أبناء المسلمين، خريجى المدرسة الحربية، والمدرسة البحرية بدار الخلافة العثمانية، لأجل تعليمهم العلوم، والفنون،

---

(١) اسطبل الخيول: هو المكان المعد لعلف الدواب من الخيول، وغيرها من الحيوان، أنظر: د. أحمد السعيد سليمان: مرجع سبق ذكره، ص١١، ص١٣١

والضنائع الحربية، والبحرية وصناعة الأسلحة فى بلاد أوربا، أو أمريكا أو اليابان، أو أى جهة من الجهات التى تفوق غيرها من الجهات فى هذه العلوم والفنون، كما شرطت الواقفة أن ينفق من ريع المائة سهم، على أربعة طلاب آخرين من الطلبة المصريين المسلمين حاملى شهادة البكالوريا - الاعدادية - وإرسالهم إلى المدارس العالية بالبلاد الأجنبية لتعليمهم العلوم، والفنون والصنائع، كما خصصت الواقفة من ريع هذا الوقف عشرة أسهم تصرف سنويا للجامعة الكلية الموجودة بالآستانة، المعروفة باسم (دار الفنون) فى تعليم أولاد المسلمين العلوم، والفنون والصنائع، كما شرطت الواقفة أن ينفق من ريع العشرة أسهم التى خصصتها لهذه الجامعة على اثنين من الطلاب المسلمين خريجى الجامعة - دار الفنون - لإرسالهم إلى البلاد الأجنبية لتعليمهم العلوم، والفنون والصنائع الراقية، التى لم تكن تدرس فى تلك الجامعة، وحرصا من الواقفة على استمرار دعم وقفها للمؤسسات العلمية، والبعثات، التى شرطت الواقفة الإنفاق عليها شرطت الواقفة على من يتولى نظارة الوقف، أن يضع ريع اثنا وعشرين سهما سنويا بأحد البنوك المعروفة والمشهورة بمصر، يشترى من فائض ريعها أطيانا أخرى تلحق بالوقف، ويكون إنفاق ريعها حسبما شرطت الواقفة فى وقفها الأول[1] .

---

(١) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٢٤، مصر، مسلسلة ٢٣٠٠ ، ص١٩-٤٦ (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الشرعية، من قبل دولة الأميرة فاطمة هانم إسماعيل باشا خديو مصر، بتاريخ ٢٨ من رجب ١٣٣١هـ الموافق ٣ من يوليه ١٩١٣م) .

كذلك من الأوقاف التى خصصت للإسهام فى البعثات العلمية، وقف الأمير يوسف كمال باشا، ومساحته مائة وسبعة وعشرين فدانا، وثمانية عشر قيراطا، من الأطيان الزراعية بناحية سمالوط، بمديرية المنيا، كما أوقف أرض، وبناء دائرته بالمنشية فى الأسكندرية الكائنة بشارع توفيق باشا، وقد خصص الواقف ريع هذا الوقف من بعد مماته لإنفاقه على بعثات علمية ترسل إلى أوربا، ليتعلم طلابها الفنون الجميلة بسائر أنواعها، بقدر ما يسمح به ريع هذا الوقف، كما شرط الواقف أن يكون اختيار طلاب هذه البعثات من الطلبة المصريين، بدون التفات للدين، والمعتقدات الدينية، ولما كانت رغبة الواقف الاهتمام، والعناية بأمر هذه البعثات، وعدم توقف إرسالها إلى الخارج كل عام، شرط الواقف على من يتولى نظارة هذا الوقف من بعده أن ينفق على هذه البعثات بجد، واهتمام، وإرسالها إلى الخارج كل عام[1] .

وعلاوة على ما سبق ذكره، فقد عنى ديوان الأوقاف الخصوصية الملكية بدعم البعثات العلمية، وإرسال البعض من طلاب المدرسة الثانوية الملكية التابعة لهذا الديوان، للتخصص فى بعض العلوم، والحصول على الشهادات العليا، وأرسل أول بعثة إلى انجلترا فى سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م ، مكونة من

---

(١) المصدر السابق: السجل ٥٥ ، مصر ، مسلسلة ٦٥٧٩ ، ص٥٨ - ٦٠ ، (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من قبل الأمير يوسف كمال نجل الأمير أحمد كمال باشا، بتاريخ ٢٦ من جمادى الثانية ١٣٤٦هـ الموافق ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٧م) .

طالبين للتخصص فى علمى الجغرافيا والتاريخ كما أرسل فى سنة ١٣٤١هـ/١٩٩٢م، بعثة ثانية إلى فرنسا تكونت من طالبين، للتخصص فى علوم الرياضيات، كما أرسل فى السنة نفسها أحد مدرسى المدرسة، للتخصص فى التاريخ والحصول على درجة الدكتوراه من فرنسا، كما أرسل فى سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م ، بعثة ثالثة إلى فرنسا تكونت من طالب واحد، للتخصص فى علم الطبيعة، وقد عادوا جميعا فى سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م ، بعد أن حصلوا على الشهادات العلمية التى أرسلوا من أجل الحصول عليها، وتولوا وظائف تدريس العلوم التى تخصصوا فيها، وفى سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م ، أرسل الديوان بعثة رابعة تكونت من ثلاثة طلاب، ليتموا تعليمهم فى إحدى الجامعات الأوربية[1] .

ويمكن القول مما سبق، أن الأوقاف التى أرصدت من أهل الخير والعطاء، لإنفاق ريعها على البعثات العلمية، قد يسرت الطريق أمام طلاب العلم النابغين من الفقراء، وغيرهم من أصحاب القدرات والمواهب لمواصلة مسيرة التعليم، للارتقاء إلى أعلى مستوى فى العلوم التى تخصصوا فيها، حتى لا يحس هؤلاء الطلاب بالفوارق الطبقية، والحرمان فى مجتمع إسلامى، وهكذا وجد طلاب البعثات العلمية فى ظل الأوقاف الإسلامية عناية ورعاية أهل الخير، لإكمال مسيرتهم العلمية، فى الوقت الذى كان الاحتلال الإنجليزى يسلب خيرات

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٦٩، أوقاف (١٢/٤/١٨٩٦-٢٨/١٠/١٩٤٦)، الوثيقة (تقرير عن مدارس الأوقاف الخصوصية الملكية فى عشر سنوات من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٢٨)

البلاد، ويحرم أبناء البلاد من الاستمتاع بها، وينفقها على من لا يستحقونها، كذلك يتضح أن الأوقاف فى مصر لم يقتصر دورها لخدمة أبناء مصر، بل تخطت ذلك إلى أبناء المسلمين فى دولة الخلافة العثمانية، وقد تمثل ذلك فى وقفية الأميرة فاطمة كريمة الخديو إسماعيل باشا، التى أرصدتها على طلاب المدرسة البحرية، والمدرسة الحربية، والجامعة الكلية (دار الفنون) فى الآستانة، وعلى البعثات العلمية التى ترسل من هذه المدارس بدار الخلافة العثمانية إلى البلاد الأجنبية المختلفة .

الأوقاف ودعم المكتبات :

لقد اعتنى أهل مصر بتكوين المكتبات منذ القدم، ومن أشهر مكتباتهم القديمة مكتبة الأسكندرية، التى أسسها بطليموس فى القرن الثالث قبل الميلاد، وأتمها ولده فلاديفوس (بكليموس الثانى)، وقد بعث البعوث لشراء الكتب ونسخها فكثر عدد ما فيها حتى بلغ عدد مجلداتها أربعمائة ألف مجلد تقريبا، كذلك اعتنى المسلمون مثل غيرهم بالكتب والمكتبات، فالكتاب هو معجزة النبى محمد صلى الله عليه وسلم، وهو قرآن كريم وتبيان، قال تعالى "الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين"[1] وأول آية نزلت فى القرآن الكريم تحث المسلمين على القراءة والعلم، قال تعالى "إقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، إقرأ وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم"[2] .

---

(١) سورة الحجر: الآية ١ .

(٢) سورة العلق: الآيات ١،٢،٣،٤،٥ .

وقد حفل تاريخ المسلمين فى المشرق والمغرب بأخبار المكتبات، التى كانت تستقل بأمكنتـها، أو تلحـق بالمساجد، أو قصـور الخلفـاء، والملـوك، وعـرف تاريخ المسلمين ملوكاً وعظماء كانوا يتنافسون فى اقتناء الكتـب، ويبذلـون فـى جمعها بسخاء[1]، والمكتبات من العوامل التى ساعدت على ازدهار التعليم عند المسلمين، ووجودها فى معظم معاهد التعليم المختلفة، ساعد هذه المعـاهد علـى القيام برسالتها العلمية والتعليمية، وترجع قيمة المكتبـات فـى تلـك الأزمـان القديمة إلى أن الكتب لم تكـن ميسـرة، كمـا أنـه لم يكـن باسـتطاعة الكثـيرين اقتناءها نظراً لارتفاع أثمانها، وقلة الموجود منـها، لأن جميـع الكتـب كـانت مخطوطة قبل ظهور الطباعة .

كما كان وجود هذه المكتبـات فرصـة طيبـة لطـلاب العلـم والمعرفـة، كمـا ساعدت على حفظ التراث العربى والإسلامى، وأسهمت فى تخريج عـدد كبـير من مشاهير العلماء، والفلاسفة، والأدباء والمؤرخين وغيرهم من المثقفين[2] .

وقد حظيت المكتبات علـى مـر العصـور، والأزمـان بعنايـة ورعايـة أهـل الخير والعطاء، بما أرصد عليها من أوقاف تدعمها وتعتنى بها، وقد أوضحت حجج الأوقاف، أن الأوقاف التى أرصدها أهـل الخـير لدعـم المكتبـات، ظلـت

---

(١) الأمانة العامة للأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، طبع القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، ص٢٢١ .

(٢) د. عبداللطيف إبراهيم: دراسات فى الكتب والمكتبات الإسلامية، طبع القاهرة ١٩٦٢ ، ص٥٦ .

حلقة متصلة بما قبلها لدعم المكتبات، وتزويدها والعناية بها، تيسيرا لطلاب العلم والمعرفة .

ومن الأوقاف التى أسهمت فى إنشاء ودعم المكتبات، وقف على بك إسلام، وقيمته اثنا وثلاثين فدانا، وواحد وعشرين قيراطا، وستة عشر سهما من الأطيان الزراعية، الكائنة بناحية النواميس، مركز الواسطى، بمديرية بنى سويف، وقد جعله الواقف وقفا خيريا ينفق ريعه على المكتبة العامة التى أنشأها فى سنة ١٣٣٩هـ/١٩٢١م، ببندر بنى سويف، وقد شرط الواقف أن ينفق من ريع هذا الوقف على شراء الكتب، والمؤلفات العلمية فى كل أنواع العلوم والمعارف، وسائر التخصصات العلمية المختلفة، وفيما يحتاج إليه طلاب العلم، والمعرفة، والمترددين على هذه المكتبة، من كتب بأى لغة من لغات العلوم، كما شرط الواقف أن يشترى لهذه المكتبة الصحف اليومية، والمجلات الأسبوعية، والشهرية، وما تحتاج إليه من كتب أخرى، وأدوات حسبما يناسب كل زمان، بحيث تكون هذه المكتبة صالحة لنشر العلوم والمعارف على الدوام والاستمرار كذلك شرط الواقف على من يتولى إدارة هذه المكتبة أن يضع لها لائحة خاصة بنظامها وإدارتها يبين فيها كيفية الحضور والاطلاع، واستعارة الكتب منها، وأن يستعين فى ذلك بما هو متبع فى المكتبات العامة، ودار الكتب السلطانية - دار الكتب المصرية - ولما كانت رغبة الواقف أن تظل هذه المكتبة عامرة على الدوام والاستمرار، لخدمة العلم

وطلابه، ونشر العلوم والمعارف، فقد شرط الواقف أن يعطى من ريع هذا الوقف رواتب الموظفين، والعمال التى تحتاج إليهم هذه المكتبة، كما شرط أن ينفق من ريع هذا الوقف على ثمن إضاءة هذه المكتبة، والمياه التى تحتاج إليها فى مرافقها الأخرى[١] .

كذلك من الأوقاف التى خصصت للإسهام فى المكتبات، وقف الأمير يوسف كمال باشا، الذى أوقف أرض وبناء منزله الكائن بجهة المطرية بمصر، وما احتوى عليه هذا المنزل من ملحقات، ومنافع، كما أوقف مجموعة الكتب، وغيرها من السجلات الموجودة بدائرته، وقفاً خيرياً، من بعد مماته، وقد شرط الواقف على ناظر وقفه أن ينشئ بركن من أركان حديقته الملحقة بالمنزل السابق ذكره، مكاناً لمجموعة الكتب التى أوقفها، تكون مكتبة مطالعة، ليطالع بها من أراد المطالعة من الناس، والزائرين بدون مقابل، وعناية من الواقف بشأن هذه المكتبة، فقد شرط فى وقفيته، إذا هو - الواقف - لم يقم المكتبة أثناء حياته، فعلى ناظر أوقافه أن ينشئ المكتبة، وقاعة المطالعة بها، من ريع الوقف فى مدة لا تتجاوز السنتين من وفاة الواقف[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٦٨ ، أوقاف (١٩٠٨/١٠/٢٣-١٩٥٢/٣/٣١) الوثيقة (حجة وقف على إسلام، صادرة من محكمة بنى سويف الجزئية الشرعية، بتاريخ ١٨ من جمادى الثانية ١٣٣٩هـ الموافق ٢٦ من فبراير ١٩٢١م) .

(٢) وزارة الأوقاف: مصدر سبق ذكره، السجل ٥٥ ، مصر، مسلسلة ٦٥٦٩ ، ص٥٧ - ٥٨ (صورة وقفية محررة من محكمة مصر الابتدائية الشرعية، من قبل الأمير يوسف كمال باشا، بتاريخ ٢٦ من جمادى الثانية ١٣٤٦هـ الموافق ٢٠ من ديسمبر ١٩٢٧م) .

ومن الأوقاف أيضا، التى خصصت لدعم المكتبات، وقف عبدالحميد بك أبو جازية، الذى أرصده فى سنة ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م ، وقيمته عشرين فدانا، بناحية أكرا الحصة، مركز تلا، بمديرية المنوفية، وقد خصص الواقف نصف الوقف عشرة أفدنة، لينفق ريعها على دار الكتب التابعة لمجلس مدينة طنطا[1] .

وعلاوة على ما سبق، فقد حظيت المكتبات بعناية العلماء، الذين أوقفوا مكتباتهم الخاصة، وجعلوها من بعد مماتهم وقفا خيريا ينتفع بها طلاب العلم والعلماء ابتغاء وجه الله سبحانه وتعالى، وتيسيرا على الطلبة، للانتفاع بهذه الكتب، ومن هذه المكتبات التى أرصدت وقفا، مكتبة الشيخ عبدالقادر الرافعى المفتى، المتوفى سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م ، وقد أوقفت بخزائنها الخاصة بها، على مكتبة الأزهر سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م ، ووضعت فى غرفة خاصة بها، وعدد مجلداتها ألف وأربعمائة وسبعة وخمسين مجلدا، وهى من أغنى المكتبات الخاصة، التى أوقفت بالفقه الحنفى .

ومكتبة الشيخ محمد بخيت المطيعى، مفتى الديار المصرية سابقا، المتوفى سنة ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م ، وقد وقفها فى حياته بخزائنها على مكتبة الأزهر، ونفذ ورثته وصيته فى سنة ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م ، وعدد مجلداتها ثلاثة آلاف

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محكمة طنطا الابتدائية الشرعية، مصدر سبق ذكره، السجل ٣٠ ، (١٣٥٧-١٣٥٩هـ/١٩٣٨-١٩٤٠م) ص ١٠٢-١٠٤ ، الوثيقة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٢٠ .

وثلاثمائة وخمسة وستين مجلداً، فى فنـون العلـوم المختلفـة، ويغلـب عليـها الفقه الحنفى .

ومكتبـة الشيخ الإنبـابى شيخ الأزهـر سـابقاً، المتوفـى سـنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م، وقد وقفـها علـى طلبـة العلـم، وجعـل مقرهـا فـى منزلـه بالظـاهر، وخصص لها مديراً بمرتب، مما وقفه من ماله على جهات البر، وقـد خشـيت عليها وزارة الأوقاف فأهدتها إلى مكتبة الأزهر سنة ١٣٦٠هـ/١٩٤١م ، وعدد مجلداتها ألف وأربعمائة وخمسة وعشرين مجلداً، وبها مخطوطات نادرة فـى الفقه الشافعى .

ومكتبـة بسيم أغا، التى كانت بـرواق الجبـرت[١]، ونقلـت إلى مكتبـة الأزهر سنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، وبها نحو ألف مجلد فى مختلف العلوم[٢] .

---

(١) رواق الجبرت فى الأزهر: يقع داخل رواق البرنية، وبه مقعد كبير ودواليب، وقد خصص هـذا الـرواق للطلبة الوافدين من الحبشة، وأرتيريا، والصومال، وقـد اكتسـب رواق الجبرتيـة شـهرة تاريخيـة لانتسـاب مؤرخ مصر الكبير الشيخ عبدالرحمن الجبرتى إليه، الذى ارتحـل جـده السـابع إلى مصـر فـى مطلـع القـرن العاشر الهجرى (حوالى الخامس عشر الميلادى)، وجاور بالأزهر، وعين شيخا لرواق الجبرتية، واسـتوطنت أسرة الجبرتى مصر منذ ذلك الوقت، واشتهر أفرادها بالإقبال عل العلم، فأخرجت نخبة مـن العلمـاء كـان من بينهم الشيخ حسن الجبرتى، والد المؤرخ المشهور عبدالرحمـن الجـبرتى، وقـد تـولى أفـراد هـذه الأسـرة مشيخة رواق الجبرت زهاء ثلاثة قرون، أنظر: علـى مبـارك: مصـدر سـبق ذكـره، ج٤ ، ص٥٤، والشـيخ سليمان رصد الحنفى: كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر، طبع القاهرة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م، ص١٠٢-١٠٣ ، ود. عبدالعزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعا وجامعة، طبع القاهرة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ج١، ص٢٦٤-٢٦٥ ، ود. جمال زكريا قاسم: عبدالرحمن الجبرتى سيرة وتقييم، طبع القاهرة ١٩٧٦، ص٤٨، بحـث نشـر فـى: دراسات وبحوث حول عبدالرحمن الجبرتى، بإشراف أ.د. أحمد عزت عبد الكريم .

(٢) الأمانة العامة للأزهر الشريف: مرجع سبق ذكره، ص٢٤٧ .

هذه بعض نماذج من الأوقاف، التى أرصدت لدعم المكتبات العلمية، التى يتضح منها أن هذا الجانب، أحد جوانب التعليم العلمية، الذى لقى اهتمام البعض من أهل البر، الذين أرصدوا عليه أوقافاً تدعمه، وتعتنى به، ولاشك فى أن الأوقاف التى أرصدت على إنشاء ودعم المكتبات، يسرت لأهل العلم والقراءة والاطلاع المترددين على هذه المكتبات، من طلاب العلم والمعرفة، كذلك يتضح من الأوقاف التى أرصدت على المكتبات، مدى حرص الواقفين على الحفاظ على الكتب والمكتبات لاستمرار نفعها لإفادة أهل العلم، إذ أنهم جعلوا لها موظفين وعمال، وخصصوا لهم رواتب مالية، تعطى لهم من ريع الوقف، لأجل تيسير وصول الكتب إلى القراء بسهولة ويسر، والعناية بها، والوقف على الكتب من الصدقات الجارية، التى ينتفع بها جميع أفراد المجتمع أغنياء، وفقراء مسلمين، وغير مسلمين، لأن البعض من الناس يكون عندهم القدرة على شراء الكتب، ولكن الكتب ذات الطبعات القديمة، قد نفذت من أسواق بيع الكتب، ولا توجد إلا فى المكتبات العامة، كذلك المخطوطات، وكتب التراث القديمة، وغير ذلك من نوادر الكتب، فلهذا يذهبون إلى المكتبات العامة للإطلاع عليها فى أماكن تواجدها بالمكتبات، أما غير المسلمين، فعلى الرغم أنهم غير مسلمين، فهم طلاب علم، وأعضاء فى المجتمع، ولابد أن يستفيدوا من هذه المنافع العامة .

الأوقاف ودعم التعليم الدينى :

المقصود بالتعليم الدينى، هو الذى نشأ فى الأزهر والمعاهد الدينية التابعة له فى مصر، وأقاليمها، والأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى، التى ذاع صيتها، واشتهر أمرها فى جميع الأقطار، فقصده طلاب العلم جماعات، وفرادى من أبناء الأمم الإسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها، وقد مرت الأجيال وهو يقوم بتخريج العلماء، فأكسبه القدم مكانة ممتازة، وأصبح علما على الإسلام، وعلومه، وأهله، لا يشاركه فى هذا معهدا آخر، ولا يدانيه فى مقامه جامع، أو مدرسة أخرى[1] .

وقد بنى جوهر الصقلى قائد الخليفة المعز لدين الله، الأزهر جامعا للقاهرة سنة ٣٥٩هـ/٩٦٩م، وبدأت فيه الصلاة، والدراسة سنة ٣٦١هـ/٩٧١م، ثم تطور عصرا بعد عصر، وجيلا بعد جيل، حتى أضحى أعظم جامعة فى الشرق الإسلامى، وقد بدأت الدراسة فيه طبقا لنظام أساسه التقوى والحرية العلمية، وقد كانت الدروس تلقى فى ساحاته، بنفس الطريقة التى كانت متبعة فى مصر، وباقى العواصم الإسلامية يومئذ، وهى نظام الحلقات الدراسية ومجالس الدروس الخاصة، وقد سبق الأزهر الفسطاط ومسجدها،

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ٣٥٢، الأزهر، موضوعات مختلفة، (١٩٢٤/٧/١٦-١٩٥٢/١٠/١٥)، الوثيقة (نبذة عن الجامع الأزهر) .

الذى كان مركزا للدراسة المتازة منذ القرن الأول الهجرى[١] .

وكان للأزهر فى حياته العلمية والدينية كمعهد للدراسة ومسجد للعبادة موارد متعددة، مالية وعينية، وقد قامت الدولة الفاطمية التى أنشأته ليكون مسجداً رسمياً لها بالإنفاق عليه، كما كان ذلك شأن سائر المساجد الرسمية فى جميع الدول الإسلامية .

وتمثلت موارد الإنفاق على الأزهر فى الأوقاف العامة والخاصة، أما الأوقاف العامة، فقد كانت تشمل الأموال الثابتة، مثل الأراضى الزراعية والعقارات المبنية كالدور، والمخازن والقياسر[٢]، والأسواق ويطلق عليها فى المصطلح الفقهى "الأعيان"، وكان يوقف هذا النوع من أموال الحاكم نفسه، سواء أكانت هذه الأموال من أملاكه هو، أم من أملاك الدولة، أما الأوقاف الخاصة، فقد كانت تشمل الأموال الثابتة بأنواعها، التى ذكرت فى الأوقاف العامة، ولكن هذه الأموال كان يوقفها أهل البذل والخير من أثرياء المسلمين على الجامع الأزهر، والمساجد الأخرى، والجهات الخيرية،وكانت هذه

---

(١) أحمد بن على بن عبدالقادر المقريزى (المؤرخ): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبع القاهرة ١٢٧٠هـ/١٨٥٣م، ج٣، ص١٢٥، ود. سعاد ماهر محمد: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، طبع القاهرة ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ج١ ، ص٧١-٧٢ .

(٢) القياسر: مفردها قيسارية، وهى سوق مسقوفة، كانت تطلق أيضا على الخان، أو الوكالة، وهى المبنى الذى يحتوى على غرف، ومخازن تودع فيها بضائع التجار الوافدين، أو المارين بالقيسارية، ويعلو الدور الأرضى طباق بارتفاع دورين فى العادة، وينزل فيها التجار، والمسافرون، والأغراب، ويحلق بها مسجد صغير، وميضأة واسطبل للدواب، أنظر: د.عبدالعزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعا وجامعة، مرجع سبق ذكره، ج٢، ص٨٣١ .

الأوقاف بنوعيها مصدرا من المصادر المالية، التى اعتمد عليها الأزهر فى حياته العلمية والدينية[١] .

وكان يوجد بجانب هذه الأوقاف السابقة الصدقات المالية، والنوعية، أما المالية، فهى ما كان يجود به الكرماء من المال لفقراء الطلبة فى الأزهر[٢]، أما الأموال النوعية، فتتمثل فى الأطعمة، والحلوى واللحوم، بالإضافة إلى ما كان يجود به الكبراء، والأمراء على الطلبة، فى المناسبات، والأعياد، والمواسم المعينة.

ونظام الأعطية النوعية ظل متبعا فى الأزهر حتى العصر الحديث، حيث يوزع الخبز على العلماء، والطلبة، فيحصل كل عالم أو طالب على الكمية التى خصصت له، والتى عرفت بالجراية، وقد تم فى ظل قوانين إصلاح الأزهر صرف المنح المالية، إلى كل من كان يتقاضى جراية الخبز .

وكانت موارد أوقاف الأزهر تخصص حسب نص واقفها، للإنفاق منها على أساتذة مذهب فقهى معين، أو أروقة[٣] مختلفة، أو قراءة القرآن الكريم،

---

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعا وجامعة، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٨١ — ٨٢ .

(٢) د. سعاد ماهر: مرجع سبق ذكره، ج١ ، ص١٧٢ .

(٣) أروقة: جمع رواق، والرواق فى اللغة مقدم البيت، أو جناح أرضى مسقوف من البيت، ونحو الرواق كذلك الخيمة (الفسطاط)، والجمع أروقة،وروق، وترد بصيغة الجمع رواقات، والرواق فى الاصطلاح الإسلامى هو جناح فى المسجد الجامع، يخصص للدراسة، ويشتمل على إيوان مسقوف مقام على أعمدة، يتخذ كل شيخ حلقة دراسية حول أحدها مكانا، ويجتمع حوله تلاميذه، ويشتمل أيضا على غرف لإقامة الطلبة، وعلى خزائن ودواليب لحفظ أمتعتهم، وكتبهم، ويلحق به مكتبة تكون فى العادة موقوفة على طلبة الرواق، ولكل رواق من هذه الأروقة شيخ يشرف على شؤونه، والرابطة التى تجمع الطلبة فى الرواق رابطة العلم، أو المذهب الفقهى، أو الوطن، والمعنى المعمارى للرواق هو المكان المحصور بين صفين من البوائك، أنظر: أحمد عطية الله: القاموس الإسلامى، طبع القاهرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، المجلد الثانى، ص٥٨٢، ود.عبدالعزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعا وجامعة، مرجع سبق ذكره، ج١، ص٢٤١، هامش ١ .

أو أجزاء معينة منه، أو تدريس الحديث النبوى الشريف، أو تدريس مادة علمية معينة[١] .

ومن أمثلة ذلك، وقف السيدة نفيسة، والذى تولاه الشيخ إسماعيل الحامدى المالكى، من أهل الإفادة والتدريس، وشيخ رواق الصعايدة بالأزهر، فقد خصص جزء من موارد هذا الوقف فى عمارة المساجد والأضرحة، كما خصص جزء آخر من موارد هذا الوقف فى شراء كميات من الخبز، لتوزع على عشرة طلاب من طلبة رواق الصعايدة، نظير قراءة عشرة أجزاء من القرآن الكريم فى صباح كل يوم، كذلك خصص جزء ثالث من موارد هذا الوقف لشيخ رواق الصعايدة نظير ملاحظته وإشرافه على الطلبة الذين يقرأون القرآن الكريم طبقا لشروط هذا الوقف[٢] .

ومنها وقف المرحوم أبو بكر راتب باشا، على رواق السادة الحنفية، وبعض الحنابلة فى الأزهر، وقد خصصت موارده للعلماء المدرسين فى الأزهر، والطلبة، وقد اشترط فى هذا الوقف أن يكون توزيع مخصصات الطلبة على ثلاث درجات بحسب قدرة اشتغالهم فى كتب المذهب الحنفى، وحفظ القرآن الكريم[٣] .

---

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعا وجامعة، مرجع سبق ذكره ج١ ، ص٨٧-٩٠ .

(٢) دفترخانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظر سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م ، السجل ١٩، مادة١١، ص٨ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، سجلات الأذونات والوقف، السجل ٣ حديث، ٣١٥ قديم، (١٣١٣-١٣١٩هـ- ١٨٩٥-١٩٠١م) ، ص٢٤ .

وقد كان يشرف على هذه الأوقاف فى مختلف العصور قاضى القضاة، أو شيخ الأزهر، أو بعض المستحقين لها، أو نظام الوقف حسب شروط الواقفين، دون تدخل من الدولة[١] .

ومن أمثلة إشراف مشايخ الأزهر على مثل هذه الأوقاف، إشراف الشيخ الإمبابى، ومن بعده شيخ الأزهر حسونة النواوى، علىوقف أحمد بك راغب، وكان هذا الوقف يتكون من أراضى زراعية فى مديرية الشرقية[٢] .

أمثال تلك المصادر هى التى كانت تدعم الأزهر فى مسيرته العلمية والتعليمية، بما تعطيه من دخول وإيرادات مالية، وعينية توزع على الطلبة والعلماء، وقد جعلتهم فى استغناء عن أى مساعدات مالية، تقدمها لهم الحكومة، وقد ترتب على هذا الوضع المالى المستقل للأزهر، أن مارس العلماء أعمالهم فى حرية تامة، فاختاروا الدراسات، والموضوعات التى تلقى على الطلاب دون إشراف، أو رقابة من الحكومة، وكانت الأراضى الزراعية التى حبست للإنفاق من إيرادتها على الشعائر الدينية، والعلوم، ووجوه البر معفاة من الضرائب، وكان العلماء فى الغالب هم المتنظرون عليها، وكانت تدر عليهم دخلا عظيماً .

---

(١) د. سعاد ماهر: مرجع سبق ذكره، ج١، ص١٧٢ - ١٧٣ .

(٢) دفتر خانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظر سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٦م، السجل ٢٦، مادة ٩٨، ص٧٤، وسجلات تقارير النظر سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٥م، السجل ١٩، مادة ٨١، ص٧٠ .

موقف محمد على باشا من أوقاف الأزهر :

فلما تولى محمد على باشا حكم مصر سنة ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م ، جعل من بين أهدافه الاستيلاء على موارد الأوقاف، فأدى هذا إلى تجريد علماء الأزهر من هذا الامتياز ،وحرمانهم من النظارة على الأوقاف، كما أدى هذا إلى صدام محمد على باشا، بالعلماء وبخاصة هؤلاء الذين فقدوا النظارات، وكان محمد على باشا، قد بدأ بفرض ضريبة على أراضى الأوقاف، ثم وضع يده بعد ذلك عليها، وتولى الإنفاق من إيراداتها على جهات البر التى حددها الواقف، فإذا بقى شئ منها، ضمه إلى خزانة الدولة، ولم يتعرض لمبدأ الوقف فى ذاته[1]

وقد ذكر الدكتور أحمد الحتة، وآخرون أن الأراضى التى وقفها السلاطين، والأمراء، وبعض الأغنياء على الأغراض الدينية، والعلمية، والبر، والتى منح بعضها رزقات لبعض الأفراد، وهم العلماء فى الغالب، أو التى أشرف عليها بعض العلماء، قد ساءت أحوالها، مما أدى إلى خراب كثير من هذه المدارس، والمساجد، فتعطلت الشعائر الدينية، وفى ربيع الأول ١٢٢٧هـ (١٨١٢م) أمر محمد على باشا، بأن تفرض على هذه الأراضى ضريبة، ثم سلخ إدارتها من هؤلاء المشايخ، واستولى عليها، كما استولى على أوقاف الكنائس، ولم يتعرض لمبدأ الوقف فى ذاته، وإنما أراد أن يسيطر على

---

(١) د. عبدالعزيز محمد الشناوى. دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر إبان الحكم العثمانى، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مارس – أبريل ١٩٦٩، طبع القاهرة ١٩٧٢، ص٧ ، و ص٤٨-٤٩ .

إدارة الوقف، ليحسن أحوالها، كما أراد أن يشرف على إنفاقاتها، ليستولى هو على فائضها بدلا من العلماء المتنظرين عليها، وقد استطاع محمد على باشا، أن يقنعهم بأن السلطان هو الخليفة، وهو صاحب الحق فى إدارة الوقف، وأمور المسلمين، وتأسيسا على ذلك، فإن نائب الخليفة فى مصر أولى بإدارة الوقف منهم[١].

ويبدو من خلال ذلك أن محمد على باشا، أراد وضع يده على هذه الأراضى، بدلا من العلماء، بقصد تنظيم هذه الأراضى، وإصلاحها لتستمر إقامة الشعائر الدينية، وحلقات العلم فى المساجد والمدارس، فإذا سيطر محمد على باشا على هذه الأراضى، أمكنه أن ينفق من دخلها جزء فى الوجه الموقوف عليه، ويأخذ هو الفائض بدلا من العلماء المتنظرين، وغيرهم.

وكان محمد على باشا، لا يقدم على أمر إلا إذا مهد له أسبابه، لهذا أخذ يجمع بعض وقائع تدين نظار الوقف، وتكشف أطماعهم، ومن أمثلة ذلك: تلك الرسالة، التى بعث بها محمود بك حاكم الغربية، فى الثالث عشر من جمادى الأولى ١٢٤٢هـ (١٨٢٦م)، يستفسر منه عما إذا كان صحيحا ما ذكره بعض المجاورين فى الأزهر، من أن ناظر الوقف لا يصرف لهم شيئا مما هو موقوف لهم، بموجب شرط الواقف، بل يتصرف فيه كيف يشاء[٢].

---

(١) د. أحمد الحتة: مرجع سبق ذكره، ص٦٩-٧٠، ود. أمين مسطفى عفيفى عبدالله، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢، وص١٢٧، ود. محمد فهمى لهيطة: مرجع سبق ذكره، ص٢٦-٢٧.

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: البطاقات، درج رقم ٢٤، الأزهر.

بيد أن الضرر الذى لحق بالأزهر، وعلمائه من سيطرة محمد علـى باشـا، على الوقف كان أعظم بكثير من ضرر النظار، ولقد عبر الإمام محمد عبده، عن هذا الضرر الذى لحق بالأزهر، والعلماء بسبب سيطرة محمد على باشا، علـى أموال الوقف، فقال "نعم إن محمد على، أخـذ مـا كـان للمسـاجد مـن الـرزق، وأبدلها بشئ من النقد، يسمى فائض روزنامة، لا يساوى جزءا من الألف مـن إيرادها، وأخذ من أوقاف الجامع الأزهر، ما لو بقى له اليوم لكـانت غلتـه لا تقل عن نصف مليون جنيه فى السنة (١٣٢٠هـ/١٩٠٢م) وقرر له بدل ذلك مـا يساوى نحو أربعة آلاف جنيه فى السنة، وقصارى أمـره فـى الديـن أنـه كـان يستميل بعض العلماء بالخلع، أو إجلاسهم على الموائد، لينفى من يريد منـهم إذا اقتضت الحال ذلك، وأفاضل العلماء كانوا عليه فى سخط ماتوا عليه"[١] .

ويتضح من ذلك أن سيطرة محمد على باشا، على الأوقاف أدت بالفعل إلى قلة دخول إيرادات العلماء، وهـذا جعلـهم يلتمسـون مـن محمـد علـى باشـا، إصدار أمره للروزنامة لتعطيهم رواتب[٢] .

وعندما أراد محمد على باشا، إحصاء الأراضـى المرصـودة علـى المسـاجد، والمـدارس وأعمـال الـبر، أصـدر أمـره بذلـك، ضـج أصحـاب هـذه الأراضـى بالشكوى، واستغاثوا بالعلماء، فذهبوا إلى محمد على باشا، وقالوا له، إن هذا

---

(١) طاهر الطناحى: مرجع سبق ذكره، ص٤٤ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: البطاقات، درج رقم ٢، الأزهر، وثيقة بتـاريخ ١٢ مـن رمضـان ١٢٥١هـ (١٨٣٥م) ، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى .

يترتب عليه خراب المساجد العامرة، فقال لهم بأسلوب الإرهاب والتهديد "الذى لم يرض يرفع يده"، فلم يتجاسر أحد منهم على رفع يده، وإبداء المعارضة له مثل ما كان يحدث من قبل، ثم قال لهم "أنا أعمر المساجد المتخربة، وأرتب لها ما يكفيها" وبعد ذلك نزل العلماء من القلعة إلى بيوتهم والحسرة تملأ قلوبهم، لأن أغلبهم كان يتولى النظارة على هذه الأوقاف، وتعود عليهم بأرباح طائلة، وكانت مصدر عزهم، وصولتهم، كما كانت مصدر قوة الجامع الأزهر، وقد رتب محمد على باشا، للشيوخ الذين كانوا يتولون النظارات على هذه الأراضى، وإدارتها معاشات سنوية ضئيلة، وهذه الرواتب لا ينالها إلا من كان مواليا لسياسة محمد على، وبذلك استطاع محمد على، أن يتحكم فى أرزاقهم فيضمن ولاءهم، وخضوعهم له فلا يعودون بعد ذلك لمعارضته، وإثارة طوائف الشعب، وحشدهم فى مظاهرات تعطل تنفيذ إجراءاته[1].

وهكذا أدت سياسة محمد على باشا، وسيطرته على الأوقاف إلى ضعف نفوذ العلماء من ناحية، ومن ناحية أخرى أضرت بالطلبة، وبسير نظام التعليم المعهود فى الأزهر، وغيره فقل عدد الطلاب، وأخذوا يتقدمون بالشكوى من وقت إلى آخر، فعلى سبيل المثال رفع المشايخ فى التاسع عشر من

---

(١) د. مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩، مرجع سبق ذكره، ص٤٥٢ — ٤٥٣ .

شوال ١٢٧١هـ (١٨٥٤م)، إلى عباس باشا الأول، مذكرة بأن الجراية التى تصرف لهم غير كافية[١].

وفى السابع والعشرين من شبعان ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م)، رفع طلبة الجامع الأزهر المجاورون مذكرة أخرى يطلبون فيها زيادة جرايتهم المرتبة لهم، نظرا لعدم كفايتها، حيث أنهم منقطعون لطلب العلم، لا عمل لهم غيره، وقد أيد هذا الطلب جمع من علماء الأزهر، وشيوخ الأروقة[٢].

وقد تسببت قلة المصادر المالية لطلبة الأزهر، فى قلة أعدادهم، وقد لاحظ المستشرق لين هذا فقال "ولا يدفع الطلبة للدراسة فى الأزهر أجر، إذ كان أغلبهم فقراء، ويتناول أغلب الأجانب الذين لهم أروقة خاصة راتبا من الطعام يوميا، يصرف لهم من إيراد العقارات الموقوفة عليهم، والعادة أن يتناول طلبة القاهرة، وما جاورها مثل هذا الراتب، إلا أنهم لا يتمتعون بذلك طويلا، خلاف شهر رمضان، لأن محمد على استولى على جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على المساجد، ففقد الأزهر معظم ما وقف عليه، ولا تنفق الحكومة غير نفقات الصيانة اللازمة، وأجور المستخدمين الرئيسيين، ولا يتناول المدرسون أجرا، وليس لهم وسيلة منظمة لكسب معيشتهم غير التدريس فى المنازل، ونسخ الكتب، إلا إذا ورثوا ملكا، أو كان لهم أقارب يعولونهم، ويتبع الطلبة غالبا طريق المدرسين لكسب معاشهم، أو يتلون

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: البطاقات، درج رقم ٢٤، الأزهر.

(٢) المصدر السابق: محافظ المعية السنية تركى، المحفظة ١٣، الوثيقة رقم ٤٥٤، بتاريخ ٢٧ من شعبان ١٢٧٣هـ (١٨٥٦م).

القرآن الكريم فى المنازل، أو على القبور، أو فـى مكـان آخـر، وعندمـا يتقدم الطلبة فى دروسهم التقدم الكافى يدخل بعضهم فى القضاء أو الإفتاء، أو إمامة المساجد أو التدريس فى قراهم، أو مدنهم أو فـى القـاهرة، ويحـترف البعـض حرفة التجارة، وقد يستمر بعضهم طول حياته يتلقى العلم مبتغيا الوصول إلى مصاف كبار العلماء، وقد نقص عدد هؤلاء الطلبة الذين لا رواق لهم كثيرا منذ الاستيلاء على الأراضى الموقوفة على الأزهر، ويبلغ عدد الطلبة فى الأزهر مـا خلا العميان حوالى ألف وخمسمائة، كما أخبرنى أحد المدرسين"[1] .

وجدير بالذكر أن هذا المستشرق (لين) حضر إلى القـاهرة، ومكـث فيـها، وكان على صلة قوية، وصداقة ببعض علماء الأزهر، وظل بالقاهرة إلى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى، فمما سبق نعلم أن محمـد علـى باشـا، لـما اسـتولى على أرض الوقف، حرم الأزهر مـن مـورد مـالى عظيـم، كـان سـببا فـى إقبـال كثيرين من طلبة العلم على حلقاته العلمية، فكـان مـن الطبيعـى أن يقـل عـدد طلابه بعد ذلك ويتضاءل .

وعلى الرغم من أن محمد على باشا، قد ظـل طـوال حكمـه يعـارض فكـرة إخراج الأراضى الزراعية مـن دائـرة الحيـاة الاقتصاديـة العاديـة لتتحـول إلى أوقاف، فإنه أول من تخلى عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الأراضـى إلى أوقاف[2] .

---

(١) إدوارد وليم لين: مرجع سبق ذكره، ص١٤٤ — ١٤٥ .

(٢) الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى: شرح قانون الوقف، طبع القاهرة ١٩٤٦، ص٩ .

وحينما تولى عباس باشا الأول، حكم مصر سنة ١٢٦٥هـ/١٨٤٨م، ألغى أمر جده محمد على باشا، بمنع الوقف، بإرادة صادرة منه إلى الكتخدا، فى الخامس والعشرين من رمضان ١٢٦٥هـ (١٨٤٩م) ، أجاز فيها للناس وقف أملاكهم[١] .

وبعد صدور الأمر السابق من عباس باشا الأول، توالت الأوقاف فى النماء والزيادة مرة أخرى، مما جعله فى سنة ١٢٦٧هـ/١٨٥١م يعيد افتتاح ديوان الأوقاف مرة ثانية، بعد أن ألغاه جده محمد على باشا[٢] .

وحينما اتسعت هذه الأوقاف أمر الخديو إسماعيل باشا، فى سنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م ، بأن يتولى ديوان الأوقاف نظارة جميع الأوقاف الخيرية، وكل وقف يتوفى ناظره، أو يعزل بأى سبب من الأسباب التى فيها مخالفة لقواعد وشروط الوقف[٣] .

وقد كان من نتائج انتعاش الأوقاف، ونموها منذ أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، أنها شملت الأزهر، وعلماءه، وطلابه بالعناية والرعاية إبان ذلك الوقت، ومن هذه الأوقاف التى شملت الأزهر، الوقف الخيرى

---

(١) أمين سامى: مصدر سبق ذكره، ج١ ، المجلد الأول، ص٢٤ .

(٢) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث، المحفظة ١٢٧، موضوعات مختلفة، الملف ٧، (ترجمة الوثيقة رقم ٤٩١ ، بتاريخ ٣ من جمادى الأولى ١٢٦٨هـ/١٨٥١م، أمر خديوى إلى حضرة الباشا الكتخدا)، وقلم نشر المطبوعات الحكومية: تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، مصدر سبق ذكره، ص٩٨ .

(٣) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ الأبحاث،المحفظة ١٢٧ ، موضوعات مختلفة الملف ٧ الوثيقة (صورة الأمر الكريم رقم ١٣ بتاريخ ١٦ من شعبان ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م ، إلى ناظر الأوقاف المصرية .

الذى أوقفته زينب هانم كريمة محمد على باشا، فى الرابع عشر من شوال ١٢٧٧هـ/١٨٦٠م ، ومساحته عشرة آلاف فدان ومائتين وتسعة وتسعين فدانا، الكائنة بمديرية الدقهلية، وقد جعلته الواقفة وقفا خيريا ينفق ريعه على عدة جهات خيرية، ومرتبات ثمن خبز للعلماء الأحناف بالأزهر، وتكايا[١] .

كما أوقفت جميلة هانم كريمة الخديو إسماعيل، ووالدتها نوجهان، فى الخامس عشر من ربيع الثانى ١٣٢٠هـ الموافق الحادى والعشرين من يوليه ١٩٠٢م، الأراضى العشورية، والخراجية التى مساحتها ألف وأربعمائة وتسعة وثمانين فداناً، وثلاثة وعشرين قيراطاً من فدان، الكائنة فى نواحى قمن العروس، وبنى غنيم،وكوم أدريجة، واليمون، بمديرية بنى سويف، وقد خصصت من ريع هذا الوقف جانباً كبيراً للعلماء والطلبة بالأزهر، كان يوزع عليهم فى صورة جراية[٢] .

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ عابدين، المحفظة ١٦٨، أوقاف (٢٣/١٠/١٩٠٨-٣١/٣/١٩٥٢) الوثيقة (مذكرة عن وقف المرحومة الأمير زينب هانم كريمة ساكن الجنان محمد على باشا، بتاريخ ٩ من صفر ١٣٣٣هـ الموافق ٢٦ من ديسمبر ١٩١٤م، من المستشار القضائى بوزارة الأوقاف)، والمصدر السابق: الأزهر الشريف، سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم، السجل ٤ حديث ٧ قديم (١٣٠٥-١٣٠٨هـ / ١٨٨٧-١٨٩٠م) ، ص٢٩ ، الوثيقة (ملخص وقفية صادرة من الست المرحومة زينب هانم كريمة المرحوم محمد على باشا والى مصر .

(٢) دفترخانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظر سنة ١٩٠٢م (١٣٢٠هـ)، السجل ٣٣، مادة ١٠٦، ص٧٠، ودار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف سجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر، السجل ٢٤٣(١٢٧٥-١٣٢٠هـ/١٨٥٣-١٩٠٢م) ،ص ٢-١٥٨، لقد ورد بهذا السجل أسماء الطلبة المجاورين الذين كان لهم إستحقاق فى جراية هذا الوقف، ومحب الدين الخطيب: مرجع سبق ذكره، وحسن عبدالوهاب: مرجع سبق ذكره ج١ ، ص٦ .

كذلك أوقاف محمد على باشا سلطان، كبير أعيان مديرية المنيا، الذى خصص منها مائة وخمسين فدانا، أوقفها على العلماء فى الأزهر، وطلبة رواق الصعايدة، والفشنية[1]

كما أوقف الحاج موسى، عمدة كفر القفاعى، بمديرية المنيا، ومن أعيان هذا الكفر، من أملاكه مائة فدان، بكفر القفاعى، وقفا خيريا فى سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م، ينفق من ريعه مائتين وعشرين رغيفا، كل يوم للعلماء المدرسين، وطلبة العلم فى رواق الصعايدة، كذلك خصص من ريع هذا الوقف أربعين رغيفا توزع على عشرين عالما من العلماء المالكية برواق الصعايدة، وللشيخ أحمد المنصورى المالكى خمسة أرغفة كل يوم، ويكونوا من بعده لأولاده ماداموا مشتغلين بطلب العلم .

وقد تضمنت حجة هذا الوقف نظما، وشروطا، أبرزها أن تصرف الجراية للعلماء، ولو كان لهم استحقاق فى جراية أخرى من وقف آخر، وأن تصرف للطلبة جراياتهم بشرط عدم حصولهم على جرايات أخرى من وقف آخر، وبشرط أن يكونوا مستمرين فى طلب العلم، وحفظ القرآن الكريم، فإذا انقطع أحدهم عن الدراسة، لا يسقط حقه فى هذه الجراية، إلا إذا زاد انقطاعه على تسعة وعشرين يوما، كذلك لا يسقط حقه فى أيام العطلات، ومدتها ثلاثة

---

(١) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم السجل ٤ حديث ٧ قديم (١٣٠٥-١٣٠٨هـ / ١٨٨٧-١٨٩٠م) ص٦٦ - ٦٨ ، (ملخص وقفية المرحوم محمد على باشا سلطان) .

أشهر شاملة أيام الأعياد، والموالد، وأن تسجل أسماء طلبة هذا الرواق فى السجلات مع العناية الخاصة بطلبة كفر القفاعى، وبنى عبيد، وريحان .

وأن تسند النظارة الحسبية على هذا الوقف إلى شيخ الأزهر، ليقوم بمحاسبة ناظر الوقف الأصلى، حتى لا يتعطل ريع هذا الوقف، وكلما زاد ريع الوقف زاد عدد الخبز، وعدد المستحقين، وإذا قضى طالب العلم، أو قارئ القرآن الكريم من المستحقين لهذه الجراية مدة من الزمن، ولم يثبت نجاحه، وانتقل زملاؤه إلى درجة أعلى منه، فإن حقه فى الحصول على هذه الجراية يسقط، لا فرق فى ذلك بين أولاد العلماء وغيرهم، وأن يكون نصيب شيخ الرواق من هذه الجراية خمسة أرغفة كل يوم، نظير مشيخة الرواق، وكونه من المدرسين، ونصيب نقيب الرواق ثلاثة أرغفة لقيامه باستلام الخبز، وتوزيعه، ونصيب الناظر الحسبى عشرة أرغفة نظير محاسبته ناظر الوقف، والتأكد من مواصفات جودة الخبز عند توريده من الخباز[1] .

كذلك أوقف أهل العطاء واليسار على رواق ابن معمر فى الأزهر، أوقافا كثيرة، منها وقف المهندس محمد أفندى الشوبكى، ومساحته مائة فدان، من أراضى الحسانية، وقفها التابعتين لمركز قليوب، وقد شرط الواقف فى سنة ١٣١٨هـ/١٩٠٠م ، أن يصرف مبلغ سبعة آلاف قرش من ريع هذا الوقف،

---

(١) المصدر السابق: ص ١٢-١٤ ، الوثيقة (ملخص لصورة وقفية الحاج موسى على عمدة كفر القفاعى بمديرية المنيا، على رواق الصعايدة بالأزهر) .

ثمنا لخبز طلبة العلم الشافعية برواق ابن معمر فى الازهر، وأن يقوم بتوزيعه على طلبة شيخ هذا الرواق[١] .

ومن الأوقاف التى شملت خيراتها رواق ابن معمر: وقف أحمد بك الشريف، من أبيار، بمديرية الغربية، ومساحته مائتين وستة وثمانين فدانا بمركز الدلنجات بمديرية البحيرة، وقد شرط الواقف أن يصرف من ريع هذا الوقف كل سنة مائة أردب من القمح، تصنع خبزا وتوزع على المشتغلين بالعلم الشريف فى الجامع الأزهر من مديريتى الغربية والبحيرة[٢] .

كذلك من الأوقاف التىكانت تمد رواق ابن معمر بالجراية، وقف الحاج عبده سلامة، من بلدة كوم النور، بمديرية الدقهلية، المشتمل على ستة وثمانين فدانا، من الأراضى الزراعية، وما بها من سواقى الماء، فى ميت غمر، بمديرية الدقهلية، وناحية كفر الشيخ، ومنية يعيش، وكفر يوسف رزق، وقد شرط الواقف أن ينفق من ريع هذا الوقف على جراية السادة العلماء المدرسين، والطلبة المجاورين برواق ابن معمر، وأن يكون نصيب المجاور من طلبة العلم الشافعية نصف نصيب المدرس من العلماء، وأن يعطى من جراية هذا الوقف من يكون شيخا، ونقيبا للرواق، وأن يتولى نظارة هذا الوقف كل

---

(١) المصدر السابق: سجلات الأذونات والوقف، السجل ٣ حديث، ٣١٥ قديم، (١٣١٣-١٣١٩هـ/١٨٩٥-١٩٠١م) ص٤٨-٥٢ .

(٢) المصدر السابق: سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم، السجل ٤ حديث، ٧قديم، (١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٨٨٧-١٨٩٠م) ، ص٩٥ .

من يكون شيخا للجامع الأزهر[١] .

كذلك من الأوقاف التى أرصدت على الطلبة فى الأزهر، وخصص ريعها لإنفاقه على أكثر من رواق فى الأزهر، وقف حسن باشا سرى، وأخوه رستم أفندى، وقد احتوى هذا الوقف على الأراضى العشورية الكائنة بناحيتى منية كنانة، ونوى، بمديرية القليوبية، وقد خصص الواقفان للأروقة الثلاثة: ابن معمر والصعايدة والأتراك، حصة عددها قيراطان اثنان من أراضى وقفهما، التى مساحتها أربعمائة فدانا، أى أن هذه الحصة التى قيمتها ثلاثة وثلاثين فدانا، وثلاثة وثلاثين جزءا من فدان، أرصدت لينفق ريعها على الأروقة الثلاثة، وقد شرط الواقفان أن يكون نصف هذه الحصة للمجاورين برواق الأتراك، والنصف الآخر للمجاورين برواقى ابن معمر، والصعايدة[٢] .

ومن الأوقاف أيضا التى خصصت لرواق الأتراك فى الأزهر، وقف عثمان باشا ماهر، وهو: مائتان وخمسون فدانا، بناحية دسيا، بمديرية البحيرة، وما احتوت عليه هذه الأراضى من البناء، وآلات الزراعة، والمواشى والغلال .

---

(١) المصدر السابق: سجلات الميزانية والمصروفات والإيرادات، السجل ٣، (١٣٠٨-١٣١٣هـ/١٨٩٠-١٨٩٥م)، ص ٢٤-٢٥ .

(٢) المصدر السابق: سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم، السجل ٤ حديث، ٧ قديم (١٣٠٥-١٣٠٨هـ/١٨٨٧-١٨٩٠م)، ص٥٩، (ملخص وقفية كل من المرحوم حسن باشا سرى، وأخيه رستم أفندى) .

ثم ألحق الواقف بوقفه هذا، فى الثانى عشر من المحرم ١٣١٧هـ (١٨٩٩م) أحد عشر فدانا أخرى بالمنطقة نفسها، وشرط الواقف أن يكون الناظر على وقفه هذا، شيخ رواق الأتراك إذا كان مشهورا بالتقوى، والصلاح فإن لم يكن بهذا الوصف، يكون النظر لشيخ الجامع الأزهر، أو لمن يوليه الحاكم الشرعى حين ذلك[١].

وفى الغالب كان الناظر على هذا الوقف هو شيخ الجامع الأزهر[٢]، وهو الذى كان يعلن عن تأجير أراضى هذا الوقف،وعن بيع الحيوانات المختلفة التابعة لهذا الوقف[٣].

كذلك أوقف حسين أفندى غية فى سنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م، على الرواق العباسى بالأزهر، ربع واحد وثلاثين فدانا، ليشترى به خبزا من القمح يوزع على الطلبة فى الرواق، بحسب ما يراه الناظر على هذا الوقف، مع تفضيل البعض من الطلبة على بعض[٤].

---

(١) المصدر السابق: سجلات الأذونات والوقف، السجل ٣ حديث، ٣١٥ قديم، (١٣١٣-١٣١٩هـ/١٨٩٥-١٩٠١م)، ص٣٢ (ملخص حجة وقف المرحوم عثمان باشا ماهر، على رواق السادة الأتراك محررة من محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٢ من جمادى الأولى ١٣٠٢هـ) .

(٢) دفترخانة الشهر العقارى بالقاهرة: سجلات تقارير النظر سنة ١٩٠٣، السجل ٣٦، المادة ٩٦، ص٣٤

(٣) المؤيد: العدد ٨٠٨٤، رجب ١٣٢١هـ الموافق أكتوبر ١٩٠٣م، والعدد ٤١٣٧، رمضان ١٣٢١هـ الموافق ديسمبر ١٩٠٣م .

(٤) دار الوثائق القومية بالقاهرة: الأزهر الشريف، ملخصات ابتدائية لبعض وقفيات الأزهر، السجل٥، ص٢٦، الوثيقة(وقفية مستخرجة من وقفية حسين أفندى غية، بتاريخ٤ من ربيع الأول١٣١٤هـ الموافق ١٣من أغسطس ١٨٩٦م)

وقد أدت زيادة الأوقاف المرصودة على الأزهر، وأروقته فى ذلك الوقت إلى زيادة ريعها المرصد على الطلبة المجاورين، فوزعت عليهم رواتب نقدية كل شهر، بالإضافة إلى الخبز، والمواد الغذائية الأخرى[١]، كما أدت إلى وفود الكثير من الطلبة إلى الأزهر، تلقوا العلم فى رحابه، واستقروا فى أروقته، وزادت أعدادهم من سنة إلى أخرى، سواء أكانوا من الطلبة المصريين، أم من الطلبة الوافدين من البلدان الإسلامية الأخرى، فعلى سبيل المثال كان عدد المجاورين فى جميع أروقة الأزهر خمسة آلاف وخمسمائة وسبعة مجاورا، فى سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م[٢]، ثم أصبح عددهم سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة وثلاثين مجاورا، فى سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨م[٣]، ثم أصبح عددهم ثمانية آلاف ومائتان وتسعة وخمسين مجاورا، فى سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م[٤].

---

(١) المصدر السابق: سجلات المرتبات والمعاشات، السجل ٢١ (١٩٠٦م)، ص١٤-١٦ ، الوثيقة (بيان أسماء مذكورين من أروقة الأزهر على الوقف الخيرى).

(٢) المصدر السابق: سجلات الميزانية والمصروفات والإيرادات، السجل ٢، (١٣٠٢-١٣٠٥هـ/١٨٨٥-١٨٨٨م)، ص٧٦، الوثيقة (صورة كشف عن تعداد الجامع الأزهر لديوان المعارف سنة ١٨٨٦م).

(٣) المصدر السابق: سجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر، السجل٤ حديث، ٩٥/٧ قديم، (١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)، ص١٤٠، الوثيقة (إجمالى تعداد أهل العلم بالأزهر عن سنة ١٣٠٦هـ شوالية، مذكورين طلبة علم)

(٤) المصدر السابق: السجل ٥١ حديث ١٣ ج١/١٢٦ قديم، (١٣٠٨هـ)، ص١٣٩، الوثيقة (إجمالى تعداد الجامع الأزهر عن سنة ١٣٠٨هـ شوالية)

موقف الاستعمار من أوقاف الأزهر :

لاشك فى أن نماء الأوقاف، وكثرتها مرة أخرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى، على الأزهر، وأروقته، بعد أن تقلصت فى عهد محمد على باشا، ساعدت على كثرة توافد الطلاب فى ذلك الوقت، إلى الأزهر سواء أكانوا وافدين من مختلف أقطار العالم الإسلامى، وبلدانه، أم الطلبة المصريين القادمين من القرى، والمدن بالأقاليم المصرية .

وظل الأزهر يؤدى دوره العلمى، بفضل دعم نظام الوقف له على مدى تاريخه المديد، وعندما بدأت موجات الاستعمار تحتل الأوطان الإسلامية، أدرك الغرب ما لنظام الوقف من قوة فى دعم المؤسسات العلمية الإسلامية، واستمرارية الحضارة الإسلامية، والثقافة الإسلامية، فحاول الاستعمار إلغاء الأوقاف الإسلامية فى كل مكان من البلاد الإسلامية، والبلاد التى بها أقليات إسلامية، لكى يُضعف قاعدة المؤسسات العلمية من ناحية مواردها المالية التى تدعمها[1] .

ونظر الاستعمار إلى الأزهر بعين ملؤها الريبة والخوف، فوجه إليه سهامه للنيل منه، وإضعاف مكانته، ففى مؤتمر المبشرين (المنصرين) العام، الذى عقد فى القاهرة سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٦م، لجميع إرساليات التنصير

---

(١) د. مصطفى محمد رمضان: دور الأوقاف فى دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، مرجع سبق ذكره .

لبروتستانية فى العالم برئاسة القس زويمر[1]، وصف أحد الأعضاء ما للجامع لأزهر من نفوذ، وإقبال الألوف عليه من الشبان المسلمين، فى كل أقطار العالم سلامى، وتساءل عن سر نفوذ هذا الجامع منذ ألف سنة إلى الآن، ثم قال ن السنيين من المسلمين رسخ فى أذهانهم أن تعليم العربية فى الجامع زهر متقن، ومتين أكثر من غير، المتخرجين فى الأزهر معروفون بسعة طلاع على علوم الدين، وباب التعليم مفتوح فى الأزهر لكل مشايخ الدنيا" .

وأشار إلى أهمية أوقاف الأزهر، التى تمكنه من الإنفاق على طلابه اتذته، وطالب بضرورة أن يعمل الغرب على إنشاء جامعة نصرانية عالمية مصر تنافس الأزهر، وتقوم الكنيسة بنفقاتها، فقال "خصوصا وأن أوقاف زهر الكثيرة تساعد على التعليم فيه مجانا، لأن فى استطاعته أن ينفق على تين وخمسين أستاذا"، ثم تساءل عما إذا كان الأزهر يهدد كنيسة المسيح خطر، وعرض اقتراحا فحواه إنشاء مدرسة جامعة نصرانية، تقوم الكنيسة

---

[1] القس زويمر: هو قسيس أمريكى من أصل إنجليزى، عمل فى مجال الاستشراق والتنصير فى منطقة شرق الأوسط لفترة طويلة، وهو منشئ مجلة العالم الإسلامى باللغة الإنجليزية، وعقد كثير من مؤتمرات لتنصير تحت رعايته، وعمل فترة فى مصر، وأخرى فى البحرين، وهو أول من ابتكر فكرة عقد مؤتمر عام جمع إرساليات التنصير البروتستانتية، للتفكير فى نشر الإنجيل بين المسلمين، وعقد أول مؤتمر بالقاهرة سنة ١٩٠٦هـ (١٣٢٣م)، تحت رئاسته، وبلغ عدد مندوبى إرساليات التنصير فى هذا المؤتمر اثنا وستين مندوبا، ما بين رجال، ونساء، أنظر: أ.ل. شاتليه: الغارة على العالم الإسلامى، لخصها ونقلها إلى العربية، مساعد اليافى، ومحب الدين الخطيب طبع القاهرة ١٣٥٠هـ/١٩٣١م، ص٢٨، ود. مصطفى محمد رمضان: دور الأوقاف فى دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٢٧ .

بنفقاتها، وتكون مشتركة بن كل الكنائس المسيحية فى الدنيا على اختلاف مذاهبها، لتتمكن من مزاحمة الأزهر بسهولة، وتتكفل هذه المدرسة الجامعة بإتقان تعليم اللغة العربية .

وينتقد المنصر الأمريكى زويمر بعض الحكومات الغربية المسيحية، التى تعتنى بتنظيم أوقاف المسلمين، ورأى ضرورة القضاء على تلك الأوقاف، لأن لها موارد ضخمة، يمكن بها عمارة المساجد، والمدارس، وتسهيل تأدية العبادة، وتعزيز قوة الإسلام الدينية[1] .

---

(١) شاتليه: مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤، و د. مصطفى محمد رمضان: دور الأوقاف فى دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، مرجع سبق ذكره، ص٢٦-٢٧ .

مصادر ومراجع البحث

أولاً: الوثائق غير المنشورة :

أ- دار الوثائق القومية بالقاهرة

- البطاقات

(١) درج ٢٤ الأزهر

- سجلات الأذونات والوقفيات للأزهر

(٢) السجل ٣ حديث ٣١٥ قديم سنة ١٣١٣ - ١٣١٩هـ / ١٨٩٥-١٩٠١م .

- سجلات تعداد المحقق نسبتهم للأزهر (سجلات أروقة الأزهر)

(٣) السجل ٢٤٣ سنة ١٢٧٥ - ١٣٢٠هـ/١٨٥٣-١٩٠٢م .

(٤) السجل ٤٦ حديث ٩٥/٧ قديم سنة ١٣٠٧هـ / ١٨٨٩م .

- سجلات قيد الطلاب والمدرسين إجازاتهم وشهاداتهم فى الأزهر .

(٥) السجل ٤ حديث ٧ قديم سنة ١٣٠٥ - ١٣٠٨هـ / ١٨٨٧-١٨٩٠م .

- سجلات قيد قرارات قضايا الأوقاف الصادرة من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية .

(٦) السجل ٢٦ سنة ١٣٤٩-١٣٥١هـ / ١٩٣١-١٩٣٣م .

(٧) السجل ٢٠ سنة ١٣٥٧-١٣٥٩هـ / ١٩٣٨-١٩٤٠م .

- سجلات المرتبات والمعاشات لعلماء الأزهر .

(٨) السجل ٢١ سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م .

- سجلات مضابط الوقف الصادرة من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية .

(٩) السجل ١٢ سنة ١٣٤١-١٣٤٥هـ/١٩٢٢-١٩٢٦م .

- سجلات ملخصات ابتدائية لوقفيات الأزهر

(١٠) السجل ٥ سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م وسنة ١٣١٤هـ/١٨٩٦م

- سجلات الميزانية والمصروفات والإيرادات لديوان عموم الأوقاف .

(١١) السجل ٢ حديث سنة ١٣٠٢-١٣٠٥هـ/١٨٨٥-١٨٨٨م .

(١٢) السجل ٣ حديث سنة ١٣٠٨-١٣١٣هـ/١٨٩٠-١٨٩٥م .

- محافظ الأبحاث

(١٣) المحفظة ١٢١ سنة ١٢٨٢هـ/١٨٦٥م .

(١٤) المحفظة ١٢٥ سنة ١٢٦٧هـ/١٨٤٩-١٨٥٠م .

(١٥) المحفظة ١٢٧ سنة ١٢٦٢هـ/١٨٤٥-١٨٤٦م ، وسنة ١٢٨٠هـ/١٨٦٤م .

- محافظ عابدين / الأوقاف

(١٦) المحفظة ١٦٧ (١٨٩٦/٣/٩-١٩٥٢/١/١٧)

(١٧) المحفظة ١٦٩ (١٨٩٦/٤/١٢-١٩٤٦/١٠/٢٨)

(١٨) المحفظة ١٦٨ (١٩٠٨/١٠/٢٣-١٩٥٢/٣/٣١)

(١٩) المحفظة ١٨٠ (يناير ١٩١٨- سبتمبر ١٩١٩)

(٢٠) المحفظة ١٨١ (١٩١٨-١٩١٩)

(٢١) المحفظة ١٨٢ (١٩١٩/٧/١٦ - ١٩٢١/١٢/٠٠)

(٢٢) المحفظة ١٨٣ (١٩٢٠/٢/١ - ١٩٢١/١٢/٠٠)

- محافظ عابدين / ديوان خديوى

(٢٣) المحفظة ٦١٤ (١٩٠٨/١٠/٢٣ - ١٩٥٢/٣/٣١)

- محافظ عابدين / الأزهر

(٢٤) المحفظة ٣٥٢ (١٩٢٤/٧/١٦-١٩٥٢/١٠/١٥)

- محافظ المعية تركى

(٢٥) المحفظة ١٣ سنة ١٢٧٣هـ/١٨٥٦م .

- محفوظات مجلس الوزراء

نظارة الأوقاف

(٢٦) المحفظة ١/أ شئون موظفين (١٨٧٩/٤/٨-١٩٢٣/٦/٢٠)

(٢٧) المحفظة ٢/أ موضوعات مختلفة (١٨٨٠/٥/١٠ - ١٩٢٣/٣/٤)

(٢٨) المحفظة ٢/ج موضوعات مختلفة (١٨٨٥/١/١٩-١٩٢٣/١١/١٣)

ب- دفتر خانة الشهر العقارى (أرشيف المحكمة الشرعية) بالقاهرة

- سجلات تقارير النظر

(٢٩) السجل ١٩ سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٥م

(٣٠) السجل ٢٦ سنة ١٣١٣هـ/١٨٩٦م

(٣١) السجل ٣٣ سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م

(٣٢) السجل ٣٦ سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م

جـ - وزارة الأوقاف/ قلم المحاسبة والأوقاف

- سجلات الوقفيات بحرى (الصادرة من المحاكم الشرعية بأقاليم الوجه البحرى) .

(٣٣) السجل ٢٥

(٣٤) السجل ٢٦

(٣٥) السجل ٣١

- سجلات الوقفيات قبلى (الصادرة من المحاكم الشرعية بأقاليم الوجه القبلى) .

(٣٦) السجل ١٦

(٣٧) السجل ٢١

- سجلات وقفيات مصر (الصادرة من المحاكم الشرعية بالقاهرة)

(٣٨) السجل ٢٣

(٣٩) السجل ٢٤

(٤٠) السجل ٢٦

(٤١) السجل ٢٧

(٤٢) السجل ٣١

(٤٣) السجل ٤٥

(٤٤) السجل ٥٥

(٤٥) السجل ٦٥

(٤٦) السجل ٦٩

ثانياً : الوثائق المنشورة

(٤٧) تقويم لسنة ١٩٣٠ ميلادية، طبع القاهرة ١٣٤٨هـ/١٩٢٩م .

(٤٨) حجة وقف العشرة آلاف فدان الموقوفة من قبل المغفور له الخديو السابق (الخديو إسماعيل)، طبع ديوان الأوقاف القاهرة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م .

ثالثا: الكتب المطبوعة

(٤٩) أحمد السعيد سليمان (الدكتور): تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى الدخيل، طبع القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م .

(٥٠) أحمد شفيق (باشا): مذكراتى فى نصف قرن، ج٢ ، طبع القاهرة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م .

(٥١) أحمد عطية الله (الأستاذ) القاموس الاسلامى، م٢، طبع القاهرة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م .

(٥٢) إدوارد وليم لين (المستشرق): المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم فى القرن التاسع عشر، ترجمة عدلى طاهر نور، طبع القاهرة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م .

(٥٣) الإسحاقى، محمد عبدالمعطى بن أبى الفتح بن أحمد بن عبدالغنى بنى على (الشيخ): لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، طبع القاهرة ١٣٠٠هـ/١٨٨٢م .

(٥٤) الآنسى، محمد على (الأستاذ): الدرارى اللامعات فى اللغة العثمانية، طبع بيروت ١٣١٨هـ/١٩٠٠م .

(٥٥) الأمانة العامة للأزهر الشريف: الأزهر تاريخه وتطوره، طبع القاهرة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

(٥٦) أمين سامى (باشا): تقويم النيل وعصر عباس باشا الأول ومحمد سعيد باشا، ج٣، طبع القاهرة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م .

(٥٧) أمين مصطفى عفيفى عبدالله (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، طبع القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م .

(٥٨) الجبرتى، عبدالرحمن بن حسن (الشيخ المؤرخ): عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج٣ و٤ ، طبع القاهرة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م .

(٥٩) جرجس حنين: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، طبع القاهرة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م .

(٦٠) جرجس سلامة (الدكتور) أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢، طبع القاهرة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .

(٦١) جمال زكريا قاسم (الدكتور): عبدالرحمن الجبرتى سيرة وتقييم، طبع القاهرة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م ، بحث نشر فى: دراسات وبحوث حول عبدالرحمن الجبرتى، باشراف أ.د / أحمد عزت عبدالكريم .

٦٢) الحتة، أحمد أحمد (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع شر، طبع القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .

٦٣) حسن عبدالوهاب: تاريخ المساجد الأثرية، ج١، طبع القاهرة ١٣٦٠هـ/١٩٤٥م .

٦٤) حسن محمد درويش: الوزارات المصرية فى ظل حكم الأسرة العلوية، بع القاهرة ١٣٤٢هـ/١٩٢٤م .

٦٥) الخصاف، أبو بكر أحمد بن عمر الشيبانى (الشيخ): كتاب أحكام لأوقاف، طبع القاهرة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م .

٦٦) الرافعى، عبدالرحمن (الأستاذ): تاريخ الحركة القومية وتطور نظام لحكم فى مصر، ج٢، طبع القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م .

(٦٧) سعاد ماهر محمد (الدكتورة): مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، ج١، طبع القاهرة ١٣٩١هـ/١٩٧١م .

(٦٨) سليمان رصد الحنفى (الشيخ): كنز الجوهر فى تاريخ الأزهر، طبع القاهرة ١٣٢٠هـ / ١٩٠٢م .

(٦٩) السيد الشحات أحمد حسن: تطور التلعيم الدينى فى مصر ١٨٠٠-١٩٢٣، رسالة ماجستير، غير منشورة، أجيزت فى كلية البنات، جامعة عين شمس، سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(٧٠) شاتلية: الغارة على العالم الإسلامى، لخصها ونقلها إلى العربية، مساعد اليافى، ومحب الدين الخطيب، طبع القاهرة ١٣٥٠هـ/١٩٣١م .

(٧١) الشناوى، عبدالعزيز محمد (الدكتور): الأزهر جامعاً وجامعة، جزآن، طبع القاهرة ١٤٠٤-١٤٠٥هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م .

(٧٢) الشناوى، عبدالعزيز محمد (الدكتور): دور الأزهر فى الحفاظ على الطابع العربى لمصر إبان الحكم العثمانى، من أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مارس-ابريل ١٩٦٩، طبع القاهرة ، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

(٧٣) الشناوى، عبدالعزيز محمد (الدكتور): الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج١ طبع القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .

(٧٤) طاهر الطناحى: مذكرات الإمام محمد عبده، طبع القاهرة بدون تاريخ .

(٧٥) الطرابلسى، برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبى بكر بن على الحنفى: كتاب الإسعاف فى أحكام الأوقاف، طبع القاهرة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م .

(٧٦) عبداللطيف إبراهيم (الدكتور): دراسات فى المكتبات والكتب الإسلامية، طبع القاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م .

(٧٧) عبدالمجيد محمود مطلوب (الدكتور): احكام الوصية والوقف فى الفقه الإسلامى والقانون، طبع القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩١م .

(٧٨) على بركات (الدكتور): تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤ أثره على الحركة السياسية، طبع القاهرة ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م .

(٧٩) على مبارك (باشا): الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها بلادها القديمة والشهيرة، ج٤ ، طبع القاهرة ١٤٠١هـ/١٩٨٠م .

(٨٠) علية على على فرج (الدكتورة): التعليم فى مصر بين الجهود الأهلية الحكومية، دراسة فى تاريخ التعليم، طبع منشأة المعارف بالاسكندرية ١٣٨٨هـ/١٩٦٧م .

(٨١) غربال، محمد شفيق (الأستاذ) الموسوعة العربية الميسرة، مجلدان، طبع بيروت ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م .

(٨٢) الكندى، أبو عمر محمد بن يوسف (المؤرخ): كتاب تاريخ الولاه والقضاة، طبع بيروت ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م .

(٨٣) محب الدين الخطيب (الشيخ) الأزهر ماضيه وحاضره والحاجة إلى إصلاحه، طبع القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م .

(٨٤) محمد أبو زهرة (الشيخ): محاضرات فى الوقف، طبع القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

(٨٥) محمد أحمد فرج السنهورى (الشيخ): شرح قانون الوقف، طبع القاهرة ١٣٦٦هـ/١٩٤٦م .

(٨٦) محمد بخيت المطيعى (الشيخ): المحاضرة فى نظام الوقف طبع القاهرة ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م .

(٨٧) محمد بخيت المطيعى (الشيخ): المحاضرة فى نظام الوقف، طبع القاهرة ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م .

(٨٨) محمد السيد الدفتار (الشيخ): رسالة فى الوقف ومشروعيته، طبع القاهرة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م .

(٨٩) محمد عبدالله عنان(الأستاذ): تاريخ الجامع الأزهر، طبع القاهرة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م .

(٩٠) محمد عفيفى (الدكتور) الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، طبع القاهرة ١٤١٢هـ/١٩٩١م .

(٩١) محمد على علوبة (باشا): مبادئ فى السياسة المصرية، طبع القاهرة ١٤١١هـ/١٩٩٠م .

(٩٢) محمد فهمى لهيطة (الدكتور): تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، طبع القاهرة ١٣٦٤هـ/١٩٤٤م .

(٩٣) محمد محمد أمين (الدكتور): الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية وثائقية، طبع القاهرة ١٤٠هـ/١٩٨٠م .

(٩٤) محمد محمد عبدالقادر الخطيب (الدكتور): تاريخ التربية الإسلامية، ع القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

(٩٥) مصطفى محمد رمضان (الدكتور): تاريخ الإصلاح فى الأزهر فى العصر حديث ١٨٧٢-١٩٦١، طبع القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

(٩٦) مصطفى محمد رمضان (الدكتور): تاريخ الحركة الوطنية وجذور ضال المصرى، طبع القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(٩٧) مصطفى محمد رمضان (الدكتور): دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان حملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر، طبع القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م .

(٩٨) مصطفى محمد رمضان (الدكتور): دور الأوقاف فى دعم الأزهر كمؤسسة علمية إسلامية، بحث قدم إلى ندوة التطور التاريخى لمؤسسة الأوقاف فى العالم العربى والإسلامى، التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بغداد ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .

(٩٩) مصطفى محمد رمضان (الدكتور): مصادر تاريخ مصر الحديث، طبع القاهرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .

(١٠٠) المقريزى، أحمد بن علـى بـن عبدالقـادر (المـؤرخ): المواعـظ والاعتبـار بذكر الخطط والآثار، ج٣، طبع القاهرة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣م .

(١٠١) ابن منظور، جمال الدين محمد بـن مكـرم الأنصـارى: لسان العـرب، طبع القاهرة ، بدون تاريخ .

(١٠٢) هيلين آن ريفلين (الدكتورة): الاقتصاد والإدارة فى مصر فـى مسـتهل القرن التاسع عشر، ترجمة الدكتور أحمـد عبدالرحيـم مصطفـى، وآخـر طبـع القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م .

رابعاً: الدوريات

- المؤيد

(١٠٣) العدد ٨٠٨٤ ، رجب ١٣٢١هـ/ أكتوبر ١٩٠٣م .

تم بحمد الله